ASH-SHURA
الشورى
العدد ١٤٠ – السنة الخامسة عشرة – محرم ١٤٣٤هـ

آل الشيخ في البحرين: مجالسنا التشريعية أثبتت نجاحها برلمانياً وتنموياً

سمو وزير التربية و التعليم في مجلس الشورى:

تدريب المعلمين والمعلمات وتأهيلهم هو الشغل الشاغل للوزارة

الازدحام المروري في العاصمة.. نتائج سلبية ومطالبات بحلول عاجلة

تحويل فروع الجامعات في المحافظات إلى جامعات مستقلة

تحديث هيكل الشؤون البلدية والقروية وتطبيق مبادئ الاستدامة لترشيد الطاقة

الأعضاء يطالبون بمعهد للتحقيق والإدعاء العام لتخريج كوادر مؤهلة

أنتم أملي بعد الله

ساهم في مساعدة مرضى السرطان
بإرسال رسالة نصية فارغة إلى الرقم

5070

قيمة الرسالة الواحدة ١٠ ريالات

الجمعية السعودية الخيرية لمكافحة السرطان
SAUDI CANCER SOCIETY

92009592

www.saudicancer.org

إطلالة

الدورة الخامسة لمجلس الشورى
إنجازات بحجم الجهود

تشارف الدورة الخامسة من دورات مجلس الشورى على الانتهاء ليبدأ المجلس دورته السادسة التي ستنطلق بإذن الله تعالى في ٣ / ٣ /١٤٣٤هـ وتدشن مرحلة جديدة للمجلس بعد القرار التاريخي لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – بتعيين المرأة عضواً في مجلس الشورى ابتداءً من الدورة السادسة لتشارك المرأة شقيقها الرجل برأيها وتسهم بخبرتها وعلمها وفكرها في دراسة الموضوعات التي تدخل ضمن اختصاصات المجلس في المجالين التشريعي والرقابي، وإن كانت المرأة ليست ببعيدة عن المجلس حيث تعمل اثنتا عشرة امرأة مستشارة غير متفرغة في المجلس.

وبلغة الأرقام التي تجسّد حجم الجهود التي يبذلها مجلس الشورى في دراسة الموضوعات المحالة إليه أو المقترحة بموجب المادة الثالثة والعشرين من نظامه ومناقشتها مناقشة معمقة ومستفيضة فقد أصدر المجلس خلال الدورة الخامسة حتى ٣٠ / ١ / ١٤٣٤ أي قبل شهر من نهاية الدورة ٥٢٤ قراراً وتم رفعها لمقام خادم الحرمين الشريفين المرجع الأعلى لجميع السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، وهذا العدد من القرارات هو الأعلى التي حققها المجلس في تاريخه، وجاءت السنة الرابعة الأعلى رقمًا بين سنوات الدورة الخامسة حيث أصدر المجلس منذ بدء السنة في ٣/ ٣ / ١٤٣٣ وحتى نهاية محرم الماضي ١٧٠ قراراً والرقم مرشح للارتفاع بالنظر إلى ما سيصدره المجلس خلال الجلسات الثمان المتبقية في هذه السنة.

لقد نجح مجلس الشورى بما يحظى به من دعم من خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين في تعزيز دوره كشريك في صناعة القرار وكان لمبادراته الأثر الإيجابي على المجتمع في قضايا حيوية تمس حياه المواطن ومستقبله، وعمل على ترسيخ علاقاته بأجهزة الدولة ومؤسسات القطاع الأهلي والسلطات الأخرى وإقامة جسور من الثقة المتبادلة عبر الزيارات واللقاءات، للاطلاع عن قرب على خططها ومشروعاتها، وما تقدمه تلك الجهات من خدمات، والتعرف على احتياجاتها والعقبات التي تواجهها للعمل على وضع الحلول لها للارتقاء بأداء عملها بما يحقق آمال المواطنين وتطلعاتهم.

أسرة التحرير

المحتويات

تغطية 6

مجلس الشورى يشارك في اجتماع المجالس التشريعية الخليجية بالبحرين

أكد الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ أهمية الاجتماع الدوري لأصحاب المعالي رؤساء المجالس التشريعية الخليجية، مبيناً أنه يعد ركيزة أساسية لزيادة أواصر التعاون وتحقيق أعلى درجات الانسجام والتوافق في كل عمل من شأنه أن يرسم النجاح في مجال العلاقات البرلمانية بين دول المجلس ويعزز من حضوره.

تحت القبة 10

سمو وزير التربية والتعليم امام الشورى: تدريب المعلمين وتأهيلهم هو الشغل الشاغل للوزارة

واجه أعضاء مجلس الشورى سمو وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد آل سعود بالعديد من الأسئلة عن أوضاع التعليم العام وذلك خلال حضوره جلسة مجلس الشورى العادية التي عقدها المجلس يوم الأحد ١٤٣٤/١/١٨هـ برئاسة معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، كما أجاب سموه على أسئلة المواطنين التي وردت للمجلس وطرحها رئيس لجنة الشؤون التعليمية بالمجلس.

دراسة 38

أركان رعاية المريض وتحصيل عافيته

تتكون أركان الخدمات الصحية من مكونات إنشائية وتسهيلات مكانية، إلى جانب الفريق الصحي والإداري وإدارات مساندة، وأدوات تشخيصية وعلاجية وتأهيلية، ليتمكن من الوفاء بمتطلبات رعاية المريض وتحصيل عافيته.

د. محسن الحازمي أعد دراسة عن هذا الموضوع.

حوار 46

النائب التشادي د. اسحاق عيسى: نسعى لتدعيم علاقتنا البرلمانية مع المملكة

أعرب النائب التشادي د. إسحاق عيسى عن شكره للمملكة العربية السعودية على مساعدتها الكبيرة للشعب التشادي والتي تمثلت في بناء أكبر صرح إسلامي في تشاد. وذكر أنه ولد ونشأ في رحاب المدينة المنورة وتعلم في مدارسها وأشاد بمستوى العلاقات البرلمانية التشادية السعودية وعبر عن تطلعه إلى تطويرها نحو الأفضل.

ASH-SHURA
الشورى

اتجاهات

31 د . صدقة فاضل

36 أ. شبيلي القرني

37 حمد بن دعيج الدعيج

44 د حامد الشراري

58 أ.د. إسماعيل البشري

66 د. عبدالله العسكر

إستطلاع 32

الازدحام المروري في العاصمة.. نتائج سلبية ومطالبات بحلول عاجلة

يُعتبر الازدحام المروري في مدينة الرياض إحدى المشكلات الرئيسة الناتجة عن النمو السكاني السريع في المدينة، وتأثيره على البيئة من أهم القضايا التي تعمل بعض الجهات الحكومية ذات العلاقة على معالجتها، حيث إن زيادة الازدحام تسبب زيادة انبعاث ملوثات الهواء مثل غاز ثاني أكسيد الكربون وأكاسيد النيتروجين، وهناك تأثيرات أخرى متعددة مثل النشاط الاقتصادي للمدينة والقضايا الاجتماعية والصحية.

الآراء الواردة بالمجلة لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلس أو آراء مسؤوليه

للتواصل والمشاركات shuramagazine@hotmail.com

مجلس الشورى

المشرف العام
د. فهاد بن معتاد الحمد
مساعد رئيس مجلس الشورى

نائب المشرف العام
د. عبد الرحمن بن عثمان الصغير
مدير عام العلاقات العامة والإعلام

رئيس التحرير
د. محمد بن عبد الله المهنا

مدير التحرير
على بن عبد الله الخضير

هيئة التحرير
منصور بن محمد العساف
محمد بن عبد الله الشيباني
فيصل بن محمد الشدي

التصوير
سالم الحمدان
عبد الهادي القحطاني

ردمد
iss:1319 - 9846

موقع المجلس على شبكة الإنترنت
www.shura.gov.sa

المراسلات باسم رئيس التحرير
على العنوان التالي:
مجلس الشورى - الرياض
الرمز البريدي ١١٢١٢
المملكة العربية السعودية

الناشر

دار روافد

المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٧٨١١١١
فاكس: ٢٩٢٠٠٧٧
info@darroaf.com

استقبلهم جلالة الملك حمد ورئيس الوزراء

رئيس مجلس الشورى يشارك في الاجتماع السادس لرؤساء المجالس التشريعية الخليجية بالبحرين

آل الشيخ : مجالسنا أثبتت نجاحها في العمل البرلماني وأسهمت في التنمية بدول المجلس

محمد الشيباني:

أكد معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ أهمية الاجتماع الدوري لأصحاب المعالي رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مبيناً أنه يعد ركيزة أساسية لزيادة أواصر التعاون وتحقيق أعلى درجات الانسجام والتوافق في كل عمل من شأنه أن يرسم النجاح في مجال العلاقات البرلمانية بين دول المجلس ويعزز من حضوره.

جاء ذلك في كلمة لمعاليه في الجلسة الافتتاحية للاجتماع الدوري السادس لرؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون الذي عقد في مملكة البحرين.

وقال معالي رئيس مجلس الشورى: "أنتهز هذه الفرصة لأحمد الله سبحانه وتعالى على نجاح العملية الجراحية التي أجريت لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله– سائلاً الله سبحانه وتعالى أن يديم على قادتنا موفور الصحة والعافية وأن يحفظ الخليج وأهله من كل مكروه.

وأضاف معاليه: لقد أثبتت مجالسنا البرلمانية ولله الحمد نجاحها ورقيها في ممارسة العمل البرلماني وأسهمت في كثير من مراحل التنمية التي شهدتها دول مجلس التعاون الخليجي وكان حضورها على المستوى الإقليمي والدولي فاعلاً ومؤثراً يعكس المكانة الفريدة والتجربة البرلمانية الثرية التي تتمتع بها دول الخليج.

وأشار معاليه إلى أن الزيارة التي قام بها الوفد البرلماني الخليجي الموحد للاتحاد الأوروبي في شهر ذي القعدة الماضي شاهد على ما يحظى مجلس التعاون الخليجي بدوله الست من عظيم التقدير والاحترام وهو ما يؤكد أهمية مثل هذه الاجتماعات من أجل إيجاد رؤى تخدم مسيرة العمل المشترك وترتقي بمجالات التعاون.

وقد استقبل صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى

آل خليفة ملك مملكة البحرين بقصره بالعاصمة البحرينية المنامة معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وأصحاب المعالي رؤساء مجالس

زيارة الوفد البرلماني الخليجي للاتحاد الأوروبي شاهد على عظيم التقدير والاحترام الذي يحظى به مجلس التعاون الخليجي

الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المشاركين في الاجتماع السادس لرؤساء المجالس الخليجية.

وعبر ملك مملكة البحرين عن تمنياته الصادقة لاجتماع رؤساء المجالس الخليجية بالنجاح والتوفيق وأن يخرج بالتوصيات التي من شأنها تعزيز علاقات التعاون والترابط بين أبناء دول مجلس التعاون الخليجي.

وقد عبر أصحاب المعالي رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن بالغ تقديرهم للجهود المخلصة والصادقة التي يبذلها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – رئيس الدورة الثانية والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مؤكدين أن توجيهاته كان لها أثر كبير في دفع مسيرة التعاون المشترك، ونقلها إلى آفاق أرحب، لما فيه تحقيق المزيد من التقدم والرخاء لشعوب دول المجلس، وقدموا تهانيهم لخادم الحرمين الشريفين على نجاح العملية الجراحية التي أجريت له مؤخرًا.

جاء ذلك في البيان الختامي الذي صدر في نهاية الاجتماع الدوري السادس لرؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة واستضافته مملكة البحرين الشقيقة، ورأس معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ وفد المجلس المشارك في الاجتماع .

وأدان رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة في بيانهم استمرار التدخل الإيراني السافر في الشؤون الداخلية بدول مجلس التعاون، من خلال التآمر على أمنها الوطني، وبث الفرقة والفتنة الطائفية بين صفوف شعوبها ودعوتها إلى الفوضى في انتهاك سافر لسيادتها واستقلالها، ولمبادئ حسن الجوار والأعراف والقوانين الدولية والإسلامية، بما يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة.

كما أكد رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مواقف دول مجلس التعاون الثابتة الرافضة لاستمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية للجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة للإمارات العربية المتحدة ، وأكدوا دعم حق السيادة للإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وعلى المياه الإقليمية والمجال الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من الإمارات العربية المتحدة.

وعبروا عن الأسف لعدم إحراز الاتصالات مع جمهورية إيران الإسلامية لأي نتائج إيجابية من شأنها التوصل إلى حل قضية الجزر الثلاث بما يسهم في تعزيز أمن المنطقة واستقرارها.

وأكدوا أن أي ممارسات أو أعمال تقوم بها إيران على الجزر الثلاث تعتبر لاغية وباطلة ولا تغير شيئاً من الحقائق التاريخية والقانونية التي تجمع على حق سيادة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث، ودعوا إلى النظر في جميع

تقدير بالغ لجهود خادم الحرمين الشريفين في دفع مسيرة التعاون الخليجي

الوسائل السلمية التي تؤدي إلى إعادة حق الإمارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث، ودعوة جمهورية إيران الإسلامية للاستجابة لمساعي الإمارات العربية المتحدة لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

وأعرب الاجتماع الدوري لرؤساء المجالس التشريعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن بالغ قلقه وأسفه بشأن قرار البرلمان

الأوروبي مؤخراً تجاه بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعلى وجه الخصوص قراره في ٢٦ أكتوبر٢٠١٢م بشأن انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة، ويؤكد أن مثل هذه القرارات تتناقض وتخالف أغراض وآليات عمل اتفاقية التعاون المبرمة في ٢٠ فبراير ١٩٨٩م بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، وكذلك برنامج العمل المشترك (٢٠١٢-٢٠١٣م) لتنفيذ اتفاقية التعاون

رؤساء المجالس التشريعية هنأوا الشعب الفلسطيني على قبول فلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة

بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي ١٩٨٩م من حيث التأكيد على الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية، ومراعاة الخصوصية الوطنية لكل دولة وفق دساتيرها وتشريعاتها الوطنية.

وطالب البرلمان الأوروبي بالالتزام بالمبادئ الدولية المقررة في الإعلانات والمواثيق الدولية في تعزيز تنمية العلاقات الودية بين الدول، وتطبيق مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة بشأن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وعبر رؤساء المجالس التشريعية عن تطلعاتهم بأن تكون الدورة الثالثة والثلاثون للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المقرر عقدها في مملكة البحرين مقرونة بالنجاح والتوفيق ومحققة لما تصبو إليه دول المجلس من تقدم في مختلف المجالات.

واستعرض المجتمعون التقرير السنوي لرئيس الاجتماع الدوري الخامس، وتوجه أصحاب المعالي والسعادة بتحية شكر وتقدير لمعالي رئيس مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية على ما بذله معاليه من جهود وإسهامات قيمة خلال فترة توليه رئاسة الاجتماع الدوري الخامس.

كما اطلع أصحاب المعالي على التقرير المقدم من الأمانة العامة لمجلس التعاون حول مسيرة العمل الخليجي المشترك لهذا العام (٢٠١٢م)، وأكدوا حرصهم على دعم مسيرة التعاون بين الدول الأعضاء خلال المرحلة المقبلة، لكي تتحقق الأهداف والغايات المنشودة.

وعبر أصحاب المعالي رؤساء المجالس التشريعية عن تهانيهم للشعب الفلسطيني على قبول فلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة.

ووافق المجتمعون على عدد من البنود المدرجة على جدول الاجتماع حيث تمت الموافقة على تكليف مجلس النواب في مملكة البحرين بإعداد دراسة عن تجربة الاتحاد الأوروبي وغيره من المنظمات المماثلة، في المجال البرلماني. وتكليف معالي أمين عام مجلس التعاون برفع طلب إلى صاحب الجلالة رئيس الدورة القادمة للمجلس الأعلى لتمكين رئيس الاجتماع الدوري من إلقاء بيانه أمام المجلس الأعلى، وتشكيل لجنة لمراجعة اختصاصات كل من الاجتماع الدوري ولجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية المنصوص عليها في قواعد عملهما، ووضع تصور للآليات المناسبة لتنفيذ هذه الاختصاصات، كما تمت الموافقة على تكثيف الزيارات بين أعضاء المجالس للاطلاع على سير العمل وحضور الجلسات العامة التي تعقدها المجالس والاطلاع على جداول أعمال وسير العمل في هذه المجالس، كذلك تخصيص موضوع محدد في كل اجتماع دوري لرؤساء المجالس التشريعية يناقش فيه شأن خليجي مشترك يلامس هموم المواطن الخليجي، وتشجيع ودعم إقامة المهرجانات الثقافية والملتقيات الشبابية الجامعة لأبناء دول مجلس التعاون.

كما وافق المجتمعون على رفع توصية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون للموافقة على عقد لقاءات واجتماعات مع اللجان الوزارية لمجلس التعاون لطرح رؤية الاجتماع الدوري والتعرف على الخطط الحاضرة والمستقبلية لهذه اللجان لترسيخ العمل الخليجي المشترك وذلك فيما يخص الموضوعات ذات العلاقة بعمل المجالس التشريعية، كذلك الموافقة على قيام الاجتماع

إنشاء مجموعات خليجية في المجالين التشريعي والاقتصادي

الدوري في التنسيق بين التشريعات الخليجية المشتركة، بحيث يوضع على جدول أعمال الاجتماع مشروع أو موضوع للتنسيق التشريعي، ثم ينسق الاجتماع مع اللجنة الوزارية المعنية بهذا الموضوع ليضع الاجتماع في النهاية

مشروعاً استرشادياً نموذجياً لهذا التنسيق التشريعي، وتكليف لجنة فنية مشتركة لدراسة الجوانب التنفيذية والفنية والمالية لمشروع الشبكة المعلوماتية البرلمانية الخليجية المشتركة وتقديم التصور النهائي إلى الاجتماع القادم للجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية.

وتمت الموافقة كذلك على إنشاء مجموعات خليجية تخصصية في المجالين التشريعي والاقتصادي. وعلى أن تقوم دولة الرئاسة بدعوة رئيس البرلمان الأوروبي أو أعضاء من لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوروبي لزيارة دولة الرئاسة خلال فترة رئاستها.

وكان معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ قد رأس وفد المجلس المشارك في الاجتماع الذي ضم معالي الأمين العام للمجلس الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو وأعضاء المجلس الدكتور حاتم بن حسن المرزوقي والدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان، وخليفة بن أحمد الدوسري.

وبدأ الاجتماع بكلمة لمعالي رئيس مجلس النواب بمملكة البحرين خليفة بن أحمد الظهراني رحب فيها برؤساء المجالس التشريعية بدول مجلس التعاون ورفع فيها التهنئة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود بمناسبة نجاح العملة العملية التي أجريت له – حفظه الله–، داعياً الله عز وجل أن يمن عليه بالشفاء العاجل ليواصل مسيرته المباركة في خدمة وطنه وأمته العربية والإسلامية.

كما قدم الظهراني شكره لمعالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ على جهوده الكبيرة خلال توليه رئاسة الاجتماع السابق ودعمه للعمل البرلماني الخليجي المشترك، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

وأعرب عن بالغ شكره وامتنانه لوقوف دول مجلس التعاون وتضامنها مع مملكة البحرين لضمان أمنها واستقرارها .

ودعا إلى تفعيل العمل البرلماني المشترك بين دول الخليج بجانب دور الدبلوماسية والسياسة الإعلامية البرلمانية من أجل توحيد موقف برلماني خليجي موحد، ورسم سياسة برلمانية وإعلامية مشتركة في التواصل من المؤسسات البرلمانية العربية والإقليمية والمنظمات الدولية .

وقال: "إن تلك الأمور باتت مهمة وضرورية تسهم في الدفع لتحقيق مشروع الاتحاد الخليجي الذي دعا إليه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله– الذي يعد نقله تاريخية حاسمة يتواكب مع المستجدات الحاصلة، ويتطلع نحو مستقبل مشرق وغد أفضل لأبناء وشعوب دول مجلس التعاون الخليج.

من جهة أخرى استقبل صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يتقدمهم الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ رئيس مجلس الشورى، وأكد سموه بأن المنطقة تمر بظروف استثنائية، ومسؤولية التعامل معها غير محصورة على الجانب الحكومي بل يجب أن يكون للمؤسسات الدستورية والتشريعية الخليجية دور هام في هذا الجانب.

وأكد صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء أن أولوية العمل الخليجي على المستوى الحكومي والبرلماني يجب أن يتركز في هذه المرحلة على تبني مبادرات التعاون التي تضمن الأمن الخليجي بمفهومه الشامل، وزيادة التنسيق المشترك في المجالات المختلفة لمواجهة التحديات المتزايدة التي تشهدها المنطقة، ودعا سموه إلى أن يكون التحرك الخليجي المستقبلي وفق رؤية خليجية مشتركة تجعل الكيان الخليجي قادرًا على التكيف مع الأجواء السياسية المتغيرة في المنطقة وتعزز من قدرته على مواجهة الأخطار التي تحدق بها من قبل من لا يريدون الخير لها ولا لشعوبها.

سمو وزيرالتربية و التعليم أمام الشورى:

تدريب المعلمين وتأهيلهم هو الشغل الشاغل للوزارة وأملنا كبير في برنامج الملك عبدالله لتطوير التعليم

واجه أعضاء مجلس الشورى سمو وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد آل سعود بالعديد من الأسئلة عن أوضاع التعليم العام وذلك خلال حضوره جلسة مجلس الشورى العادية التي عقدها المجلس يوم الأحد ١٤٣٤/١/١٨هـ برئاسة معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، كما أجاب سموه على أسئلة المواطنين التي وردت للمجلس وطرحها رئيس لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي الدكتور أحمد آل مفرح. وقد استهل معالي رئيس المجلس الجلسة بكلمة رحب فيها باسمه واسم أعضاء المجلس بسمو وزير التربية والتعليم وبمرافقيه من كبار المسؤولين في الوزارة، مؤكداً أهمية ما تطلع به الوزارة من مسؤوليات في رعاية الأجيال وتعليمهم وانعكاس ذلك على الفرد والمجتمع.

وشدد معاليه على أهمية التكامل والتعاون بين مجلس الشورى، ومختلف الجهات الحكومية للوصول إلى ما يحقق التطلعات نحو الارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطن.

من جانبه عبر سمو وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله آل سعود عن سعادته بلقاء أعضاء مجلس الشورى، وأكد سموه أن مسيرة التعليم في المملكة طويلة بدأت بالتأسيس ثم التوسع والآن بالنوعية، وقدم سموه عرضاً مختصراً لتطوير التعليم العام في المملكة تحت عنوان (إنجازات وتطلعات وتحديات).

وأكد سمو وزير التربية والتعليم في عرض موجز أمام المجلس مسؤولية الوزارة في بناء الإنسان والاستثمار فيه عبر بناء الأجيال، واستعرض المراحل الرئيسية التي تمت في الوزارة خلال السنوات الأربع الماضية والتي شملت المرحلة الأولى: استمرار الأعمال ووضع التوجهات المستقبلية وعرضها على المقام السامي الكريم، وتنفيذ مشاريع المسار العاجل وكانت خلال الفترة من ١٤٣٠/٢/١٩هـ إلى ١٤٣١/١/٢٤هـ. والمرحلة الثانية: البدء في تنفيذ التوجهات

الوزارة تعمل على إيجاد الحوافز المناسبة لتطوير التعليم وأدواته

المستقبلية، ووضع الخطط والإستراتيجيات التنفيذية وكانت خلال عام ١٤٣١هـ والمرحلة الثالثة (الحالية): البدء في تنفيذ مشاريع الخطط والإستراتيجيات وبدأت من تاريخ ١٤٣٢/١/١هـ، وستستمر بإذن الله ٣-٥ سنوات.

وأفاد سموه أن الوزارة تعمل على إيجاد الحوافز المناسبة لتطوير التعليم وأدواته ومن

لائحة جديدة للوظائف التعليمية تشمل رتب المعلمين تم رفعها للمقام السامي

أهمها أداء المعلم والمعلمة حيث تم الانتهاء من لائحة جديدة للوظائف التعليمية تشمل رتب المعلمين إضافة إلى مديري التعليم ومساعديهم ومديري المدارس ووكلائهم والمشرفين التربويين والرفع بها للمقام السامي.

وتناول سموه عدة جوانب رئيسة في عمل الوزارة تضمنت أبرز المبادرات والمشاريع الرئيسية والمتمثلة في مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام، حيث تم إعادة هيكلته كما تم إعداد خطة إستراتيجية لتطوير التعليم العام وبرؤية موحدة ويتم تنفيذ الخطة الإستراتيجية من خلال شركة تطوير للخدمات التعليمية (شركة مملوكة بالكامل للدولة) وبتكامل مع الوزارة كما

تم تأسيس شركة تطوير للخدمات التعليمية.

مبادرة التوحيد واللامركزية: وهي تهتم بتوحيد الإجراءات بين القطاعات حيث يمثل إستراتيجية سعت الوزارة لتحقيقها منذ أكثر من عشر سنوات، ونشير هنا إلى ما تحقق في هذه الإستراتيجية:

السعي إلى التركيز في عمل جهاز الوزارة على وضع السياسات والخطط والإشراف العام، وتوحيد عدد من الوكالات والإدارات المتناظرة بالوزارة، وتوحيد إدارات التربية والتعليم للبنين والبنات، (٤٥) إدارة وكانت قبل ذلك (٨٣) إدارة، وتعزيز اللامركزية في المناطق

تأسيس شركة تطوير التعليم القابضة مملوكة للدولة

والمحافظات والمدارس من خلال التوسع في صلاحيات مديري التربية والتعليم، وصلاحيات مديري المدارس، ومنح ميزانيات تشغيلية للمدارس، وتشجيع التنافس بين إدارات التربية والتعليم وبين المدارس، والبدء في قياس الأداء من خلال نظام للأداء والتميز.

ومبادرة تقويم التعليم وهيئة تقويم التعليم العام: وقد أقر مجلس الوزراء الموقر في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤٣٣/١٠/٢٣هـ إنشاء هيئةعامة لتقويم التعليم العام تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي، تهدف إلى الوقوف على أداء المؤسسات التعليمية، وتعمل على تحسين الأداء العام وتمارس الهيئة عدداً من المهام أبرزها: تأسيس نظام للتقويم ومراقبة تطبيق معايير الجودة في التعليم العام، وبناء معايير متقدمة لمراحل التعليم تستخدم لقياس كفاءة الأداء في المدارس الحكومية والأهلية، واعتمادها بشكل دوري وفق معايير الهيئة، وبناء معايير مناهج التعليم وتحديد ما يجب أن يعرفه الطالب في كل مرحلة، ووضع معايير مهنة التعليم وتنظيمات رخص المعلمين، وإجراء الاختبارات الوطنية.

مبادرة تعزيز مشاركة القطاع الخاص في التعليم العام: تم تأسيس شركة تطوير التعليم القابضة (مملوكة بالكاملة للدولة) و"ثلاث" شركات حكومية تابعة لها، وصدرت موافقة الجهات العليا لإسناد التغذية المدرسية والنقل المدرسي والمباني المدرسية لهذه الشركات.

وفيما يتعلق بأوضاع المعلمين بين سموه أنه تم نقل جميع المعلمات المتقدمات بطلب النقل وتحقيق رغبتهن الأولى لتشمل نقل ٢٨,٥٠٠ معلمة العام الماضي، ومعالجة وضع الحاصلين على شهادة الماجستير بتحسين مستوياتهم وفق المستوى المستحق (السادس) ومعالجة التباين الحاصل في رواتب المعلمين والمعلمات المعينين بصفة رسمية على المستويات التعليمية في عام واحد ووفق مؤهل دراسي واحد، ومعالجة نقص رواتب المعلمين والمعلمات التربويين عن غير التربويين، ومعالجة أوضاع الدفعات الأخيرة من خريجي كليات المعلمين الذين بلغ عددهم ١٢,٥٥٦ خريجاً ومعالجة وضع خريجي دبلوم التربية الخاصة بعد الجامعي بمنحهم المستويات المستحقة ومعالجة وضع محضري المختبرات الحاصلين على الشهادة الجامعية وهم على رأس العمل، إضافة إلى رفع المؤهلات العلمية للمعلمين، وتدريب المعلمين من خلال مشروع تطوير، ووضع حد أدنى لرواتب المعلمين في المدارس الأهلية.

كما أبان سموه أن الوزارة تعمل على رفع جودة إعداد المعلم من خلال التنسيق مع الجامعات السعودية حول الخطط الدراسية ومعايير قبول

سمو وزير التربية والتعليم: معالجة أوضاع أكثر من ١٢٦٠٠ خريج كليات المعلمين .. ونقل ٢٨٥٠٠ معلمة

الطلاب في الأقسام المؤهلة، وتشكيل لجنة دائمة مع وزارة التعليم العالي.

كما يتم اختيار المعلمين الجدد من خلال التعاون مع المركز الوطني للقياس، وسيطبق على المعلمات، مشدداً على أن الوزارة تعمل على تسريع توظيف المعلمين والمعلمات بحيث لا يكون

تأسيس ٣ شركات تابعة ل(تطوير) إحداها للتغذية المدرسية والثانية للنقل المدرسي والثالثة للمباني المدرسية

هناك إرباك في بداية العام الدراسي.

مبادرات المناهج: تم تطبيق المناهج الجديدة للرياضيات والعلوم في جميع المراحل والمدارس، وإدخال اللغة الإنجليزية بمناهج حديثة بدءاً من الصف الرابع حيث شمل (١٦,٣٧٧) مدرسة ابتدائية ومتوسطة وثانوية، وسيتم تغطية جميع الصفوف وجميع المدارس قريباً، ويتم حالياً تطوير مناهج لرياض الأطفال، وتطوير مناهج الحاسب الآلي، وتنفيذ مبادرة للتوسع في رياض الأطفال لاستيعاب (٥٠٪) من الأطفال، حيث تم افتتاح ما يقارب (٣٠٠) روضة أطفال العام الماضي "بمعدل روضة أطفال واحدة يومياً"، وافتتاح أكثر من (٧٠٠) روضة أطفال هذا العام بمعدل (٢,٧) روضة يومياً، بإجمالي

استلام ٢٢٠٠ مبنى مدرسي وترميم أكثر من ٤٠ ألف مبنى وافتتاح ١٠٠٠ روضة للأطفال

يقارب (١,٠٠٠) روضة أطفال، وهناك تنسيق مع وزارة المالية لتقديم قسائم تعليمية.

وبالنسبة للمباني المدرسية: فقد تم استلام (٣,٢٠٠) مشروع خلال السنوات الأربع الماضية، بمعدل (٣,٣) مدرسة يومياً، استفاد منها ما يزيد عن مليون ونصف المليون طالب وطالبة، وذلك يعادل (٣٠٪) من إجمالي الطلاب والطالبات، وخفض المباني المستأجرة إلى نسبة (٢٢٪) على مستوى المملكة، واستكمال إجراءات طرح وترسية (٨٦٨) مشروعاً جديداً العام الحالي ستكون بديلة لعدد (١,٢٠٠) مدرسة مستأجرة، وترميم وتأهيل أكثر من (٤٠,٤٠٠) مبنى مدرسي خلال السنوات الأربع الماضية، وتنفيذ أكثر من (١,٨٠٠) صالة وملعب عشبي خلال السنوات الأربع الماضية.

وعن مبادرات تقنية المعلومات والتعاملات الإلكترونية: ذكر سموه أن الوزارة تنفذ مبادرة كبيرة للتحول الإلكتروني بهدف رفع الكفاءة والفاعلية وتقديم خدمات سهلة وميسرة للمعلمين والمعلمات والموظفين والموظفات والطلاب والطالبات وأولياء أمورهم من أي مكان وفي أي وقت، وأبرز مشروعات تقنية المعلومات والتعاملات الإلكترونية، نظام (نور) للإدارة التربوية، مشروع (فارس) لأنظمة الموارد المالية والإدارية والبشرية، نظام الربط الشبكي للمدارس والمرافق التعليمية ما يقارب "عشرين ألف" موقع، مشروع معامل الحاسب المدرسية.

وفيما يتعلق بمبادرات الطلاب والطالبات فقد تضمنت أندية الحي، وإنجازات طلابنا إقليمياً وعالمياً في عام ٢٠١٢م.

بعد ذلك أتاح رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ المجال أمام رئيس لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي الدكتور أحمد بن سعد آل مفرح، لعرض الأسئلة التي وردت من الأعضاء وتلك التي وردت من المواطنين وكان أولاً تساؤل عن إسناد الأمور المساندة للعملية التعليمية إلى جهات خارج الوزارة مما جعل الوزارة تركز على النواحي التعليمية. كما لوحظ أن هناك حاجة لتطوير التعليم الابتدائي لأنه يعول عليه الكثير في دفع عجلة التطوير، كما قطعت الوزارة شوطاً في تمهين التعليم وهو ضرورة ملحة فهو يوجد التوازن بين الحقوق والواجبات والمسؤوليات الملقاة على المعلم، ولا يزال هناك بعض التساؤلات حول قضية الفروقات وقصية المعلمات البديلات والمستثنيات، فهناك طرح إعلامي كبير لذلك، ومن الأنسب أن تكون هناك خطة إعلامية واضحة وشاملة لإيضاح ذلك.

الوزير: لدى الوزارة الكثير من الأعمال ومن أهمها ما يتعلق بالبناء والتطوير، لا سيما بناء الخطة الإستراتيجية للتعليم، وهي خطة مهمة، ولعل الأهم الإيمان بها والمشاركة في بنائها ومن ثم تنفيذها. وقد عملنا – طوال السنوات الماضية– على إعادة الهيكلة في برنامج تطوير.

وأضاف الدكتور نايف الرومي – وكيل الوزارة للتخطيط والتطوير– بأنه تم الانتهاء هذا العام من تنفيذ المشروع الشامل للمناهج على مدارس المملكة كافة، وهذا المشروع يشمل المراحل من الصف "الأول" ابتدائي حتى "الثالث" متوسط، وقد تم تطوير هذه المناهج سواء من حيث المحتوى، أو من حيث التصميم بما يزيد من التفاعل بين الطلاب والمعلمين. لقد مرت الوزارة في الماضي بظروف أجبرتها على أن يتولى تدريس المرحلة الابتدائية معلمون ومعلمات غير متخصصين. لذا فقد بدأ العمل بلجنة تنسيقية مكونة من وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي تهتم بهذا الجانب، وبشكل خاص معلم التخصص للمرحلة الابتدائية، وحتى تبدأ وزارة التعليم العالي في معلم التخصص فقد بدأت الوزارة ببرنامج إعادة تأهيل معلمي ومعلمات المرحلة الابتدائية من خلال وكالتي التعليم، إضافة إلى مشروع تطوير كبير تقوم به شركة الخدمات التعليمية، وهو "التطوير المهني للمعلم الجديد"، كما ينفذ من خلال وكالتي الوزارة برنامج تحت اسم "حسِّن" وهو يركز على مؤشرات الأداء ورفع هذه المؤشرات لدى المرحلة الابتدائية.

ثم أضاف الدكتور علي الحكمي – مدير عام مشروع (تطوير)– بالنسبة لمشروع رتب المعلمين فهو من المشروعات الإستراتيجية في تطوير التعليم في المملكة، فالوضع الحالي هو أن المعلم يعين معلماً ويستمر معلماً حتى تنتهي مدة عمله في هذه المهنة، وليس هناك نظام للترقي داخل مهنة التعليم، ولا يوجد نظام للحوافز، لذا فالدافعية الذاتية للمعلم لتطوير نفسه أو المحاسبة للمعلم ليست موجودة ليطور نفسه، في ظل سلم الرواتب الحالي. وهذه من القضايا التي اهتمت

الانتهاء من المشروع الشامل للمناهج للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة

بها الوزارة كثيراً، وقد صدر توجيه من المقام السامي بتقديم رؤية بشأن رتب المعلمين، وقد قام مشروع تطوير بعمل هذا النظام بالكامل وتم رفعه للمقام السامي. إن جميع جهود تطوير التعليم في العالم تعاني من اضطراب في خطط التعليم وتغيرها مع تغير القائمين على التعليم، لذا فالنقطة الرئيسة لضمان استدامة جهود التطوير

هي العمل المؤسسي وإنشاء المؤسسات. وأول خطوة سوف تحقق استدامة تطوير التعليم في المملكة هي إنشاء هيئة تقويم التعليم العام. فإعادة هيكلة قطاع الوزارة وقطاع التعليم بشكل كامل تضمن وضوح الأدوار، وهذه أوضحتها الخطة

برنامج لإعادة تأهيل معلمي ومعلمات المرحلة الابتدائية ومشروع التطوير المهني للمعلم الجديد

الإستراتيجية لتطوير التعليم، وهذه الجهود التي تمت لن يكتب لها النجاح إلا بالمشاركة المجتمعية والدعم من جميع المستويات ومن بينها مجلس الشورى.

س/ يحتاج إعداد المعلم إلى نظرة من ناحية التعلم الفكري، لأن تأثير المعلم الفكري على الشباب والأطفال مهم جداً كما أن امتحان الشهادة الثانوية وامتحان القدرات من الهواجس التي تقلق أولياء الأمور دائماً فلِمَ يوجد هذا التباين بين هذين الامتحانين وماذا عما يسمى (الأستاذ الشامل) في المدارس الابتدائية؟

الوزير: إن تأهيل المعلم وتوصيله للرسالة التعليمية مهم جداً، وذلك من الاهتمامات الأساسية للوزارة، والفكر والتربية تهمنا في الوزارة كما يهمنا التعليم.

وأضاف الدكتور حمد آل الشيخ- نائب الوزير لتعليم البنين- بأن الفجوة بين اختبار الشهادة الثانوية واختبار التحصيل، وكذلك بين اختبار الثانوية العامة واختبار القدرات من الفجوات التي تركز عليها الوزارة، لأن مستوى تحصيل الطالب قد يكون مفصلاً في قضية قيمة العملية التعليمية داخل المدرسة، وما قامت به الوزارة في هذا الصدد هو حساب هذه الفجوة على مستوى كل مدرسة ثانوية وكل مكاتب التربية، وكل إدارة ووزعت مع آليات للدراسة الذاتية في داخل المدرسة وتوجيه للمشرفين بهذا الصدد، والتركيز على عمليات التعليم والتعلم داخل المدرسة، وحسبت للعام الماضي والعام الذي قبله، وطلب وضع مؤشر الفجوة داخل غرفة المعلمين، وداخل غرفة مدير المدرسة، ووضع آليات لتصحيح مستوى التحصيل والقدرات. كما وضعت آليات لتمكين المدرس لأن التطوير يجب أن يصل إلى المدرسة من خلال وضع دليل تنظيمي ودليل إجراءات يركز على جودة العمليات التعليمية ويحضر آليات التميز في التعليم والتعلم، وعلى مستوى تحصيل الطلاب. والفجوة مستمر حسابها، وتعد من الحوكمة على مستوى المدرسة، وإدارة التعليم، ونواب التعليم، سواء للبنين أو للبنات في هذا المجال.

ثم أضاف الدكتور سعد الفهيد – وكيل الوزارة للشؤون المدرسية- أن الوزارة مع التوجه نحو (الأستاذ الشامل)، وفي الممارسة الحالية يطبق هذا الأمر في الصفوف الأولية: "الأول" و"الثاني" و"الثالث" الابتدائي، لكن الوزارة تأخذ على هذا المنحى أن المعلمين الذين يقدمون هذا النوع من التعليم ليسوا متخصصين، وقد استثمرنا اللجنة التي تم تشكيلها مع وزارة

إنشاء هيئة تقويم التعليم أولى الخطوات نحو استدامة تطوير التعليم في المملكة

التعليم العالي، حيث تم البدء في عدد من البرامج ومنها معلم الصف، بحيث يكون هناك تخصص في التعليم الجامعي لمعلم الصف "الأول" و"الثاني" و"الثالث" الابتدائي، وقد بقيت قضية من يدرس الصفوف العليا "الرابع" و"الخامس" و"السادس" فهل يدرسها متخصص؟ أم معلم

شامل؟ هذه القضية تناقش مع التعليم العالي ونأمل أن يكون في القريب العاجل هناك معلم مختص للصفوف الأولية.

س: إن وجود منهج متميز ونظام بدون تدريب حري بأن يطبق بشكل غير مناسب، فالمنهج يعطى وتكلف إدارات التعليم بتطبيقه، لكن انعدام الوعي بطريقة التطبيق يجعل الحكم عليه بعدم مناسبته، فلماذا لا يكون للتدريب بند من المشروع نفسه ويكون سابقاً لتطبيقه؟ أو يكون للوزارة أكاديميتها الخاصة مثل معهد الإدارة

استراتيجية التعليم قائمة على الانطلاق من المدرسة

العامة؟ ولماذا يوجد عزوف من المعلمين عن إدارة المدارس؟ ولماذا لا يتم الاتفاق مع وزارة الخدمة المدنية لإبعاد المدرسين الذين يتهمون في قضايا أخلاقية أو مخدرات عن الوزارة، فالواجب أن يكونوا الأفضل من حيث الكفاءات، وماذا عن الحزم في غياب الطلاب؟

الوزير: إن تدريب المعلمين وتأهيلهم يعد هو الشغل الشاغل للوزارة، وأملنا كبير في برنامج الملك عبدالله لتطوير التعليم، فالمعلمون هم الركائز وشركة الخدمات التعليمية دورها كبير بالنسبة للتأهيل والتدريب. لدينا برامج كثيرة لتحفيز المعلمين، وبخاصة بعد وجود الهيئة والتقييم ورخصة المعلم، إضافة إلى رتب المعلمين، وهي من أهم المشروعات التي ستعطي الحوافز وتمكن المؤهلين، وقد رفعت للمقام السامي، وسوف تكون – إن شاء الله– متوافقة مع الهيئة داخل الوزارة. وبالنسبة لإبعاد المعلمين ذوي القضايا فهناك الأنظمة وهناك قضايا كثيرة وفي النهاية فهو مواطن وسوف نحاول قدر المستطاع وإذا تبين لدينا أي تجاوزات فالوزارة لا يمكن أن ترضى بتواجد هؤلاء كمسؤولين على أبنائنا وبناتنا، أما بالنسبة لتدريس المعلمين فهناك مشروع خاص بالمناهج مع معهد الإدارة، وقد صدرت موافقة وزارة الخدمة المدنية وسوف يكون لهذا دور كبير في تطوير العملية التعليمية.

س: ما الذي تم بالنسبة للتربية البدنية في المدارس الحكومية، وهل تم الأخذ بها والعمل بها على أرض الواقع؟

الوزير: مدارس الحي لها أهمية كبيرة وتم تفعيل دورها وتطويرها ليسهم في الإسراع في إيجاد الطرق– للطالب والمعلم وولي الأمر– لممارسة الرياضة والعناية بالتربية البدنية، فالكثير من الحدائق المهجورة تم استغلالها وتطويرها ليتم ممارسة الرياضة بها.

س: رفع مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني جانب مهم وتسعى له الدولة وهو ضمن الخطة الخمسية للمملكة، وأيضاً دعا إلى ذلك المجلس الاقتصادي الأعلى في حين نرى وزارة التربية والتعليم تسعى إلى إنشاء خمس شركات حكومية أسند إليها العديد من الأعمال، في الوقت الذي لا يرى المجلس الاقتصادي أن يكون إسناد هذه الأعمال إلى شركة حكومية؟

الوزير: بالعكس وجود هذه الشركات مهم جداً، لا سيما أن الشركات مملوكة للدولة، ودورها مشاركة القطاع الخاص فإذا تم إيجاد تركيبة ممزوجة بين القطاعين الحكومي والخاص، فهذا سبيل إلى تبادل الخبرات.

س: جعلت الدول المتقدمة في مجال التربية والتعليم من المدرسة كياناً واستقلالية تامة وتحمل للمسؤولية، لذا هل هناك عوائق تعوق تطبيق مثل هذه الفكرة على مدارس المملكة، والأخذ بخطوات عملية على أرض الواقع؟

الوزير: إستراتيجية تطوير التعليم قائمة على الانطلاق من المدرسة فقد تم تأسيس برنامج (تطوير المدارس) في مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم، هذا المشروع

إستراتيجية تطوير التعليم قائمة على الانطلاق من المدرسة وقد طُبق برنامج تطوير المدارس على مئتين وعشرين مدرسة على مستوى المملكة

وبرنامجه يركز على التطوير من خلال المدرسة، وقد بدأ العمل به في العام الدراسي الماضي ١٤٣٣هـ، وطبق على "مئتين وعشرين" مدرسة على مستوى المملكة في سبع مناطق تعليمية، وفي السنة الحالية تم التوسع ليصل العدد إلى "تسعمائة" مدرسة، وذلك من خلال تطبيق أنموذج جديد للمدرسة، وكيفية إدارة المدرسة، وما هي العمليات التي تتم وتركيزها على الجودة

وعلى أداء الطالب، أيضاً الانفتاح على المجتمع، فالبرنامج أسس بعمل مؤسسي وتم إنشاء وحدة (تطوير المدارس) بأن تكون كل إدارة تعليم تعنى بنفسها وبشخصية مستقلة.

س: ما هو دور الوزارة فيما يتعلق بالمدارس الأهلية ومدى الاهتمام باللغة العربية؟

برامج نور وفارس ولقاء وغيرها نقلة كبيرة نعتز بها ولا يوجد خيار للتطوير إلا عبر التقنيات الحديثة

الوزير: نتألم لحال اللغة العربية في بلد الإسلام ومهبط الوحي، لا سيما أن البيت له الدور الأكبر، ومع ذلك المسؤولية الكبرى تقع على عاتق وزارة التربية والتعليم، وسيتم – بإذن الله– إيجاد الحلول اللازمة النافعة للمحافظة عليها وحفظها، فالمنظمة العالمية اليونسكو جعلت من يوم "الثامن عشر" من شهر ديسمبر (كانون الأول) اليوم العالمي للغة العربية، وهذا يحمل الوزارة مسؤولية أكبر.

س: المشروعات التي تم ترسيتها وتعثرت ماذا تم بشأنها؟

الوزير: قبل "أربع" سنوات كان عدد المشروعات التي تحت النفيذ "أربعة آلاف" مشروع منها حوالي "ألف وثمانمائة" مشروع متعثر، واليوم – ولله الحمد– تم تخفيض عدد المشروعات المتعثرة إلى أقل من "خمسمائة" مشروع متعثر، لا سيما أن الوزارة تتعامل مع أكثر من "ألف وستمائة" مقاول مختلفي الإمكانيات، فمنهم من يتقدم إلى الوزارة ويكون حديث عهد بعمل المقاولات، وهذا أحد أسباب تعثر بعض المشروعات فقد يستلم المشروع في إحدى المناطق والقرى، ولجهله بالموقع وطبيعته الجغرافية يعاني مشكلات عديدة وقد يصل به الأمر إلى إغلاق نشاطه وشطبه فيتعثر مشروع الوزارة.

س: ماذا تم من آليات وخطوات تطويرية لدعم مديري التعليم، ومديري المدارس، في أداء مهامهم؟ وهل سيكون للمجال الرياضي والكشفي والعلمي والثقافي، آلية أفضل لممارستها تحت إشراف المختصين في أندية الحي التي تأتي ضمن باكورة إنجازات مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود لتطوير التعليم؟ وهل سيتم إعطاء المدرسة مزيداً من الصلاحيات التربوية والإدارية التي تعيد للمدرسة ومدرسيها الهيبة والاحترام الأسري في الثواب التعليمي والعقاب التربوي؟

الوزير: تعد البرامج (نور)، و(فارس)، و(لقاء)، والبرامج الأخرى نقلة كبيرة نعتز بها، ولا يوجد خيار للتطوير إلا عبر التقنيات الحديثة، أما ما يتعلق بمدراء التعليم فهم يتحملون مسؤوليات كبيرة سواء تجاه مجالس المنطقة التي يعملون بها، أو تجاه الأعداد الكبيرة من الطلاب، لذلك ينبغي أن يملك مدير التعليم كافة الصلاحيات وأن يكون مؤهلاً وقادراً على تحمل أعباء هذه الوظيفة من خلال إدارة لا مركزية جار العمل على تطبيقها بشكل أوسع، أما بخصوص أندية الأحياء فهو أمر ضروري وحيوي، وهناك أمور إيجابية سترى النور قريباً في هذا الجانب.

س: لم يُعط الشأن الصحي المدرسي الاهتمام الكافي من وزارة المالية، فهل تشاركني وزارة التربية والتعليم الرأي في مناسبة أن تضم الإدارة الصحية المدرسية للرعاية الصحية الأولية بوزارة الصحة لتواجدها وانتشارها بالأحياء؟

الوزير: الاهتمام بالصحة المدرسية واجب، وللصحة المدرسية تحركات إيجابية في مواجهة الأوبئة والأمراض التي قد تنتشر في المدارس، كدورها في مواجهة أنفلونزا الخنازير، وقد حصلت على دعم كبير لمواجهة هذا الوباء،

الاهتمام بالصحة المدرسية واجب ولها تحركات إيجابية في مواجهة الأوبئة والأمراض التي قد تنتشر في المدارس

وهناك توجهات مع وزارة الصحة بخصوص هذا الشأن، ونعمل حالياً على أن يكون في كل مدرسة أو مجموعة مدارس ممرض يتابع الوضع الصحي، مع ربط هذه المدارس مع مراكز الرعاية الأولية التابعة للأحياء.

الأعضاء يطالبون بمعهد للتحقيق والإدعاء العام لتخريج كوادر مؤهلة

الدكتور إبراهيم بن عبدالله البراهيم

عزا أعضاء مجلس الشورى المعوقات التي تواجهها هيئة التحقيق والإدعاء العام إلى تسرب كثير من أعضائها وإداريها، وإلى المباني المستأجرة، وطالبوا بنشر مواد عن الهيئة ودورها وحقوق المواطن وواجباته في وسائل الإعلام المختلفة، وطالبوا بإنشاء معهد عالٍ للتحقيق والإدعاء لتخريج متخصصين في مجال عمل الهيئة، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٤/١/١٢هـ، برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن التقرير السنوي لهيئة التحقيق والإدعاء العام للعام المالي ١٤٣١/١٤٣٢هـ، تلاه فضيلة رئيس اللجنة الدكتور إبراهيم بن عبدالله البراهيم، ثم أثيرت بشأنه عدد من الملحوظات، حيث لفت أحد الأعضاء إلى أن من أهم معوقات هيئة التحقيق والإدعاء هو تسرب كثير من أعضائها وإداريها بسبب الإحباط النفسي الذي يواجهونه والقرارات الإدارية المجحفة، وأنه قد غادر الهيئة خلال الستة أعوام السابقة ما يقرب من (١٦٠) عضواً و(٣١٥) إدارياً، إما بسبب الاستقالة أو بطلب التقاعد المبكر أو الفصل، ولم يكن السبب وجود فرص وظيفية لهم في قطاعات خارج الهيئة. ولاحظ عضو آخر أن خروج كفاءات من الهيئة تسبب في غياب دور قسم الدراسات والتطوير فيها، كما أن الهيئة تعاني من ضعف دور دائرة الرقابة والإشراف على تنفيذ الأحكام الجنائية، وأدى ذلك إلى غياب الهيئة عن دورها في الإشراف على رجال الضبط الجنائي مع استمرار بعض قياداته لسنوات طويلة من دون تغيير، إضافة إلى تكليف معظم رؤساء الفروع والدوائر بخارج الدوام طيلة العام، مع عدم حضورهم فعلياً وهذا يرهق ميزانية الهيئة.

وأضاف عضو آخر أن من معوقات عمل الهيئة استئجارها للمباني، فلماذا لا تبني مقاراً دائمة للهيئة، ما دام أن لدى الدولة أراضٍ تكفي لبناء مقار في المناطق كافة؟ وأشار إلى عدم ذكر مشاركات الهيئة في المؤتمرات الدولية وإسهامها في تنفيذ بعض الاتفاقيات والقرارات الدولية في مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال وغيرها من الجرائم الدولية؟

واقترح أحد الأعضاء أن تنشر الهيئة في الصحافة المحلية مواداً للهيئة تعرف المجتمع بعملها، وتوضح حقوق المواطن وواجباته، ودعا إلى التنسيق مع بعض مراكز الأبحاث لدراسة الحالات والقضايا الواردة للهيئة ودراستها من جميع الجوانب للوصول إلى حلول جذرية لها.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن من يعمل في هيئة التحقيق والإدعاء أشخاص غير متخصصين في الإدعاء والتحقيق، واقترح إضافة توصية تنص على إنشاء معهد عالٍ للتحقيق والإدعاء، يخرج أشخاصاً محترفين في التحقيق والادعاء، ويكون الالتحاق به لخريجي كليات الشريعة والقانون، وتكون مدة التخصص فيه سنتين أو ثلاث سنوات.

ولفت عضو آخر إلى أنه سبق أن أصدر المجلس قرارات بشأن دعم الهيئة في الحصول على تجهيزات وبناء مقار لها، وأن اللجنة لم تسأل الهيئة عما تم بشأن تلك القرارات، ولماذا لم تعالج هذه القضية؟ واقترح أن يكون من ضمن دور اللجان الرقابة على تنفيذ قرارات المجلس وماذا تم بشأنها؟ وأيد أن يصرف لمنسوبي الهيئة بدل طبيعة عمل مناسب لعملهم وأن يدرج ذلك في توصية.

وأشار أحد الأعضاء إلى ما ورد في إجابات المندوبين بشأن موضوع التراخ في تنفيذ بعض الأحكام، وأن هناك قضايا معينة تمس رأياً عاماً ينبغي الاستعجال فيها، وهناك قضايا يؤجل النظر فيها، وقال: يجب أن يكون التعامل مع القضايا سواسية، وأن يكون هناك إنصاف ومساواة وعدالة.

الشورى يطالب بإعادة هيكلة وزارة الزراعة وبمشروع وطني لتوثيق الحيازات الزراعية

المهندس محمد بن حامد النقادي

دعا مجلس الشورى إلى إعادة هيكلة وزارة الزراعة بما يتناسب مع مستجدات القطاع الزراعي، وطالب الوزارة بدراسة أسباب تراجع الإنتاج المحلي من الدجاج اللاحم، ووضع الحلول المناسبة لمواجهة هذا التراجع، كما طالبها بتنفيذ مشروع وطني لتوثيق الحيازات الزراعية وذلك بحصرها وعمل قاعدة بيانات تشمل موقع وإحداثيات كل حيازة ومساحتها وأنواع محاصيلها وعدد الآبار القائمة بها، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٤/١/١١هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقريرين السنويين لوزارة الزراعة للعامين الماليين ١٤٣١/١٤٣٠هـ – ١٤٣٢/١٤٣١هـ، تلاها رئيس اللجنة المهندس محمد بن حامد النقادي، فأوضح أن الوزارة أعدت الإستراتيجية الزراعية حتى عام ٢٠٣٠م، ومن أهم أهدافها تعزيز الأمن الغذائي الوطني بما يحقق حاجة المواطن من السلع الغذائية الرئيسة، ويحافظ على الموارد المائية، وقد نفذت العديد من السياسات والبرامج التي أدت إلى زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي، وحققت معدلات عالية من الاكتفاء الذاتي لبعض السلع الغذائية الهامة.

وأشار إلى أن اللجنة تدرك أهمية الاستثمار الزراعي الخارجي، ولا شك أن مبادرة خادم الحرمين الشريفين للاستثمار الزراعي الخارجي التي أعلنت عام ٢٠٠٨م تعد رافداً مهماً للأمن الغذائي الوطني ووزارة الزراعة – بعد نقل المبادرة إليها من وزارة التجارة- تقوم حالياً باستقبال طلبات المستثمرين للاستفادة منها في زراعة بعض المحاصيل الزراعية في دول خارجية تتمتع بميزة نسبية في الإنتاج الزراعي.

وأكد على أن التسويق الزراعي هو أحد أضعف حلقات الإنتاج الزراعي بالمملكة، ولقد صدر عن المجلس قراران سابقان أحدهما ينص على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمساعدة المزارعين في تسويق منتجاتهم. والآخر على مضاعفة الجهود لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في الصناعات الغذائية والتسويق الزراعي والتصدير وتوفير الدعم اللازم لذلك.

وتبين أنه قبل ارتفاع أسعار الدجاج لاحظت اللجنة تراجع الإنتاج المحلي من لحوم الدواجن وخروج بعض المشروعات من الإنتاج، وبناءً على ذلك أفردت اللجنة توصيتها "الثانية" لمعالجة ذلك الخلل. ولفت إلى أن قلة أعداد الكوادر البشرية وتدني نسبة سعودة وظائف القطاع الزراعي سبق للمجلس أن أصدر قرارات بشأنها، وأسباب ذلك عدم وجود وظائف عليا وتدني رواتب الوظائف الفنية.

وأكد أن ضعف الكوادر البشرية في مركز الأبحاث وإدارة الري عالجته اللجنة في تقريرها بشأن تقرير الوزارة للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٢هـ، وأدرجت توصية بذلك، وأشار إلى أن مقترح إنشاء إدارة للسياسات الزراعية والأمن الغذائي قد ضُمن في توصية اللجنة الخاصة بإعادة هيكلة الوزارة.

وأوضح أن دور الوزارة في مراقبة الإنتاج المحلي والتأكد من سلامته وخلوه من بقايا الأدوية والهرمونات والمضادات الحيوية وغيرها ستدرسه اللجنة بالتفصيل وتجيب عليه في التقرير القادم.

الحد من إدراج الشركات في سوق الأسهم قبل مزاولة نشاطها الفعلي ووضع الآليات للتحول إلى التداول المؤسسي

الدكتور. سعد محمد أحمد مارق

دعا مجلس الشورى مجلس إدارة هيئة السوق المالية إلى إحالة المخالفين لنظام السوق بموجب المادة "التاسعة والخمسين" إلى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية وعدم التوسع في فرض الغرامات مباشرة من قبل مجلس إدارة الهيئة، و طالب هيئة السوق المالية وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة الحد من السماح للشركات بالإدراج المباشر في سوق الأسهم قبل المزاولة الفعلية للنشاط لفترة محددة، ووضع الآليات التي تشجع على التحول من التداول الفردي إلى التداول المؤسسي، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٤/١/١٩هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون المالية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لهيئة السوق المالية للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور سعد بن محمد مارق، فأوضح أن شركات الوساطة التي تملكها البنوك تتمتع بحصة سوقية كبيرة فيما يخص أعمال الوساطة والمحافظ الاستثمارية بحكم أقدميتها في السوق المالية من خلال البنوك التابعة لها واستحواذها على قاعدة عملاء واسعة جداً، ومن ثم تحقق ربحية استثنائية، إضافة إلى الدعم الكبير من البنك لهذه الشركات مالياً وتقنياً ولوجستياً، وبالقدرات البشرية. كما تؤكد الهيئة أنها أكدت أكثر من مرة استقلالية تلك الشركات عن البنوك وأنها تتمتع بجهاز إداري ومجلس إدارة ومبانٍ مستقلة.

وأشار إلى أن مسؤولية الهيئة تتمثل في تطوير الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية ومراقبتها لحماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة أو التي تنطوي على غش أو تدليس أو تلاعب، وتراقب الهيئة تداول الأسهم، الصكوك والسندات، صناديق المؤشرات المتداولة.

ولفت إلى أن الهيئة واصلت تعزيز أدائها الرقابي من خلال تكثيف المتابعة لعمليات التداول للتأكد من التزام المشاركين في السوق لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، ومن الإجراءات الرقابية التي تنفذها الهيئة حالياً، آلية الرقابة على التداولات، وتتم على التداولات حيث يصدر النظام الرقابي الإلكتروني (سمارت) تنبيهات على أي ممارسات أو تعاملات يشتبه في مخالفتها لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية. كما يجرى بحث مكثف للتداولات والتعاملات اليومية وتحليل لبيانات السوق ومراجعة للأوامر والصفقات المنفذة وتحليلها، وأعمال الرقابة الإلكترونية، حيث استخدمت الهيئة منذ منتصف عام ٢٠١٠م نظاماً متطوراً للرقابة على الوسائل الإلكترونية ومواقع الإنترنت، للتأكد من عدم وجود ممارسات تخالف نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية من قبل الأشخاص غير المرخص لهم الذين يقومون بجمع الأموال واستثمارها في أي من أعمال الأوراق المالية بما في ذلك إدارة محافظ الاستثمار، أو الترويج للأوراق المالية كالأسهم، وأدوات الدين ونحوها، أو إعلان ذلك بأي وسيلة أو القيام بأعمال الوساطة، أو الاستشارات المالية، أو إصدار التوصيات دون حصولهم على ترخيص في ذلك من الهيئة.

وبين الدكتور سعد مارق أن عمق السوق يعتمد على عدد الشركات المدرجة وتنوعها، وبناءً على ذلك تشجع الهيئة الشركات على إدراج أسهمها في السوق السعودية من خلال رفع مستوى التوعية لدى الشركات وتوفير البيئة التنظيمية المناسبة التي من شأنها تسهيل إجراءات الطرح والتسجيل.

وقال: إن تبادل السلع والمعادن في أسواق السلع والمعادن بشكل عام يعتمد ويقوم على تداول عقود مشتقات تلك السلع مثل عقود الخيار والعقود المستقبلية وعقود الفروقات. وتعد تلك العقود بمختلف أنواعها أوراقاً مالية خاضعة لنظام السوق المالية، لذا فإن نظام السوق المالية يسمح بتطوير السوق ليشمل سوقاً ثانوية، وسوقاً للسلع وسوقاً للمشتقات.

وذكر د. سعد مارق أن الهيئة أفادت أنه منذ أن صدرت لائحة صناديق الاستثمار العقاري والهيئة تسعى بشكل مستمر إلى التأكد من فعالية هذه اللائحة ومدى ملاءمتها لتحقيق الأغراض التي أصدرت من أجلها وذلك من خلال عدة قنوات، منها: متابعة أداء ونتائج صناديق الاستثمار العقاري المرخص لها وفقاً للائحة اللذين من شأنهما أن يعكسا إلى حد ما مدى نجاح هذه الأوعية الاستثمارية في تلبية احتياج المطورين العقاريين والمستثمرين، وطلب مرئيات الأطراف ذات العلاقة من وقت لآخر عن مدى ملاءمة مواد اللائحة لطبيعة أعمالهم وعن الحاجة إلى تعديل أو إضافة ما يدعم كفاءتها بهدف دعم نمو وتطوير الاستثمار الجماعي في القطاع العقاري في المملكة العربية السعودية، وفي هذا السياق أجرت الهيئة في ٢٠١١م استبانة للأطراف ذات العلاقة من شركات مرخص لها وشركات تطوير عقاري وجهات أخرى لتقييم مدى الحاجة إلى تطوير لائحة صناديق الاستثمار العقاري، وتعمل الهيئة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة لتطوير اللائحة وجعلها أكثر ملاءمة لتحقيق الأغراض التي وضعت من أجلها.

المجلس ناقش العلاقة بين المالك والمستأجر في ضوابط قضايا غياب المستأجرين أو هروبهم

الدكتور محمد بن عبدالله آل ناجي

رأى أحد الأعضاء أن ضوابط البت في قضايا غياب بعض المستأجرين أو هروبهم وفي ذممهم إيجارات متبقية مع ترك العين مقفلة تعتبر موضوعاً منتهياً بصدور نظام قضاء التنفيذ والذي سيبدأ العمل به في ١٤٣٤/٥/١هـ، ولفت آخرون إلى أن العلاقة بين المستأجر والمؤجر تمثل تحدياً للجهات التنفيذية والقضائية وتستحوذ على نسبة كبيرة من أعمال الجهات القضائية، وأشاروا إلى أن تلك الضوابط مطبقة بالفعل في إمارات المناطق والمحافظات. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٤/١/٢٥هـ برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن ضوابط البت في قضايا غياب بعض المستأجرين أو هروبهم وفي ذممهم إيجارات متبقية مع ترك العين مقفلة (ظاهرة غياب المستأجرين وبذمتهم إيجارات متبقية)، تلاها رئيس اللجنة الدكتور محمد بن عبدالله آل ناجي، ثم عرض التقريرعلى المجلس للمناقشة، حيث لفت أحد الأعضاء إلى أن الضوابط جاءت ببعض الحالات التي تشكل فيها لجنة لحالات الإعسار أو المرض أو الوفاة وكيفية التسديد في هذه الحالات دون الإشارة إلى حالات المماطلة، لا سيما أنها هي الأغلب في حالات عدم السداد للإيجار. وطلب إضافة المطالبة ضمنها.

بينما لفت عضو آخر إلى أن الموضوع منتهي بصدور نظام قضاء التنفيذ والذي سيبدأ العمل به بتاريخ ١٤٣٤/٥/١هـ وهذه الاختصاصات منصوص عليها في نظام التنفيذ، لا سيما أنه اختصاص أصيل لنظام التنفيذ، لذا لا يصبح إسناد عمل قضائي لجهة تنفيذية تفتقد ضمانات حفظ حقوق المؤجر والمستأجر وقد يشوبها بعض التسعف، أو التقصير لا سيما أنها منوطة بأفراد، كما أن اللجان المكونة غير مختصة.

ولاحظ أحد الأعضاء أن عنوان التقرير لا يتفق مع ما تطالب به اللجنة، حيث إن الوارد في التوصية ترتيبات وليس ضوابط، كما أن الترتيبات لم تشتمل على معالجة ما ورد في العنوان المتمثل في غياب بعض المستأجرين أو هروبهم وفي ذمتهم إيجارات متبقية مع ترك العين مقفلة. واقترح إعادة صوغ العنوان ليكون بالنص الآتي: (ترتيبات البت في قضايا امتناع المستأجرين عند إخلاء العقار بعد انتهاء مدة العقد أو هروبهم وترك العين مقفلة)، ورأى أن هذه الترتيبات لم تحظ بالدراسة الكافية من قبل اللجنة، حيث لم يشر لها في دراسة اللجنة فكان حرياً باللجنة أن تبين الفرق بين هذه الترتيبات وبين الضوابط

التي وردت للمجلس ابتداءً، وتساءل عن عدول اللجنة عن تلك الضوابط؟ إضافة إلى أنه ورد في هذه الترتيبات – التي هي محل توصية اللجنة– أمور بحاجة إلى تأمل وإمعان نظر ومن ذلك: مسمى بيت المال، وهذا المسمى تم إلغاؤه وأصبح داخلاً في نظام الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين، كما ورد في البند أولاً: أن يقوم كاتب العدل والمرخص له بتوثيق عقد الإيجار العقاري. كما تساءل عن مدى إمكانية أن يقوم كاتب العدل في الوقت الحالي بتوثيق عقود الإيجار في ظل كثرتها وكثرة الأعمال المنوطة بكتاب العدل كذلك، وعن كيفية إسناد عمل توثيق عقود الإيجار إلى جهات لا تستطيع القيام بذلك في الوقت الحاضر، وأن هذا الأمر من مهمات مكاتب العقار التي ناقش المجلس مشروع نظام ممارستهم لأعمالهم، ولاحظ في صدر البند "رابعاً" أن الإجراءات الموضحة في الفقرة (الرابعة) وليست في الفقرة (الثالثة)، حيث لم ترد فيها الإجراءات، واقترح أن يضاف إلى صدر هذا البند عبارة: (أو المحافظة) ليكون النص: (في حال قيام الإمارة أو المحافظة) حتى يتماشى ذلك مع ما ورد في الفقرة (الثانية، والرابعة) من البند "أولاً".

ولاحظ عضو آخر أن اللجنة لم تجر أي تعديلات على الضوابط ولم تأخذ بالحسبان الامتناع عن تأجير العسكريين والذي وردت به المعاملة الإلحاقية على التقرير، وعدم توضيح المحكمة المختصة.

ورأى عضو آخر أن النص على طلب إخلاء العقار من قبل المؤجر يلزم المستأجر بإخلائه خلال "خمسة عشر" يوماً، هذا قد يكون فيه هضم لحقوق المستأجر خاصة في المحلات التجارية التي يترتب عليها مقابل للإخلاء، ولاحظ عدم النص على الجهة التي ستوفر السكن البديل للمستأجر غير القادر على دفع الإيجار في الفقرة "ب" من البند "الخامس".

وأشار أحد الأعضاء إلى أن هذا الموضوع نشأ من اللجنة العقارية في الغرفة التجارية الصناعية في الرياض، وكما هو معلوم أن الغرفة التجارية تهتم بشؤون القطاع الخاص وتدافع عن مصالحهم، ولهذا جاءت هذه الضوابط مغلبة جانب المؤجر على جانب المستأجر، ولاحظ على هذه الضوابط أنها أغفلت أسباب نشوء هذه الظاهرة، لا سيما أنها موجودة في التقرير لكنها لم تعالج في الضوابط، وأن هناك بعض الإجراءات التعسفية ضد المستأجرين، ومنها إدراج اسم المستأجر ضمن قائمة المطلوبين، وفصل الماء والكهرباء والهاتف. ورأى أن يقف المجلس بجانب المستأجر الضعيف ليقويه، وأن يسحب هذا الموضوع وألا تتم دراسته بهذا الشكل، حتى يتم التوازن بين جانب المستأجر والمؤجر وحقوق كل منهما.

العلاقة بين المؤجر والمستأجر تمثل تحدياً للجهات القضائية والتنفيذية

بينما أوضح عضو آخر أن العلاقة بين المستأجر والمؤجر تمثل تحدياً للجهات التنفيذية والقضائية وتستحوذ قضايا الإيجار على نسبة كبيرة من أعمال الجهات القضائية والتنفيذية، فقد قامت العديد من الجهات باقتراح بعض المبادرات لإيجاد حلول لهذه المشكلة، وهي تمثل أفكاراً جيدة يمكن البناء عليها، ووضع الترتيبات الشاملة التي تحدد العلاقة بين المستأجر والمؤجر، وأن الضوابط الواردة من الحكومة تتضمن أفكاراً جيدة، لكنها لا تمثل إلا جزءاً بسيطاً من ضوابط حل الخلافات بين المؤجر والمستأجر. واقترح على اللجنة استكمال جوانب حل المشكلة ضمن هذه الضوابط، لا سيما أنه سبق وأن رفع لها العديد من المواضيع وطلب منها البت فيها، ومنها: هروب المستأجرين وفي ذمتهم إيجارات ومماطلة المستأجرين في تنفيذ العقود وعدم دفع الإيجارات وعدم إخلاء العين المؤجرة والخروج من العين المؤجرة وعدم تسليم المفتاح. والتلفيات في العين المؤجرة، عدم التأجير على بعض شرائح المواطنين، لذا يحسن أن تقوم اللجنة بالعودة لما سبق أن ورد إليها وتقوم بتضمينه في هذه الضوابط حتى يتم وضع ضوابط شاملة لحل جميع جوانب المشكلة.

المطالبة بوضع نظام شامل ينظيم العلاقة بين الطرفين

وطالب عضو آخر بوضع نظام شامل وكامل ينظم العلاقة بين المؤجر والمستأجر. وأن على اللجنة سحب هذا التقرير والعمل على تطويره ليصبح نظاماً شاملاً ومتكاملاً، لا سيما أن هناك العديد من المشاكل في إمارات المناطق تتعلق بهذه المسألة.

وتساءل عضو آخر من هم الأكثر تضرراً؟ هل هم أصحاب الأملاك أم المستأجرون أصحاب الدخل المحدود في القضايا الخاصة بهذا الشأن، ومن هو الأولى بالحماية؟ ولاحظ في المادة "الخامسة" أنها لم تبين كيفية العمل فيما لو كان المستأجر غير سعودي، وكذلك لم يتطرق له في كامل النظام، كما لاحظ عدم تحديد المدة في سرعة توفير المسكن البديل، خلافاً لما هو معمول به في الحالات الأخرى في النظام والتي تقف بجانب المؤجر، فمن المهم أن يوفر السكن البديل قبل الإخلاء للعقار.

وطالب عضو آخر أن يكون النظام عادلاً بين حقوق المستأجر وحقوق المؤجر، ولاحظ أن هناك خطورة بالغة من إيقاف خدمات الماء والكهرباء على المستأجر، فقد يكون هناك أحد المرضى الذين يحتاجون للأجهزة الكهربائية الطبية، كما أن في هذه المنازل كبار السن والأطفال والمرضى، ومن غير المناسب معاملتهم بهذه الطريقة.

ورأى عضو آخر أن هذه الضوابط مطبقة بالفعل في الإمارات والمحافظات، فلا داعي أن يصدر هذا النظام بهذه الحالة، كما يلحظ أن إسناد كتابة العقود وتوثيقها لكتابة العدل فيه تكليف كبير لكتابات العدل ولا تستطيع القيام به في الوقت الحالي، ولاحظ أن الضوابط لم تعالج أسباب عدم دفع الأجرة من قبل المستأجرة، فقد يكون السبب من المؤجر، وذلك برفعه للأجرة لمنفعة ذاتية دون النظر إلى الضرر الواقع على المستأجر.

في مناقشة التقرير السنوي لوزارة الصحة:

الأعضاء حملوا هم المواطن وطالبوا بالارتقاء بالخدمات الصحية وتفعيل دور مراكز الرعاية الأولية

الدكتور محسن بن علي الحازمي

السماح للأطباء السعوديين العاملين لدى وزارة الصحة بالعمل في القطاع الخاص، وبذل المزيد من الجهد للارتقاء بالمستوى الصحي والنقص الكبير في القوى العاملة الصحية، وتدني في مستوى الخدمة المقدمة في المراكز الصحية الأولية كانت أبرز المحاور التي سيطرت على مداخلات أعضاء مجلس الشورى أثناء مناقشة المجلس تقرير لجنة الشؤون الصحية بشأن التقرير السنوي لوزارة الصحة للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ، والتقرير السنوي لمستشفى الملك خالد التخصصي للعيون للعام ٢٠١٠م، تلاه رئيس اللجنة الدكتور محسن بن علي الحازمي،خلال جلسة المجلس التي عقدها يوم ١٤٣٤/١/٥هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ حيث تساءل أحد الأعضاء عن سبب انتظار ورود تقارير الوزارة لفترة طويلة لمجرد الحصول على معلومات إحصائية، حيث يمكن الحصول عليها من خلال الموقع الإلكتروني الخاص بالوزارة، أو عن طريق المندوبين، أو بخطاب من رئيس المجلس موجه إلى معالي وزير الصحة. وأضاف أن معظم تصريحات الأطباء في الوزارة ومديري المستشفيات توضح الواقع المرير لمستوى الخدمات الصحية في المناطق غير الرئيسة، وما تعانيه من نقص في المستشفيات والكوادر الطبية، إضافة إلى تعثر العديد من مشروعات الوزارة التي بدأتها خلال السنوات الماضية.

وتساءل عضو آخر عن سبب عدم السماح للأطباء السعوديين العاملين في وزارة الصحة للعمل في القطاع الخاص، مشيراً إلى العديد من الأطباء والاستشاريين السعوديين المتميزين ومحل الثقة، ويواجهون العديد من العوائق، ولا تتم الاستفادة منهم في محاربة الأخطاء الطبية المتكررة.

ولفت عضو آخر إلى أن التقرير لم يتطرق إلى تقييم النظام الإداري الصحي في المملكة، وعما إذا كان هناك تخطيط إستراتيجي يقوم عليه أشخاص متخصصون.

بينما أشار عضو آخر إلى أن قرار إنشاء مجلس الضمان الصحي صدر عام ١٩٩٩م، ولم نر أي دراسات بشأن هذا الموضوع، فالتأمين الصحي لم يعد خياراً، بل واقعاً تفرضه آليات السوق الصحي السعودي. ونأمل من اللجنة البحث عن توصية مناسبة لهذا الأمر.

ودعا عضو آخر وزارة الصحة إلى بذل جهود أكبر في جميع المجالات للارتقاء بالمستوى الصحي، والتركيز على كشف أصحاب المؤهلات المزورة وإيقاع الجزاء المناسب عليهم، ومضاعفة الجهود لتقليص نسبة الأخطاء الطبية، ومراقبة المستشفيات والمراكز الطبية الخاصة فيما يتعلق في المبالغة بالكسب المادي، فهي تطالب المرضى بإجراء تحاليل وأشعة وشراء أدوية لا حاجة لها. وقد ترى الوزارة العمل على زيادة مخزون الدم في بنوك الدم.

ولاحظ أحد الأعضاء نقصاً كبيراً في القوى العاملة الصحية وفق ما تضمنه تقرير الوزارة إذ إن نسبة الأطباء إلى السكان تقدر بنحو ٨,٦ طبيب لكل "عشرة آلاف" نسمة، مما يعني أنها أقل من طبيب واحد لكل "ألف" نسمة.

وقال: إن هذه النسبة تعد نسبة متدنية إذا ما قورنت بالدول المتقدمة التي تصل النسبة فيها إلى ٢,٥ طبيب لكل "ألف" نسمة. أيضاً بلغ عدد الأسِرَّة الطبية في المملكة حوالي ٢,٢ سرير لكل "ألف" نسمة بعد الأخذ في الحسبان مستشفيات القطاعات الحكومية الأخرى ومستشفيات القطاع الخاص، إلا أنه في ظل الاعتمادات المالية الأخيرة سوف ترتفع هذه النسبة لنمو ٢,٥ سرير لكل "ألف" نسمة، وهي نسبة مقاربة لبعض دول الجوار، إلا أنها أقل بكثير عند مقارنتها بمتوسط ٧,٣ سرير لكل "ألف" نسمة في دول منظمة

التعاون والتنمية الاقتصادية. وهذا الأمر لم تلتفت إليه الوزارة في تقاريرها، سوى الإشارة في ردود المندوبين من قيام الوزارة بذلك دون ذكر نتائج القياس لهذه المؤشرات التي تعكس كفاءة الأداء. وما أشارت إليه الوزارة من نقص في الاعتمادات المالية في بعض بنود التشغيل، هو أمر ملحوظ وقد بررته الوزارة وكان على اللجنة معالجة هذا الأمر في الرأي، وتبني توصية بهذا الخصوص، بدلاً من تبني توصيات تعالج جزئيات صغيرة في القطاع الصحي.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن الوزارة قالت في تقريرها أن من التحديات التي تواجهها نقص الأطباء السعوديين الذين تصل نسبتهم في القطاع الحكومي ٢٠٪، بينما لا تتعدى هذه النسبة ٥٪ في القطاع الخاص. وأوردت الوزارة عدداً من المقترحات لمعالجة هذا التحدي إلا أن اللجنة لم تتطرق إلى هذا الأمر في الرأي ولم تبد أي مقترحات حول ما تطالب به الوزارة، وحبذا لو أن اللجنة تبنت توصية بهذا الخصوص، والذي يعد من أهم معوقات عمل الوزارة.

ولفت أحد الأعضاء إلى أنه منذ ثمان سنوات حدث انتشار لمراكز الرعاية الصحية الأولية في الأحياء، وإقبال عليها من قبل المواطنين، وكان من الواضح إسهام تلك المراكز في سنواتها الأولى في تخفيف الضغط على المستشفيات، بما تقدمه من خدمات صحية وقائية وعلاجية. وبعد ذلك أخذت أحوال تلك المراكز في التراجع، وانخفض أعداد المراجعين لها، ولم يعد هناك تطبيق لمفهوم الرعاية الصحية الأولية كنشر التوعية الصحية على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع، وكتغيير لأنماط السلوك الذي قد يؤدي إلى المرض. ورأى أن هناك حاجة إلى جهود أكبر من وزارة الصحة للاهتمام بتلك المراكز، ودفع عجلة مشروعات مراكز الرعاية المتعثرة والمعتمدة في الميزانية.

ورأى عضو آخر أنه من المتوقع ارتفاع عدد سكان المملكة إلى الضعف بعد "خمسة وعشرين" سنة، وهذا الأمر سيضاعف الطلب على العاملين في المهن الصحية. وأن وزارة الصحة هي الجهة المناط بها وضع البرامج لإعداد القوى العاملة في المجال الصحي في المملكة وتطويرها بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، وعليها وضع وإقرار سياسة التنسيق والتكامل بين الجهات المختصة في مجال تعليم القوى العاملة في المجال الصحي وتدريسها وتوظيفها. واقترح أن تقوم الوزارة بإعداد خطة إستراتيجية لتوطين المهن الصحية في القطاعين الحكومي والخاص وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية.

ولفت عضو آخر إلى أن هناك فروقات واضحة في الخدمات الصحية المقدمة بمختلف مناطق المملكة، كما أن المنشآت الصحية تعتمد على عنصرين هما: المباني، والكوادر البشرية، والكفاءات التي لا تستطيع الوزارة توفيرها، فالأطباء ذوو التأهيل والخبرة يحتاجون إلى مستشفيات لديها جميع التخصصات والمرافق من مختبرات ومعامل وأجهزة، أما الأطباء الأجانب لديهم متطلبات اجتماعية من مدارس متطورة، وأماكن ترفيه وبنية تحتية، وهذا لا يتوفر في بعض مناطق المملكة. عليه فلا لوم على الوزارة في نقص الكوادر البشرية والكفاءات.

تأثيرات سلبية لقرار زيادة الرسوم على العمالة الوافدة

لفت أحد أعضاء مجلس الشورى إلى أن القرار الصادر من وزارة العمل مؤخراً والمتعلق بفرض رسوم إضافية قدرها (٢٠٠) ريال شهرياً عن كل عامل أجنبي يزيد عن عدد السعوديين في المنشآت الخاصة التجارية منها والصناعية، لم يطرح على مجلس الشورى لدراسته والبحث فيه قبل صدوره، فقد جرت العادة في مثل هذا الأمر- خاصة وأنه يتعلق بفرض رسوم- أن يؤخذ فيه رأي المجلس قبل صدوره، فالمواطنون في غنى عن هذه الأعباء التي يعانون منها في شتى المجالات. وأشار إلى ردة فعل غاضبة في الشارع السعودي بكافة شرائحه من تجار ورجال أعمال وصناع، واعتبروه قراراً مجحفاً ومتسرعاً وسيؤثر على أعمالهم، كما أن الغرف التجارية في حالة اجتماعات متواصلة لإجهاض هذا القرار.

الأعضاء يطالبون بدور لهيئة المهندسين في نظام تطبيق كود البناء

تساءل أعضاء مجلس الشورى عن دور رخص ممارسة التصميم والإشراف والتنفيذ في نظام تطبيق كود البناء السعودي وطالبوا بتوفير كوادر بشرية ذات كفاءة، إذا أريد للبلدية أن تتابع المباني من حيث الارتدادات والارتفاعات، وأن يكون لهيئة المهندسين السعوديين دور في النظام.

ومن أبرز ملامح مشروع النظام أن يطبق الكود على جميع أعمال البناء في القطاعين العام والخاص بما في ذلك تصميم البناء وتنفيذه وتشغيله وصيانته وتعديله، كما يطبق على المباني القائمة في حالة ترميمها أو تغيير استخدامها أو توسعتها او تعديلها.

ويعد الكود أحد الأدوات المهمة التي تتضمن الاشتراطات والمتطلبات وما يتبعها من أنظمة ولوائح تنفيذية وملاحق متعلقة بالبناء والتشييد لضمان السلامة والصحة العامة، كما تضمن مشروع النظام كيفية ضبط المخالفات، ومقدار العقوبة التي تتضمن الغرامة المالية، وإيقاف رخصة الممارسة.

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٤/١/١٢هـ، برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن مشروع نظام تطبيق كود البناء السعودي، تلاه رئيس اللجنة المهندس محمد بن حامد النقادي، ثم عرض الموضوع للمناقشة. حيث لفت أحد الأعضاء إلى أنه من غير المناسب تعديل اللجنة لصوغ المادة "الخامسة عشرة"، وتساءل عن سبب العمل

بالنظام قبل صدور لوائحه التنفيذية، حيث جعلت اللجنة بداية العمل به بعد "ستين" يوماً من تاريخ نشره، وجعلت إعداد اللوائح في المادة "الرابعة عشرة" خلال (١٨٠) يوماً من تاريخ صدور النظام، في حين جعلت المدة في مشروع الحكومة المحال واحدة لإعداد اللوائح وكذلك العمل بالنظام، بحيث لا يعمل بالنظام إلا بعد الانتهاء من إعداد اللوائح واعتمادها كذلك.

وأشار عضو آخر إلى أن التعريف للنظام في المادة الأولى يخالف اسم النظام الجديد الذي قامت بتعديله اللجنة، كما أن الإضافة لكلمة "تحديث" في عنوان النظام موجود في الفقرة الثانية من المادة "الرابعة"، فهو تحصيل حاصل ويحدث كل خمس سنوات، فمن غير المناسب إيراده ضمن عنوان مشروع النظام، كما أنه من

رخص ممارسة، بينما رخص الممارسة هي لمكاتب التصميم والإشراف لمزاولة الأعمال المهنية الحرة، أما التنفيذ فلها رخص مختلفة ولا يطلق عليها رخص ممارسة. كما يبدو أن المادة "السابعة" تحصيل حاصل، حيث إن مضمونها متحقق في جميع مواد النظام.

ولفت عضو آخر إلى ما ورد في المادة الثامنة من التأكد من مطابقة الكود دون توصيل خدمات الماء والكهرباء إلى المبنى، وتساءل. كيف يمكن التأكد من جاهزية خدمات الكهرباء والمصاعد والتكييف وما يرتبط بها في المبنى دون وجود كهرباء.

ورأى عضو آخر أن عبارة: "لضمان السلامة والصحة العامة" الواردة في آخر تعريف "الكود" ينبغي أن تدخل ضمن التعريف حيث إنها توضح الهدف من هذا الكود. كما يبدو أنه

السعوديين دور في هذه اللجنة وفي تطبيق هذا النظام. كما ينبغي إضافة عبارة: "وضمان الوصول الشامل لجميع فئات المجتمع" في عجز تعريف الكود.

وتساءل أحد الأعضاء عن سبب عدم تطبيق لائحة كود البناء رأساً، ولماذا تنتظر خمس سنوات، وقال: إنه ليس شرطاً أن تكون الإجراءات مطابقة للكود ما دام أن من قام بالبناء قد طبق الإجراءات الموجودة، لأنها غالباً ما تكون من ضمن الكود السعودي. كما رأى أن غرامة المليون ريال تعد قليلة جداً مقارنة بحجم المخالفات.

ورأى أحد الأعضاء أن هذا النظام مهم جداً لقطاع التنمية للمواطنين في المملكة، لأن فيه توفيراً في مواد البناء على المواطن، كما أن فيه تحديداً لكثير من المواد التي ترد للمملكة ولا نحتاج إليها أو لا

غير المناسب التفريق في التعريفات بين المخالفة والمخالفة الخطرة، لا سيما أنه لم يفرق بينهما في المادة "الحادية عشرة" والمختصة بالعقوبات. واقترح الاكتفاء بتعريف واحد للمخالفة، كما اقترح إضافة الهيئة السعودية للمهندسين ضمن تعريف الجهات ذات العلاقة الواردة في التعريفات.

ولاحظ أحد الأعضاء أن المادة "السادسة" في مشروع النظام نصت على أن يكون التصميم والإشراف والتنفيذ مع متخصصين يحملون

ليس هناك حاجة لتعريف: "المبنى" أو "البناء"، ويحسن تغيير عبارة: "الدراسات والتصميم" إلى "الدراسات والتصاميم" في تعريف المصمم. وتساءل أحد الأعضاء هل هناك كود آخر غير هذا الكود المعروض، وكيف يكون للوزير حق إصدار ما يجري على النظام من تعديلات ما دام أنه لا يملك حق إصدار النظام ابتداء.

واقترح أحد الأعضاء إضافة مادة تتوسع في تعريف: "اللجنة الوطنية" وتكوينها وأعضائها وكيفية عملها، وأن يكون لهيئة المهندسين

تتوافق مع الكود نفسه.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن البلديات تتابع الآن المباني من حيث الارتدادات والارتفاعات وإذا أريد للبلديات أن تدخل في موضوع الكود فهذا يعني ضرورة توافر كوادر بشرية كبيرة جداً لدى البلديات، لأن الكوادر المتوافرة لدى وزارة البلدية أو البلديات نفسها لا تستطيع تغطية هذا الحجم من أعمال المتابعة للمباني، واقترح أن يتولى المشرف على المبنى هذه الأمور وليس المسؤولون في البلديات.

الأعضاء يتساءلون عن تعثر المشاريع .. ويطالبون بالاستثمار في البنى التحتية

الأستاذ أسامة بن ماجد قباني

دعا أعضاء مجلس الشورى إلى التعاون بين وزارة العمل ووزارة الاقتصاد لتوفير كفاءات بشرية مؤهلة، ولفتوا إلى تعثر تنفيذ بعض المشروعات الحكومية ودعوا وزارة الاقتصاد والتخطيط إلى بذل المزيد من الجهد لتحقيق أهداف خطة التنمية التاسعة. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٤/١/٥هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة، بشأن التقرير السنوي لوزارة الاقتصاد والتخطيط للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ تلاه رئيس اللجنة الأستاذ أسامة بن ماجد قباني ثم عرض الموضوع للمناقشة حيث لفت أحد الأعضاء إلى الوظائف الشاغرة بالوزارة للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ والتي بلغت (١٥٣) وظيفة شاغرة، وبنسبة إشغال قدرت بـ (٦٥,٥٪) لا سيما أن عمل الوزارة يتطلب توفر كفاءات بشرية متخصصة، وذلك لتعدد أعمالها في ظل توفر الكفاءات السعودية المؤهلة.

ودعا أحد الأعضاء إلى التعاون بين وزارة العمل ووزارة الاقتصاد لتوفير كفاءات بشرية وذلك لما يتوفر لوزارة العمل من قاعدة بيانات ممتازة في القوى البشرية السعودية المؤهلة والحاصلة على مهارات عالية.

وطالب عضو آخر بالتركيز على مشكلة تعثر تنفيذ بعض المشروعات الحكومية التي ظهرت خلال الفترة الماضية، وذلك بسبب عدم قدرة شركات الإنشاءات والمقاولات المحلية على إنجازها.

ولفت عضو آخر إلى خطة التنمية التاسعة التي تمثل الحلقة الثانية في إطار الإستراتيجية الراهنة بعيدة المدى للاقتصاد السعودي، وأن من اهتمامات الخطة الرئيسة مواكبة التطورات التقنية والاقتصاد المتسارعة التي يشهدها العالم في الوقت الحاضر، بجانب التأكيد على أهمية مواصلة التوسع في الاستثمار في مشروعات تطوير البنية الأساسية وصيانتها. واقترح على وزارة الاقتصاد بذل مزيد من الجهد لنستطيع أن نصل إلى الأهداف المرجوة من الخطط الاقتصادية المرسومة لملكتنا الغالية.

ورأى عضو آخر أن من المهمات الأساسية لوزارة الاقتصاد متابعة التخطيط التنموي والوضع الاقتصادي العام، وأن يتوفر في الوزارة عدد كبير من المستشارين فلا داعي للتوصية بتشكيل هيئة استشارية في التوصية "الأولى".

واقترح عضو آخر على وزارة الاقتصاد العمل على تطوير السبل والوسائل اللازمة والتي تكفل

للاقتصاد استحداث الفرص الوظيفية الكافية لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل في الحاضر والمستقبل.

ولاحظ أحد الأعضاء من خلال قراءة تقريري وزارة الاقتصاد والتخطيط للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٢هـ وكذلك تقرير اللجنة المعد عنه، ومن خلال مقارنة ذلك بتقريري الوزارة للعامين الماليين السابقين، أنه لا يوجد هناك اختلاف، الأمر الذي يعزز التساؤل الملح وهو: "هل نحن فعلاً بصدد مناقشة التقرير السنوي لوزارة الاقتصاد والتخطيط؟" هذا الجهاز المسؤول عن التخطيط المركزي على مستوى الوطن كله، هذا الجهاز المسؤول عن وضع الخطط الخمسية للدولة ومتابعة تنفيذها. فكما هو الحال في التقارير السابقة، هناك تفاوت كبير بين تقديرات خطة التنمية والمعتمد في الميزانية والمنصرف فعلياً منها، حيث جاء الوضع المالي لهذا العام على النحو التالي: العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٢ه المعتمد في خطة التنمية (١٢٧,٧٦) مليون، المعتمد في الميزانية (١٠٤,١٩) مليون، المنصرف (٨٢,١١) مليون، نسبة المنصرف (٧٨,٨٪) فقط، فإذا كانت الوزارة المسؤولة عن الاقتصاد والتخطيط لا تستطيع أن تضع ميزانية واقعية، فكيف يكون الحال في الأجهزة الأخرى؟

وتساءل أحد الأعضاء كيف لوزارة أنشئت منذ أكثر من "ثمانية وثلاثين" سنة ألا تتمكن من استقطاب وتهيئة ما تحتاجه من كوادر متخصصة طوال هذه السنين وفي تخصصات متوفرة داخلياً وخارجياً؟ ولا تزال الوزارة منذ بداية العام ١٤٢٤ه، أي منذ عقد من الزمن حين صدر الأمر الملكي الكريم القاضي بنقل الشؤون الاقتصادية إليها من وزارة المالية – لا تزال تشكو من عدم تنفيذ هذا الأمر، وهنا تساؤل: لماذا لم تتخذ وزارة الاقتصاد والتخطيط الخطوات المسؤولة لتنفيذ الأمر الملكي وتنفيذ مضامينه؟ لا سيما أن لديها الأساس القانوني، وهو الأمر الملكي ذاته، ولديها (١٥٣) وظيفة شاغرة، والاعتمادات المالية التي لم تصرف منها إلا (٧٨,٨٪) فقط؟ أما إنجازات الوزارة فهي لا تعدو أن تكون دراسات وتقارير إدارية بسيطة وإبداء الرأي في بعض المسائل التي تعرض على الوزارة. واقترح أحد الأعضاء إعادة صوغ التوصية "الثانية" بإضافة النص الآتي: (... لإيجاد الحلول الكفيلة لإنجاز هذه المشروعات)، لا سيما أن الإضافة سبيل إلى تحديد الهدف وإيجاد الحلول. ولفت أحد الأعضاء إلى أنه ورد ضمن المعوقات التي أشارت إليها الوزارة في تقريرها أن الوزارة لا تزال تشكو من تأخر ورود البيانات والمعلومات المطلوبة من الوزارات والجهات الأخرى ذات الصلة، لحاجتها لها عند إعداد خطط التنمية ومتابعة تنفيذها خلال المدد المحددة، فاللجنة لم تشر إلى ذلك في الرأي رغم أهمية ذلك، واقترح أن تؤكد اللجنة على ذلك بإفراد توصية لحث الوزارات والجهات ذات العلاقة برفع البيانات في وقتها المحدد دون تأخير.

وأوضح أحد الأعضاء أن الاقتصاد هو أساس الاستقرار وأساس كل قوة عسكرية وسياسية، والتقارير التي ترد من البنك الدولي وغيره تبين بأنه في عام ٢٠١٧م سيكون هناك عجز في الميزانية بسبب تذبذب أسعار البترول، واعتماد المملكة على مصدر واحد للدخل، كذلك ذكر في التقارير أنه في عام ٢٠٣٠م لن تستطيع المملكة تصدير الكميات الكافية من الوقود، وأقترح سؤال الوزارة عن أعداد السكان المتزايدة، ونسب البطالة فيها مع مراعاة عدم ترك مشكلة البطالة على وزارة العمل فقط، وإنما يحسن إشراك كل من وزارة الاقتصاد والتخطيط والمجلس الاقتصادي الأعلى في حلها.

تحمل الدولة للمقابل المادي لاختبارات القياس والقدرات وتحويل فروع الجامعات في المحافظات إلى جامعات مستقلة

الدكتور مشعل بن فهم السلمي

دعا مجلس الشورى إلى ضبط وتوجيه عقود برامج التعاون العلمي والبحثي في الجامعات السعودية وأن تتحمل الدولة المقابل المالي لامتحان القدرات العامة للطلاب والطالبات المتقدمين لأول مرة وتضمين التكاليف المالية في ميزانية وزارة التعليم العالي، مع وضع خطة زمنية لتحويل فروع الجامعات في المحافظات إلى جامعات مستقلة. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٤/١/٤هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقريرين السنويين لوزارة التعليم العالي والجامعات للعامين الماليين ١٤٣٢/١٤٣١هـ -١٤٣٣/١٤٣٢هـ، تلاها نائب رئيس اللجنة الدكتور مشعل بن فهم السلمي فأوضح أن الوزارة افتتحت فروعاً وكليات جامعية في معظم محافظات المملكة، لكن هذه الفروع أصبحت تمثل عبئاً على الجامعات، الأمر الذي يتطلب تحويلها إلى جامعات مستقلة وفق خطة زمنية، وأن موضوع افتتاح فروع لجامعات أجنبية متميزة قيد الدراسة من قبل وزارة التعليم العالي، مبيناً أن هذا الموضوع له جوانب متعددة ليست أكاديمية فقط، ولعلم المجلس يتم الآن الاستفادة من الجامعات الأجنبية ذات السمعة العالمية المرموقة كجامعة هارفارد وجامعة أم آي تي وغيرها في تحالفات مع بعض الجامعات الأهلية في المملكة.

وأضاف نائب رئيس اللجنة أن عدد المشروعات المخصصة لوزارة التعليم العالي في الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات بلغ "أحد عشر" مشروعاً وقد ذكرت الوزارة في تقريرها الإنجازات المتحققة في هذه المشروعات.

وأكد د. السلمي على أن الوزارة مستمرة في جهودها الرامية لإنجاز المدن الجامعية ومجمعات الكليات بالوقت المحدد، حيث تعمل وبشكل دؤوب بالتنفيذ والإشراف على العديد من المشروعات الجامعية التي تشمل البنية التحتية، وإنشاء الكليات وإنشاء إسكان أعضاء هيئة التدريس

ومشروعاتها والخدمات المساندة والمستشفيات الجامعية، وإسكان الطلاب وغيرها، وقد وقعت عقود عدد من المستشفيات الجامعية في الجامعات الناشئة. أما مشكلة ما تواجهه الجامعات الناشئة من نقص في أعضاء هيئة التدريس فقد وجهت الوزارة جميع الجامعات بأن تقتصر وظائف أعضاء هيئة التدريس الشاغرة على خريجي برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، وسوف يسهم هذا القرار في زيادة نسبة أعضاء هيئة التدريس السعوديين في الجامعات السعودية.

وقال الدكتور السلمي: إن اللجنة تؤيد مقترح أن تقوم اللجنة بزيارة للملحقية الثقافية في الولايات المتحدة الأمريكية للوقوف على وضع الطلاب المبتعثين وتضمين ذلك في التقرير القادم، وقد وافق معالي رئيس المجلس مشكوراً على الزيارة ويتم الآن التنسيق مع وزارة التعليم العالي حول هذا الموضوع.

ولفت إلى أن اللجنة تؤيد ضرورة أن تتوسع الوزارة في مجال التقنيات وإكساب الطالب المهارات التقنية وزيادة التعليم الإلكتروني، كما تؤكد أن الوزارة تقوم الآن بدراسة موضوع التعليم التقني وهي توليه أهمية كبيرة كونه أحد أنماط التعليم العالي المتعارف عليه.

وأشار إلى أن افتتاح الجامعات الحكومية والأهلية وفروع الجامعات والكليات في المحافظات أسهم بشكل كبير في استيعاب الطلاب والطالبات في المرحلة الجامعية، أما من يرغب في الالتحاق ببرنامج الابتعاث إلى الخارج فهذا يخضع لشروط ومتطلبات معينة يجب أن تتحقق فيه.

وأضاف أنه بحسب تقرير وزارة التعليم العالي فقد تخرج من الجامعات في العام الجامعي ١٤٣٢/١٤٣١هـ (١٠٤,٠٣٦) طالب وطالبة في كافة المراحل الدراسية منهم (١٠١,٤٠٣) ألف سعودي بنسبة (٩٧,٥٪)، عدد الطلاب (٣٨,٤٣٩) أي ما نسبته (٣٧,٩٪)، وعدد (٦٢,٩٦٤) طالبة بنسبة (٦٢,١٪).

وأن اللجنة تتفق مع ضرورة الطلب من الوزارة دراسة أسباب تسرب الطلاب من الجامعات بعد قبولهم، وسوف تعرض اللجنة هذا الموضوع على مندوبي الوزارة عند استضافتهم على تقرير الوزارة والجامعات القادم.

وفيما يخص التوصية "الثالثة" للجنة وأنها تهتم بالكَمْ، وأن هناك قصوراً واضحاً في إمكانيات الجامعات الناشئة وأنها تفتقر إلى المناهج وأعضاء هيئة التدريس، أفاد د. السلمي أن هذا الموضوع تم معالجته بقرار مجلس الشورى ذي الرقم (٢١/٤٢) عام ١٤٣١هـ، البند (ثانياً) ونصه: "رفع رواتب وحوافز أعضاء هيئة التدريس غير السعوديين ومن في حكمهم بما يمكن الجامعات من استقطاب الكفاءات المتميزة" والبند (ثالثاً) ونصه: "على وزارة التعليم العالي ووزارة المالية إعطاء أولوية في تنفيذ مشروعات المستشفيات الجامعية في الجامعات الناشئة".

الموافقة على نظام الوقاية من الإيدز

وافق مجلس الشورى على مشروع نظام الوقاية من متلازمة العوز المناعي المكتسب (الإيدز) وحقوق المصابين وواجباتهم"، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٤/١/٢٥هـ، برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الصحية والبيئة على ملاحظات أعضاء المجلس بشأن مشروع "نظام الوقاية من متلازمة العوز المناعي المكتسب (الإيدز) وحقوق المصابين وواجباتهم"، تلاها رئيس اللجنة الدكتور محسن بن علي فارس الحازمي، وأوضح أن كلمة (العوز) مصطلح طبي يقصد به النقصان المكتسب الذي يؤدي إلى ظهور أعراض سريرية (إكلينيكية)، واستخدام كلمة العوز أفضل من كلمة النقص، حيث إن النقص قد يعني انخفاضاً بسيطاً عن المعدل الطبيعي وقد لا يكون له آثار سيئة ظاهرة على صحة الإنسان. كما أن مسمى النظام موجه للمصابين ولأفراد المجتمع بصفة عامة، حيث يترتب على المصاب واجبات كما أنه له حقوق، تتمثل في إتاحة المجال له للتعليم والتدريب والتوظيف والعيش كفرد عامل في المجتمع وعدم التمييز ضده، وفي المقابل على المجتمع حقوق على المصاب تتمثل في وقاية أفراده من الإصابة وعدم الإضرار بهم بأي حال من الأحوال، وقد تضمن النظام كل هذه الجوانب وتم إبرازها في المواد ذات العلاقة حيثما وجدت. أما ما يخص إضافة فيروس الكبد الوبائي والأمراض الفيروسية الأخرى، فاللجنة توضح أن النظام له خصوصية، ويعد فيروس مرض الإيدز الأخطر بين الأمراض المعدية في مختلف جوانبه الوقائية والعلاجية والمضاعفات، وله آثار أسرية ومجتمعية، والعدوة به قد لا تظهر إلا بعد مدة طويلة، كما أن النظام يركز على جوانب تختص بمختلف حقوق المصاب من جهة، والمجتمع من جهة أخرى والتوازن بينهما، وكذلك حقوق المصاب وعدم التمييز وهي جوانب ذات علاقة بالإيدز دون غيرها من الأمراض، وهو ما يتسق مع التوجه العالمي نحو إيجاد أنظمة أو قوانين تقنن هذه الجوانب والتحكم والحد من انتشار فيروس الإيدز.

وأضاف أن التوعية والحث على تجنب الإصابة وحماية أفراد المجتمع تحتل جانباً هاماً من الوقاية وهي الأساس والطرق الفاعلة في التعامل مع الإصابة بالفيروس والحد من انتشاره. كما ترى اللجنة أن المواد المشار إليها تعالج جوانب مختلفة وهامة يجب إبرازها في مواد مستقلة، فالمادة "الثالثة" تركز على جانب المشورة والدعم النفسي والتوعية بأهمية الوقاية وحماية أفراد المجتمع، بينما تركز المادة "الرابعة" على حقوق المصاب في الرعاية الصحية وعدم التمييز ضده بسبب إصابته، أما المادة "السادسة" فتختص بالرعاية الصحية للمرأة الحامل المصابة ولجنينها وينص على أنه لا يجوز إجبارها على الإجهاض أو حرمانها من حضانة الأطفال بسبب إصابتها. ولفت إلى أن اللجنة أفردت "الفصل الثاني" للخدمات الصحية وجوانبها المتعددة والشاملة لتقديم الرعاية والمشورة والدعم النفسي والوقاية والتوعية، والتثبيت من الإصابة والتعامل مع العينات المشتبه فيها، وعدم التمييز في تقديم الخدمات، والتعامل مع المصابين من الأفراد والنساء الحوامل. وأفردت "الفصل الثالث" للحقوق الأخرى للمصابين والتي تشمل التعليم والتدريب والعمل وبيان حقوق المصابين وواجباتهم تجاه الآخرين. كما أن اللجنة تشير إلى التثقيف والتوعية وردت الإشارة إليهما في المواد "الثالثة" و"السابعة" و"العاشرة" و"الثانية عشر" واستناداً إلى حقوق المصاب والمجتمع وأهمية إبراز الجوانب الشرعية والأخلاقية في هذا الجانب. وقد أخذت اللجنة باقتراح الإضافة والحذف في المادة "السابعة" والمادة "الثامنة".

وفيما يخص إضافة "طلب المتقدمين للدراسة في كليات المعلمين" قال: إن المادة "التاسعة" قد شملت مدرسي التعليم العام ضمن من يشملهم الفحص وهذا كاف، حيث إنه يشمل المعلمين من خريجي الكليات الأخرى إلى جانب كليات التربية وهم يمثلون الشريحة الأكبر من المعلمين. وعن حذف المواد "العاشرة" و"الحادية عشرة" و"الثانية عشرة" أشار الدكتور الحازمي إلى أن اللجنة أخذت بهذا الرأي جزئياً ودمجت المادتين "العاشرة" و"الثانية عشرة"، وأبقت المادة الحادية عشرة أخذاً في الحسبان أهمية الوقاية من فيروس مرض الإيدز في ضوء ما له من مضاعفات صحية، ونفسية واجتماعية واقتصادية وتعدد الجهات المشاركة في تعزيزها وأهمية التكامل والتنسيق بينها طلباً لفعالية المكافحة والوقاية.

وقف «الإسلاموفوبيا» و«الغربفوبيا»...؟!

د . صدقة يحيى فاضل

معروف أنه قد نتج عن الهجمات التي شنت على الولايات المتحدة يوم ١١سبتمبر ٢٠٠١ م، وبصرف النظر عن المسؤول الحقيقي عنها، الكثير من التطورات السياسية الكبرى، وعلى أغلب المستويات. وطالت هذه النتائج جزءاً واسعاً من عالم اليوم، وبخاصة العالمين العربي والإسلامي. وهذه الهجمات أدت لحدوث تحولات في سياسات أمريكا والغرب (بصفة عامة) تجاه العرب والمسلمين، وغيرهم. يقول المحللون المحايدون: إن هناك بعض النتائج الايجابية، وكثير من التداعيات السلبية لهذه الهجمات، بالنسبة لقضية "السلام والأمن" الدوليين. ويؤكدون أن: النتائج السلبية لهذه الأحداث فاقت – حتى الآن – معظم التوقعات.

وبالنسبة للعرب والمسلمين، لا شك أن النتائج السلبية لهذه الهجمات تفوق ما قد كان لهذا الفعل من تداعيات إيجابية. ونذكر أن من أبرز النتائج السلبية هي: تقوية الموقف الإسرائيلي تجاه العرب، غزو واحتلال وتدمير العراق، الإمعان في ظلم الفلسطينيين، غزو واحتلال أفغانستان، تواصل الدعم الغربي للصهيونية، التخطيط لتمزيق العالم العربي أكثر، التضييق أكثر على العالمين العربي والإسلامي فيما يتعلق بامتلاك الأسلحة الإستراتيجية، تنامي ظاهرة "الإسلاموفوبيا"... الخ.

ولنقف قليلاً عند ظاهرة "الإسلاموفوبيا"، والتي تعني: تسفيه وكراهية المسلمين (بصفة عامة) من قبل غيرهم، واتخاذ إجراءات وأفعال ضدهم على أصعدة تواجدهم، والتمييز ضدهم، ومعاملتهم – دون سواهم – معاملة سيئة... فيها حط من الكرامة، وقدر من الإهانة المتعمدة... باعتبارهم "أصحاب عقيدة عنف وتخلف وكراهية للآخرين (حاشا دين الله القيم) والحض على استخدام العنف ضدهم..."..؟!

وهذه الظاهرة كانت – وما زالت – منتشرة في كثير من أنحاء العالم، وبخاصة الغربي. وكانت درجة حدتها – وما زالت – تتفاوت من مستوى منخفض، وغير معلن، إلى مستويات حادة، وسافرة.

وكان من نتائج أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م أن ارتفعت حدة الإسلاموفوبيا لدرجات عالية، وبخاصة في الغرب وفي أمريكا على وجه الخصوص. ولا شك أن لهذه الظاهرة آثاراً سلبية كبيرة على العرب والمسلمين، وخاصة أولئك الذين اضطرتهم ظروفهم للإقامة بالغرب، بشكل دائم أو مؤقت. ولهذا، اهتمت بها المؤتمرات الإسلامية، بكافة مستوياتها، واعتبرت أحد أكبر الموضوعات التي تشغل العالم الإسلامي برمته، لما لها من تداعيات خطيرة، في الوقت الحاضر.

ولاشك أن هذه الظاهرة، وكل ما يتعلق بها من أحداث وأفعال، تندرج ضمن "المواضيع" التي تعتبر من صميم مسائل العلاقات العربية – الغربية، في الماضي والحاضر، وصولا للمستقبل. ويعتقد أن "المسؤول" عن قيام ونمو وتنامي ظاهرة "الاسلاموفوبيا" هو: تصرفات بعض العرب والمسلمين المتشددين (ظاهرة "الغربوفوبيا" – إن صح الوصف) من جهة، وتحامل وحقد المتشددين في الغرب على العرب والمسلمين، من جهة أخرى. أي أن سببها يعود – في الواقع – إلى طرفي العلاقة.. وإن كان هناك تفاوتاً في مدى القوة، ومدى الحقد والكيد، والكيد المضاد.

لكل هذا، رحب العرب والمسلمون بقرار مجلس النواب الأمريكي: "الاعتراف بأن الدين الإسلامي أحد أعظم أديان العالم"، والذي صدر عن ذلك المجلس، يوم ١٢ أكتوبر ٢٠٠٧ م، بأغلبية جيدة. ومما جاء في هذا القرار ما يلي: ١ – يعترف مجلس النواب بأن الدين الإسلامي أحد أعظم أديان العالم (لم يقولوا ديناً سماوياً).

٢ – يعبر عن الصداقة والدعم للمسلمين في الولايات المتحدة والعالم، ٣ – يرفض الكراهية والتعصب والعنف الموجه ضد المسلمين في أميركا، وحول العالم.

٤ – يشيد بالمسلمين في الولايات المتحدة، وحول العالم، الذين رفضوا التفسيرات المتطرفة للإسلام، والحركات الإسلامية التي تبرر وتشجع الكراهية والعنف والإرهاب.

ويمكن القول: بأن هذا قد سر المسلمين في كل مكان، وخاصة المسلمين الأمريكيين. وحبذا لو قام الجانب العربي – الإسلامي برد هذه التحية. ولكن المهم أن يتم على الأرض "تفعيل" عدم الكراهية، وعدم التفرقة، وتحقيق العدالة والإنصاف، دون تمييز على أساس هذا الدين، أو ذاك، ووقف التدخل الغربي السافر والمدمر في الشؤون الداخلية لكثير من البلاد العربية والإسلامية.

إن العالمين العربي والإسلامي ينتظرا أن "تغير" أمريكا خاصة سياساتها تجاههما وتكف عن إنزال الأضرار السياسية الفادحة المعروفة لسياساتها، بهم. وذلك عبر "تعديل" تلك السياسات.. بما يحقق العدالة (والحرية والمساواة) لجميع المعنيين، والموجوعين من سلبيات السياسة الأمريكية المعروفة، نحو العرب والمسلمين. إن إقلاع أميركا عن الامبريالية والميكافيللية، ودعم الصهيونية، ستنتج عنه (دون شك) صداقة حقيقية، وسلاماً وارفاً. وبدون ذلك، ستظل الكراهية تتنامى... تلك الكراهية التي غالباً ما تتجسد في: أفعال، وردود أفعال، بالغة الضرر، في المدى الطويل، وبالنسبة للطرفين.

وختاماً، لنتساءل: هل يمكن أن تنجح الحوارات الموضوعية – متى أقيمت – بين الطرفين في إقامة علاقات جديدة، تقوم على العدالة والاحترام المتبادل، أم أن الغرب "المتسلط" لن يقبل ذلك إلا اضطراراً، أو عبر ثورات؟! والمؤمل أن يلعب "مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز للحوار بين أتباع الأديان والثقافات"، والذي أفتتح مؤخراً (يوم ٢٦ / ١١ / ٢٠١٢ م، في مقره في فيينا) دوراً ملموساً في دعم التسامح بين الشعوب، وتحقيق السلام والأمن لكل البشر.

ويعتبر هذا المركز أحد ثمار دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لاستخدام أسلوب الحوار، وعلى كافة المستويات، لتحقيق الخير والسلام والاطمئنان لجميع المعنيين. فعلى المستوى المحلي هناك "مركز الحوار الوطني". وعلى المستوى الإقليمي (الإسلامي) سيؤسس "مركز الحوار بين أتباع المذاهب الإسلامية" بالرياض. أما على المستوى العالمي، فإن "مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز للحوار بين أتباع الأديان والثقافات" سيكون ميداناً لتحقيق هذه المهمة الجليلة.

عضو مجلس الشورى

الازدحام المروري بالرياض بلغ ذروته .. والتلوث البيئي في أعلى مستوياته

توقعات بوصول عدد رحلات المركبات اليومية بالرياض لأكثر من ١٥ مليون رحلة عام ١٤٤٢هـ

د. عبد الجليل السيف: مدن المملكة تعاني مشكلات النقل بمختلف أنواعه

المواطنون: مشكلة الازدحام المروري تؤرقنا كثيراً .. ونطالب بحلول عاجلة

تحقيق: جابر اليحيى

يُعتبر الازدحام المروري في مدينة الرياض أحد المشكلات الرئيسة الناتجة عن النمو السكاني السريع في المدينة، وتأثيره على البيئة من أهم القضايا التي تعمل بعض الجهات الحكومية ذات العلاقة على معالجتها، حيث إن زيادة الازدحام تسبب زيادة انبعاث ملوثات الهواء مثل غاز ثاني أكسيد الكربون وأكاسيد النيتروجين، وهناك تأثيرات أخرى متعددة مثل النشاط الاقتصادي للمدينة والقضايا الاجتماعية والصحية.

ازدياد العمالة الوافدة

وقد وصل الزحام المروري في شوارع وطرقات الرياض إلى ذروته القصوى وينذر بخطر قادم في ظل النمو السكاني وازدياد أعداد العمالة الوافدة، وأصبح الزحام المروري يؤرق سكان الرياض، فهو حديث الساعة في مقر العمل، والمجالس وفي الأماكن العامة مسبباً ضغوطًا نفسية تنعكس على الأداء العام، وبات الوضع يتطلب حلولاً سريعة وعاجلة لتدشين وسائل النقل العام سواء كانت حافلات أو قطارات.

تنظيم عمل سيارة الأجرة

كما يتطلب الوضع من الأجهزة المعنية تنظيم عمل سيارات الأجرة المنتشرة بكثرة التي تجوب الشوارع والطرقات بحثاً عن الركاب ومتسببة في إرباك حركة السير نظراً لوقوفها المتكرر متى وكيف رغب سائقها، والأولى تنظيم عمل سيارات الأجرة بحيث يتم تحديد أماكن خاصة لها، سواء عند المجمعات التجارية، أو الأماكن العامة، وفرض غرامات على كل من لا يلتزم بهذه الضوابط من سائقي سيارات الأجرة، وهي خطوة حضارية تطبق في معظم البلدان المجاورة والمتقدمة، والأمر الآخر الذي يعيق حركة السيارات ويتسبب في إيجاد الزحام المروري هو صهاريج شفط الصرف الصحي وخلاطات الأسمنت والمركبات الثقيلة التي تجوب الشوارع والطرقات في فترة الذروة الصباحية رغم التنظيم الذي وضعته إدارة مرور الرياض والجهود التي يقوم بها رجال المرور بمراقبة جميع مداخل الرياض لمنع دخول الشاحنات إلى المدينة خلا ساعات الذروة، إلا أن بعض

الشاحنات تتسرب إلى وسط المدينة من خلال دخولها في الوقت المسموح به إلى بعض الأحياء المجاورة للطرقات السريعة والبقاء فيها إلى حين بدء ساعات العمل ومن ثم تسلك الطرق المؤدية إلى وجهتها لتتسبب في عرقلة حركة السير وبالتالي الازدحام الشديد.

معوقات النقل

وعن معوقات النقل يشير عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالجليل السيف إلى أن نتائج العديد من الدراسات ضمن منظومة السلامة المرورية تشكل رحلات حافلات النقل العام داخل المدن إلا ٢٪ من مجموع الرحلات، بينما نجدها في معظم دول العالم لا تقل عن ١٥٪ في أضعف التقديرات ومن المتوقع أن تسجل مدينة الرياض خلال العشر سنوات القادمة زيادة في عدد الرحلات اليومية الترددية من ٧ ملايين إلى ٥-١٧ مليون رحلة يومياً وأن ينخفض متوسط السرعة من ٥٢كم/ساعة إلى قرابة ١٥-٢٠كم/ساعة. وأن يصل عدد الكيلومترات المقطوعة إلى ١٢٠مليون كم/ يوم. وعلى الرغم من اختلاف المعوقات باختلاف مساحات المدن ونشاطاتها وبنيتها التصميمية إلا أنها جميعاً تتقاسم المشكلة ويسهم كل منها بالقدر الذي يحتاج إلى معالجة كحزمة واحدة لأنها مكملة لبعضها البعض.

وأوضح الدكتور عبدالجليل السيف أنه أجريت دراسة شارك في إعدادها بعنوان «تطور النقل داخل المدن بالمملكة العربية السعودية»، حيث تعتبر هذه الدراسة متميزة وموضوعية ورائدة في المجالين منظومة السلامة المرورية والنقل داخل المدن آخذة في الاعتبار الاستفادة القصوى من الدراسات والخطط والاستراتيجيات في المجالين المشار إليهما سابقاً، مؤكدًا أن هدف الدراسة الأساسي هو وضع رؤية وإيجاد حلول لمشكلة النقل داخل المدن الرئيسة بالمملكة

وتحديداً ما يتعلق منها بالنقل العام تتفق في معظمها على رؤية مستقبلية موحدة من أن معظم مدن دول العالم ومنها مدن المملكة تعاني من مشاكل النقل والازدحام المروري بمختلف أنواعه خاصة بالنسبة للركاب ونقل البضائع، كما اتفق على أن الحل الجزئي يساعد ولكنه لا يحل المشكلة الأكبر وهي مشكلة الاعتماد على المركبات الخاصة والنقل الخفيف وهذا ما أشارت إليه التقارير المحلية لعام ١٤٣١هـ، ما يزيد على ٩٠٪ من الرحلات اليومية داخل مدن المملكة تتم بواسطة المركبات الخاصة بينما لا الأساسية وهي الاختناقات المرورية وما ينتج عنها من أضرار، ومن المتوقع أن تتضاعف الفترة الزمنية اللازمة للوصول إلى أي وجهة داخل المدينة إلى ضعف الوقت وربما ثلاثة أضعاف في بعض الأحيان. تؤكد الدراسات أن هناك أسباباً مشتركة تعتبر مصدراً رئيسياً لمعوقات النقل وتحتاج إلى المزيد من الدراسات وقد أوردت الدراسة تفاصيل لهذه المعوقات نوردها في عناوين رئيسية هي معوقات تخطيطية ومعوقات إدارية ومعوقات اجتماعية بالإضافة إلى المعوقات الاقتصادية، هذه المعوقات متداخلة واقتراح حلول وأساليب جديدة لتقليل الآثار السلبية للمشاكل الحالية. كما يُفترض أن تكون هذه الدراسة مكملة لأبرز الدراسات والخطط والاستراتيجيات في الشأن المروري والنقل، كما تميزت ولأول مرة باقتراح أساليب وآليات جديدة للوصول إلى تقدير جديد محلي للتكلفة الاقتصادية للحوادث المرورية على أساس تكاملي مع الاختناقات المرورية الأضرار البيئية مستفيدة من المعايير المتداولة خليجياً وعربياً ودولياً.

وتحدث السيف عن دراسة أجرتها هيئة تطوير

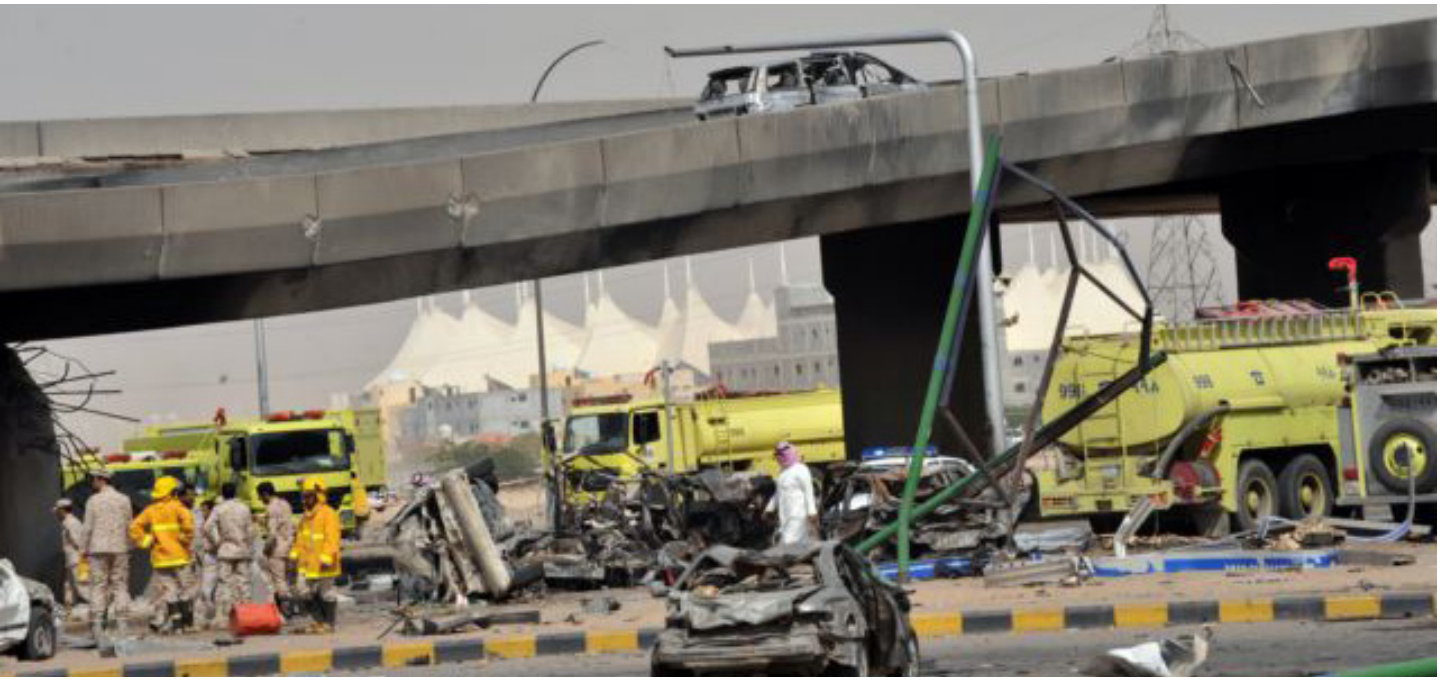

مدينة الرياض تحت عنوان (كلفة خسائر الحوادث المرورية سنوياً) والتي أشارت إلى أن التكلفة الاقتصادية للحوادث هي ١٣ مليار ريال سعودي. إلا أن الدراسة لم تنشر الأسس والمعايير التي تبنتها لهذه الأرقام. ويلاحظ أن جميع هذه الدراسات اقتصرت تقديراتها على التكلفة الاقتصادية للحوادث فقط. وجاءت تقديرات هذه الدراسة في الجزء الخاص بموضوع التكلفة بمعايير وأسس مستفيدة من كل ما سبق محلياً وعربياً ودولياً آخذة في الاعتبار للمتطلبات المحلية الاجتماعية والاقتصادية. وجاءت كما يلي..

٤٧ مليار ريال التكلفة الاقتصادية للحوادث

التكلفة الاقتصادية للحوادث هي ٤٧ مليار ريال سعودي والتكلفة التقديرية للاختناقات المرورية هي ٢٨ مليار ريال سعودي، والتكلفة الاقتصادية للأضرار البيئية ٦ مليارات ريال ليصبح إجمالي التكلفة التقديرية ٨١ مليار ريال سعودي سنوياً. وعلى الرغم من أهمية تلك الأرقام للوصول إلى رؤية يمكن البناء عليها لمنظومة تكلفة الحوادث بما فيها الاختناقات والأضرار البيئية إلا أن وجود تباين كبير في تلك التقديرات على المستوى المحلي وكذلك على المستوى العربي والدولي فإنه من الأهمية بمكان اقتراح إجراء دراسة جديدة يمكن من خلالها التحقق من تلك الأرقام واقتراح آليات يمكن الاعتماد عليها على ألا يتعارض ذلك مع التقديرات التي وضعتها الدراسة لحساب التكلفة من حيث اختبار المعايير والبنود مع مراعاة المتغيرات للإحصائيات والمؤشرات المستجدة وما يترتب عليها من اختلاف في تكلفة التقديرات الجزئية والإجمالية.

دراسة ميدانية

وقد كشفت دراسة أعدتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بنيت على نتائج الإحصاء السكاني الأخير أن عدد سكان الرياض في حدود ٤,٩ ملايين نسمة، ويجوب طرقاتها يومياً حوالي ٩٨٥ ألف سيارة بمتوسط ١,٦ سيارة لكل أسرة، ٩٠٪ منها سيارات خاصة وفقط ٣٪ حافلات و١٪ سيارات أجرة، وتتحرك هذه الحشود في فترة الذروة من الساعة السابعة صباحاً إلى الثالثة بعد الظهر، ومن بعد صلاة العصر حتى الساعة العاشرة مساء، وعدد الرحلات المرورية في مدينة الرياض لوحدها يبلغ نحو ٦,٥ ملايين رحلة في اليوم، ويتوقع خلال السنوات العشر المقبلة أن يصل عدد الرحلات إلى أكثر من ١٥ مليون رحلة يومياً عام ١٤٤٢هـ، واتضح أن ٢٧ ٪ من هذه الرحلات تتعلق بالنقل المدرسي وأن الاعتماد بصورة أساسية على السيارة الخاصة وسيلة للتنقل.

تأمين وسائل نقل عامة

المواطن كان له رأي في هذه المشكلة حيث يرى حسن السلمي أن شوارع مدينة الرياض تكتظ بالمركبات في كل وقت حتى في بعض الساعات المتأخرة من الليل، وباتت هذه المشكلة تؤرق الكثيرين منا يومياً، ولكن هناك حلولاً مقترحة لحل هذه المشكلة أو للتقليل منها ومن تلك المقترحات. لماذا لا تقوم على سبيل المثال كل جهة حكومية بتأمين وسيلة نقل عام لمنسوبيها بحيث تحصر عناوين الموظفين في كل حي سكني، فقد يكون في الحي الواحد مجموعة من الموظفين في الجهة الواحدة مثلاً لكي يتم نقلهم مباشرة من وإلى مقر أعمالهم وسكنهم كما تفعله بعض الشركات والمؤسسات الخاصة، أيضاً وضع تنظيم لعمل المجمعات التجارية والأسواق الخاصة بالمستلزمات ومحلات الملابس تغلق

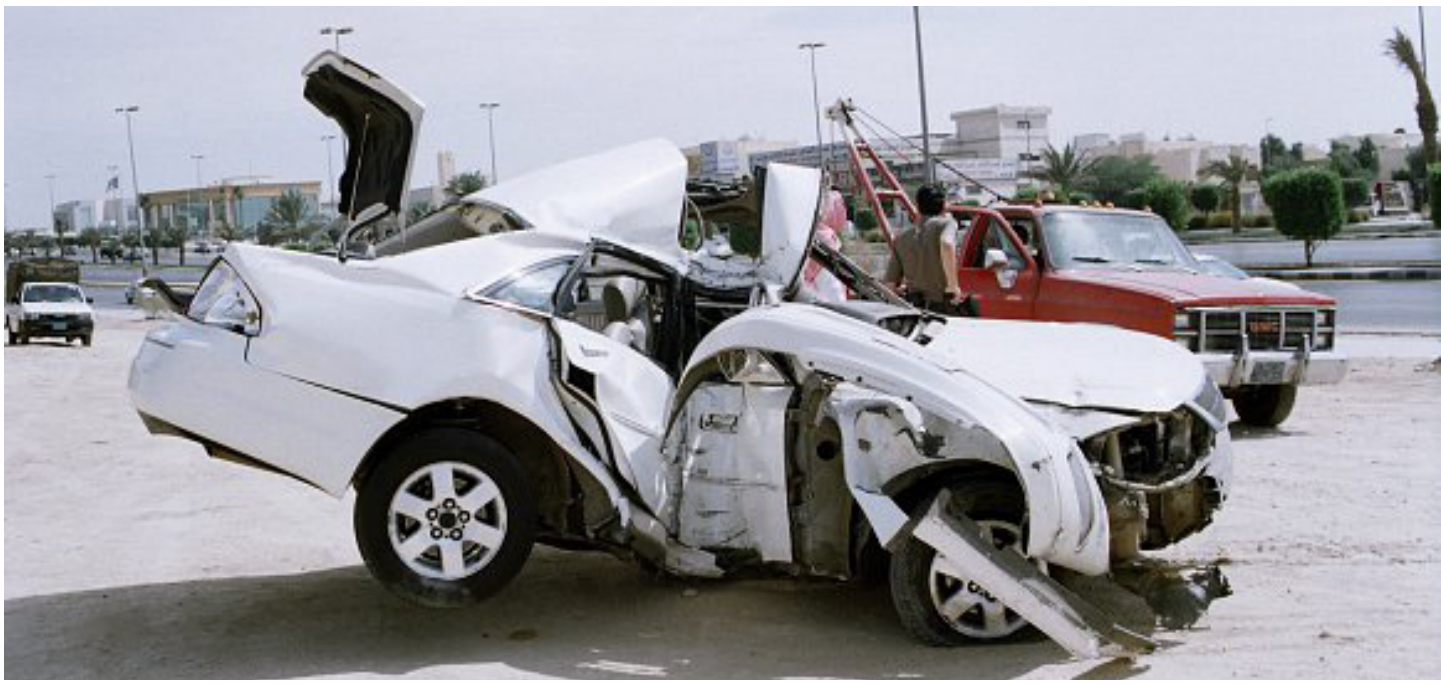

بموجبه أبوابها عند الساعة العاشرة مساء على أقل تقدير لأن هذه المجمعات والأسواق سبب رئيس في جذب الناس وتكدسهم في الشوارع المحيطة بها، وكذلك ينطبق الحال على المقاهي ومحلات الإنترنت، ويستحسن استبدال سيارات الأجرة بحافلات للنقل العام كي يتم نقل أكبر شريحة من الناس وتنظيمها بشكل مناسب بحيث تكون متواجدة دائمًا في الشارع الرئيسي بقرب الأحياء السكنية وعندئذ سنحد بشكل كبير من زحمة سيارات الأجرة الخاصة والتي تعج بها الشوارع في كل مكان وبشكل عشوائي.

مشكلة الزحام المروري ترهق الجميع

من جانبه قال المواطن موسى آل محمد: إن ظاهرة الازدحام المروري أصبحت من أخطر المشكلات التي يعاني منها المجتمع السعودي ومن أهم الظواهر التي ترهق الجميع ويتمنون الخلاص منها في أقرب وقت.

وأشار إلى أن فترة الازدحام تتمركز بعد الانتهاء من العمل في الأجهزة الحكومية وأيضا في أماكن تكدس السكان وأماكن الوزارات والمجمعات التجارية، ويرى أن زيادة عدد السيارات في الطرق لها جانبان سلبيان على البيئة الأول زيادة نسبة عوادم السيارات التي تلوث الهواء الجوي وفي مقدمتها غاز أول أكسيد الكربون الذي يؤثر في صحة الإنسان بالدرجة الأولى، أما الثاني وهو ما يسمى بالتلوث الضوضائي فهو يؤثر في الإنسان فيسبب الأرق، وضعف التركيز، والتوتر وفقدان السمع وارتفاع ضغط الدم.

وأضاف أن أبرز أسباب مشكلة الازدحام هي ازدياد الكثافة السكانية وخاصة الوافدين والعمالة مع بقاء شبكة الطرق والجسور على حالها من دون تطوير لاستيعاب المتغيرات المتوقعة من جراء هذه الزيادة.

وداعاً وداعاً وإرثاً مشاعاً

أ. شبيلي بن مجدوع القرني

هكذا الدنيا نزول وارتحال، وهذه المهام في بلادي الغالية يتعاقب عليها أبناء الوطن لممارسة حقهم وحق الوطن عليهم في صورة حضارية تكفل مواكبة التطلعات وإعطاء مساحة للكفاءات المثابرة لبذل المزيد من الأفكار الواعدة من خلال التجارب والممارسات العلمية والبحوث والخبرات المدروسة والمقارنات الميدانية والنظرية مع ما لدى الغير من حولنا لزيادة الرقي والمنافسة لنكون الأوائل في كل شيء، فهذا هو المكان اللائق بنا بين الأمم ولدينا كل المقومات بحمد الله والفرص تدور والكفاءات تتعاقب وأرجو أن يكون لكل من ذلك نصيبه وإضافته المميزة وعندما نودع المجلس والزملاء ونرحب بالبديل من جميع الآفاق فكلنا في خدمة هذا الوطن لا نزال نعمل، ومن أجل قيادته المثالية لا نزال ندعم، ومن أجل شعبه الوفي لا نزال نخدم، وللمصالح العامة نقدم ولو على النفس والولد، بلا أنانية مذمومة ولا إهمال للحقوق الشخصية التي نسعد باستعمالها للكل ليكون مجتمعنا ومنهجنا متماشياً مع دستورنا السماوي، فلا سعادة للفرد إلا بسعادة من حوله والمؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا؛ هذا على المستوى المحلي، أما على المستويات الأخرى في الإقليم والعالم فواجب علينا معهم تضافر الجهود وتبادل المصالح والخبرات والمعايشة المثالية لكل الشعوب ولكل دينه وخصوصيته، وإن كنتُ قد عملت في هذا المجلس على مدى ثلاث دورات متتالية فإنني فخور بما شاركت به وأضفته وسعيد بما سمعته واستفدت منه، فالحياة الشورى جامعة، كما أني وإن قدمتُ الكثير فإني لازلت أطمع في المزيد ولعل في تشكيلة الخلف ما يتم الرقي ويفتح مجالاً لإشراك الكل ممن أراهم حفيين بمثل هذا الموقع تأهيلاً وحماساً وحقاً مشاعاً ومسؤولية مشتركة ومصيراً واحداً لسفينة يرعاها الجميع بفكره ودعمه ودعائه لنمضي قدماً وفق منهج قويم سوي يكفل خيري الدنيا والآخرة ولنعمل صفاً واحداً من أجل مبدأ واحد ووطن واحد وكأننا نعيش أبداً ولا ننسى الآخرة ونحن المستشعرون بأن الموت غداً، وليس الغد لناظره ببعيد.

عضو مجس الشورى

عرّاب الدبلوماسية السعودية
الأمير سعود الفيصل بن عبدالعزيز

أ. حمد بن دعيج الدعيج

ناقش مجلس الشورى في إحدى جلساته مؤخراً التقرير السنوي لوزارة الخارجية للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ الذي قَدّم في ١٣٦ صفحة في فصول وملاحق تنتظم مجمل أعمال ومناشط هذه الوزارة التي يقود أعمالها ويوجه دفة مسارها رجل عريق في الدبلوماسية وراثة وممارسة وخبرة تمتد لحوالي أربعين عاماً هو صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل بن عبدالعزيز آل سعود وفقه الله وأعانه.

وأجدها فرصة طيبة لأفي هذا الرجل المحترم بعض حقه علينا كمواطنين عايشنا نشاطه ودأبه وإخلاصه عقوداً من الزمن بذل خلالها ولا يزال الكثير من الجهود المكثفة طيلة ساعات أيامه ولياليه، دائم الترحال لمختلف مدن العالم حاملاً العديد من الملفات الهامة ومبرزاً مواقف المملكة على منابر المحافل الدولية وحاملاً رسالة السلم والسلام من حكومة المملكة العربية السعودية مملكة الإنسانية التي طالما أثبتت بمواقفها الثابتة والمساندة مدى ما تتمتع به المملكة من دور قيادي فاعل في محيطها الإقليمي والعربي بل والإسلامي والعالمي وكأن الشاعر ابن زريق يتحدث عن سموه حينما قال:

ما آب من سفر إلا وأزعجه
رأي إلى سفر بالعزم يزمعه
كأنما هو في حِلٍ ومرتحل
موكل بفضاء الله يذرعه

ونحمد الله أن مّن على سموه بالصحة والعافية حين تجاوز العارض الصحي الذي ألم به في الفترة الأخيرة وعاد بعدها متمتعاً بحمد الله بكامل صحته وعافيته مؤدياً رسالته الموفقة ومتابعاً أعماله الناجحة .

وأتّذكر هنا قصيدة معبرة من إحدى درر أخيه صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز أعانه الله جادت بها قريحته مواسياً أخاه سعوداً في العارض الصحي الذي ألم به وتجاوزه بحمد الله .. وكان مطلع القصيدة التي نشرت حينها بجريدة الوطن:

لا باس يا واحد عن ألف من الناس
عدّاك ربّي شر الأيام والباس
يا سعود عمّانك ويا سعود الأوطان
يا سعود ابن فيصل ويا راس ابن راس
ثلاثة ملوك لهم صرت ساعد
في خدمة الإسلام والدار والناس
أوّل شبابك فرخ حر ينومس
وعليت في روس الشواهيق قرناس
تفرق على غيرك بعقل وبصيره
بالمعرفة والفكر وأسرار الإحساس
ياما رفعت الرّاس في كل محفل
وياما حَسمت الرّاي إذا غيرك احتاس
اجهدت نفسك والجسم دون حدّك
حدّك بعيد ـ يا رجل ـ ماله قياس
أخوي وافخر بك عضيد ومسند
من نبعَة الفيصل تشاربني الكاس

وبعد:

إنها مشاعر صادقة تجاه هذا الرجل المسئول الكفء الذي خدم مليكه ـ بل ملوكه ـ ووطنه ومواطنيه.. وأمته العربية والإسلامية.. ومع أطيب التمنيات بأن يمتعه الله بتمام الصحة والعافية فإن الكل يقدر لسموه الكريم مجهوداته الموفقة.. ويتمنى لوالد الجميع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده صاحب السمو الملكي الامير سلمان بن عبدالعزيز مزيد الصحة والسلامة ودائم العون والتوفيق والسداد.

عضو مجلس الشورى

"الأحداث السلبية" في الخدمات الصحية وسبل التقليل منها

أ.د محسن بن علي الحازمي

تتعدد أوجه الخدمات الصحية بتعدد متطلبات الرعاية وتوفير مستلزماتها الوقائية والعلاجية والتأهيل والعمل على استرداد صحة المريض وعافيته. وتتكون أركان رعاية المريض وتحصيل عافيته من مكونات إنشائية وتسهيلات مكانية، إلى جانب الفريق الصحي والإداري وإدارات مساندة، وأدوات تشخيصية وعلاجية وتأهيلية، ليتمكن من الوفاء بمتطلبات رعاية المريض وتحصيل عافيته. وإلى جانب ذلك ففي جميع إجـراءات الخدمات الصحية، تمثل الجوانب العقدية والمهنية والأخلاقية أساسيات بناء أدلة الطبابة والممارسة المهنية، ومن هذه الأساسيات نمت الرعاية الصحية وتطورت في مختلف أوجهها حتى وصلت إلى ما هي عليه اليوم من رقي مهني وقيم وأخلاق مرعية (شكل١).

مهنة الطب والطبابة – الأصول والقواعد المرعية:

يرى المؤرخون أن إمبراطور الصين "هوانغ تي" أول من سن تشريعات وشروطاً معينة لضبط أخلاقيات ممارسة مهنة الطب والطبابة سنة ٢٦٠٠ قبل الميلاد، وجاء حمورابي عام ١٧٥٠ لينظم ممارسة المهنة وحفظ حقوق الطبيب من جهة والمريض من جهة أخرى، ثم أتى أبقراط عام ٤٠٠ قبل الميلاد ليضيف جوانب علمية ومهنية وإنسانية، ويحول الطب إلى "علم" يعتمد على الأعراض والفحوصات، وفي ذات السياق ورد أمر الخليفة المقتدر عام ٣١٩هـ لطبيبه الخاص "بإجراء اختبار لمن يرغب في ممارسة مهنة الطب، على أن يُعطى الناجح شهادة تتيح له العمل في فرع معين من فروع الطب" وبذلك بدأت فروع الطب وفتحت أبواب التخصص فيها، وأُلفت الكتب والمراجع في مهنة الطب والطبابة وكذا تراجم الأطباء، ومنها كتاب ابن أبي أُصيبعة "عيون الأنباء في طبقات الأطباء"، ولابن حيان "طبقات الأطباء" – وهي غنية بالدلالات على حرص الخلفاء والأمـراء والـوزراء والأطباء أنفسهم على إيصال خدمة التطبيب لكل فرد في الأمة والالتزام بمتطلباتها المهنية والأخلاقية، وفي هذا التوجه جاء كتاب الرازي "سر الطب"، وكتاب ابن قدامة "كتاب المغني" والذي رسم حدود وضمان الطبيب، كما أن لابن النفيس كتباً عدة، منها "الشامل في الصناعة الطبية" وشرح الهداية في الطب، ولأبي القاسم الزهراوي كتاب "التصريف لمن عجز عن التأليف" وهو من ثلاثين بحثاً ومقالة، منها المقالة الثلاثون في فن الجراحة وهي تحوي صور الآلات الجراحية واستخداماتها، ولابن القيم ما ورد حول صفات "الطبيب الحاذق، والذي وصفه بأنه هو الذي يراعي في علاجه عشرين أمراً، ذكر منها أن تكون له خبرة باعتلال القلوب والأرواح وأدواتها والتلطف بالمريض والرفق به، وأن على الطبيب أن يجعل علاجه وتدبيره مبنياً على ستة أركان هي: حفظ الصحة الموجودة ورد الصحة المفقودة بحسب الإمكان، وإتيان أدنى المستويين للضرر لإزالة أعظمها، وتفويت أدنى المصلحتين لتحصيل أعظمهما". وقد عرض الحموي في

شكل (1) : العناصر المكونة للخدمات الصحية .

كتابه "نور العيون وجامع الفنون" قبل سبعة قرون إطار أخلاقيات المهنة حيث أوصى تلاميذه : ".. واعلم أن هذه الصناعة منحة منحها الله تعالى يعطيها لمستحقها، لأنه يصير وساطة بين المريض والحق سبحانه وتعالى في طلب العافية له. فيجب عليك أن تلبس ثوب الطهارة والعفة والنقاء والرأفة ومراقبة الله تعالى وخاصة في الاطلاع على حريم الناس وأن تكون كتوماً على أسرارهم، محباً للخير والدين، منكباً على الاشتغال في العلوم، تاركاً الشهوات البدنية، معاشراً للعلماء، مواظباً للمرضى، حريصاً على مداواتهم...". وأتى على مثل ذلك ابن هُبل

يبقى الطب ممارسة بشرية تحدث فيها أخطاء وأحداث سلبية غير مرغوب فيها

في كتابه " صفات الأطباء" ".. وكذلك يأخذون عليهم العهود في حفظ الأسرار فإنهم يطلعون على ما لا يطّلع عليه الآباء والأولاد من أحوال الناس، وأن يلزموا العفة وغض الطرف، وإذا دخلوا بيوت الناس لا تكون همومهم مصروفة إلا إلى ما يعود بمصالح للمرضى..". وذكر الشطي في كتابه "تاريخ الطب وعلومه" أن أطباء العرب جعلوا من علم آداب الطب شأناً مهماً، وكان من أهم مباحثه آنذاك السر الطبي، والمسؤولية الطبية، والتشاور الطبي".

كما أنشئت المارستانات (المستشفيات) لتقديم الرعاية الصحية والإيوائية، إن تطلب الأمر ذلك، واتخذت معايير لاختيار أماكن هذه المنشآت الصحية وضمان البيئة المحيطة المناسبة، ومن ذلك ما ذهب إليه الطبيب أبو بكر الرازي حيث وزع قطعاً من اللحم في أماكن مختلفة من بغداد، واختار المكان الذي ظهر فيه أقل قدر من العفن في اللحم لإقامة "المارستان"، وبموصفات تتماشى مع طبيعة الرعاية والعلاج.

وفي العصر الحديث، ومع تطور المعارف والعلوم والتقنيات في مجالات التشخيص والعلاج، تطورت الخدمات الطبية، وتعددت فروعها وتنوعت تخصصاتها تحت ظلال أخلاقيات عقدية وعادات مرعية في المجتمع ونظم مهنية، حيث أصبحت مزاولة المهنة الطبية تخضع لشرط فني – هو إكمال متطلبات التعليم والتدريب والتخرج بنجاح من كلية الطب، وشرط مسلكي – هو الحصول على ترخيص لمزاولة المهنة من السلطة المختصة، ويلتزم الطبيب بست قواعد، هي "العمل على جلب الفائدة للمريض والإحسان إليه والرأفة به، عدم الإيذاء، احترام استقلالية المريض وضمان مشاركته في القرار الصحي، العدالة في تقديم الخدمة للجميع، المحافظة على أسرار المريض التي يُفضي بها إلى الطبيب، والمسؤولية المهنية الطبية"، ولذلك يسمح للطبيب بالكشف الجسدي والتدخل الجراحي واقتطاع أجزاء وأعضاء من جسم المريض، مع أن القانون يمنع أذية أي فرد، لكن "الرخصة" هنا تأتي ضمن مظلة "الالتزام بالضوابط المهنية والأخلاقيات الطبية، ومقتضيات المهنة ومتطلبات علاج الحالة المرضية والقاعدة الشرعية التي ترجح المنفعة التي تغلب على الضرر".

كما أن للطبيب حق وصف الأدوية للمريض والإذن بصرفها، مع أنه قد يصف علاجاً مخدراً لتخفيف الآلام، ولكن لا يمكن للسلطة المختصة – للأسباب نفسها – ملاحقته بحجة التحريض على تعاطي المخدرات، كما أصبح المجتمع ومؤسساته تنظر للطب والطبابة كعلم وفن – علم يكتسب، وممارسة مهنية فنية تضبطها قواعد عقدية وأخلاقية، وتتماشى مع العادات المرعية في المجتمع، وتتطلب مقتضياتها تجويد الرعاية الطبية في جميع مكوناتها (المكانية والتسهيلات والفريق الصحي والكفاءة في الإدارة والالتزام بالقواعد الطبية)، وتنظيم العلاقة بين الطبيب والمريض، وحفظ حقوق المريض من جهة والفريق الصحي من جهة أخرى وتوازنها.

على أن كل ما تم، ويتم اتخاذه من دواعي الدقة في الممارسة المهنية في المجال الطبي، وحرص في الالتزام بأخلاقياته وآدابه المهنية في تقديم الخدمة الصحية على الوجه المطلوب، فإن الطب والطبابة تبقى ممارسة بشرية تحدث فيها أخطاء وأحداث سلبية غير مرغوب فيها.

الأحداث السلبية في الخدمات الصحية:

للأحداث السلبية تعريفات عدة، لعل أقربها للواقع ما يُعرف "الأحداث السلبية" على أنها أحداث تؤدي إلى إلحاق الأذى أو حدوث الإصابات الناتجة عن عمليات وإجراءات الرعاية الصحية، ولعل أهمها وأبعدها أثراً هي "الأخطاء الطبية" وهي "أخطاء في الممارسة المهنية لا يُتوقع حدوثها من طبيب يقظ من أواسط الأطباء وجد في نفس الظروف".

والأحداث السلبية في مفهومها العام، هي كل ما يخل "بسلامة المريض" ووقايته من المردود السلبي لإجراءات ممارسة الرعاية الصحية أو حدوث إصابات له غير متوقعة. ويمتد في أدبيات الممارسة الطبية طيف الأحداث السلبية ليشمل

الأحداث السلبية هي ما يؤدي إلى إصابات ناتجة عن إجراءات الرعاية الصحية وأهمها وأبعدها أثراً الأخطاء الطبية

أي حدث غير مرغوب فيه يحدث للمريض أثناء وجوده في المرفق الصحي أو نتيجة عدم دقة الفحوصات أو التشخيصات الخاطئة أو علاج طبي أو جراحي، ويشمل مفهوم الأحداث السلبية في عموميته ما قد يحدث للمريض من أحداث غير مرغوب فيها في المنشأة الصحية ناتجة عن عمل غير سوي في مكوناتها الإنشائية أو التسهيلات أو التجهيزات أو ممارسة أي من أوجه الخدمات والرعاية الصحية من خلال الممارسات الصحية لأفراد الفريق الصحي أو الفريق الإداري العامل في المنشأة الصحية.

ويلزم لاستكمال جوانب مسئولية الأحداث السلبية عناصر تثبت الحيود عن المعايير المهنية

أو عدم الالتزام بالإجراءات والقواعد المتعارف عليها. كما يلزم لإقرار المسؤولية الطبية عن الأحداث السلبية في الخدمات الصحية وجود علاقة طبية بين الطبيب والمريض، وحدوث خطأ من الطبيب وضرر للمريض، ووجود رابطة سببية بين خطأ الطبيب وضرر المريض. وقد أوكلت مهمة النظر في الأخطاء الطبية في المملكة العربية السعودية لهيئات طبية شرعية يرأسها قاض وعضوية اطباء استشاريين.

الأحداث السلبية – مشكلة عالمية:

الأحداث السلبية في الرعاية الصحية، مشكلة عالمية، يستدل على ذلك من العديد من الأبحاث والدراسات والوثائق، ومنها دراسة هارفارد للممارسات الطبية (عام١٩٩١م)، وتقرير المعهد الطبي الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية – بعنوان "الخطأ البشري: بناء نظام صحي أكثر مأمونية" (عام ١٩٩٩م)، وتقرير الإدارة الصحية في المملكة المتحدة (عام ٢٠٠٠م) – بعنوان "تنظيم له ذاكرة"، وتقرير منظمة الصحة العالمية (٢٠٠٦م) إلى جانب العديد من الدراسات والوثائق الصادرة من دول ومنظمات أخرى.

الأحداث السلبية – حجم المشكلة وأنواعها:

والأحداث السلبية متعددة الأوجه وذات تأثيرات صحية واجتماعية ونفسية واقتصادية، ولعل الأخطاء الطبية (التشخيصية والرعاية الدوائية والجراحية) أكثر الأخطاء ظهوراً لسهولة الاستدلال على تأثيراتها السلبية على المريض.

وفي صدد تبيان حجم المشكلة وأنواعها نورد أمثلة لذلك كما يلي:

في الولايات المتحدة الأمريكية بينت دراسة هارفارد (عام ١٩٩١م) وتقرير المعهد الطبي (عام ١٩٩٩م) أن الأحداث السلبية تؤدي إلى نتائج ومضاعفات خطيرة (شكل٣،٢)، ولذلك وضعت مبادرة كلينتون – آل جور (عام ٢٠٠٠م) لمجابهة هذه المشكلات والمعضلات الناتجة عنها، وهي تدعو إلى اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحسين سلامة المرضى وضمان جودة الرعاية الصحية من خلال هدف محدد هو خفض معدلات الأخطاء الطبية بنسبة ٥٠٪ خلال خمس سنوات.

وفي بريطانيا دلت التقارير(عام ٢٠٠٠م) على حدوث الحوادث السلبية الضارة في حوالي ١٠٪ من المرضى المنومين بالمستشفيات. وبصفة عامة في أوروبا أثبتت التقارير أن واحداً من بين كل عشرة مرضى في المستشفيات (١٠٪) يعاني من إصابات أو أحداث ضارة يمكن الوقاية منها ولها علاقة برعايته الصحية، وفي أستراليا بلغ معدل الأحداث الضارة ١٦,٦٪ بين مرضى المستشفيات.

وفي المملكة العربية السعودية، حسب تقرير وزارة الصحة، تلقت الهيئات الصحية الشرعية ٧٣٤ قضية وفاة في العام ١٤٣٢هـ، صدر منها ١٦٠ قرار إدانة و ١٤٢ قرار عدم إدانة في قضايا الوفاة (جدول ١) و(شكل٤). وتدل المؤشرات على ارتفاع معدلات الإبلاغ عن الأحداث السلبية مع تنامي التوعية بحقوق المريض وأهمية سلامته في الرعاية الصحية مقارنة بالسنوات الماضية (انظرتقارير وزارة الصحة) جدول (١) قضايا الوفيات الناتجة عن الأخطاء الطبية تبعاً للإدانة من الهيئات الصحية الشرعية بالمملكة العربية السعودية خلال العام ١٤٣٢هـ.

الأحداث السلبية: أمثلة للأعباء الاقتصادية:

في بريطانيا تقدر تكلفة مدد الإقامة الإضافية في المملكة المتحدة – وهي تعتبر ضمن الأحداث السلبية – بحوالي (٢) مليار جنيه في السنة من المطالبات الحالية والمتوقعة، كما تقدر تكلفة

شكل (2) : الأحداث السلبية في الولايات المتحدة الأمريكية ونتائجها على المرضى

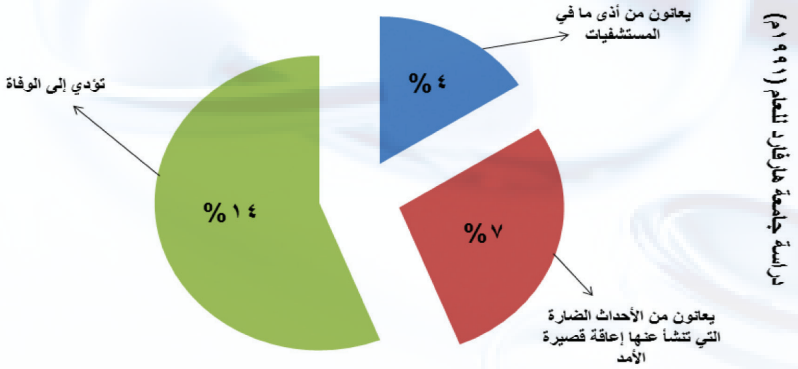

شكل (3) : الأحداث السلبية في الولايات المتحدة الأمريكية ونتائجها على المرضى

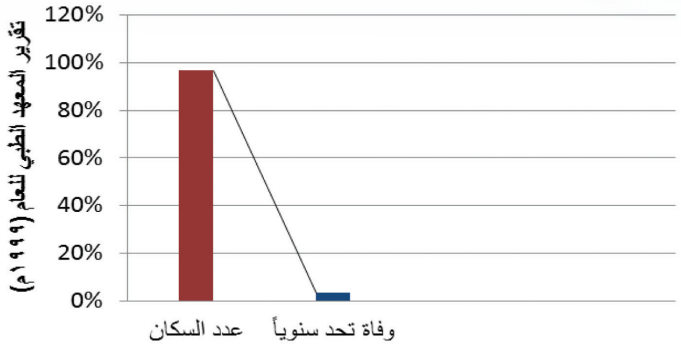

(٩٨,٠٠٠-٤٤,٠٠٠)
نسمة من السكان

جدول (1) قضايا الوفيات الناتجة عن الأخطاء الطبية تبعاً للإدانة من الهيئات الصحية الشرعية بالمملكة العربية السعودية خلال العام 1432هـ .

المنطقة	إجمالي القرارات الصادرة	مجموع القرارات المتعلقة بوفيات الأخطاء الطبية	مجموع قرارات الإدانة في قضايا الوفاة	مجموع قرارات عدم الإدانة في قضايا الوفاة
الرياض	194	59	38	21
جدة	88	37	13	24
الشرقية	133	57	29	28
المدينة المنورة	26	8	3	5
عسير	80	48	22	26
القصيم	38	16	6	10
مكة المكرمة	62	25	11	14
تبوك	45	17	4	13
الأحساء	21	9	6	3
الطائف	47	26	10	16
المجموع	734	302	142	160

شكل (4) : قضايا الوفيات الناتجة عن الأخطاء الطبية تبعاً للإدانة من الهيئات الصحية الشرعية بالمملكة العربية السعودية ١٤٣٢هـ

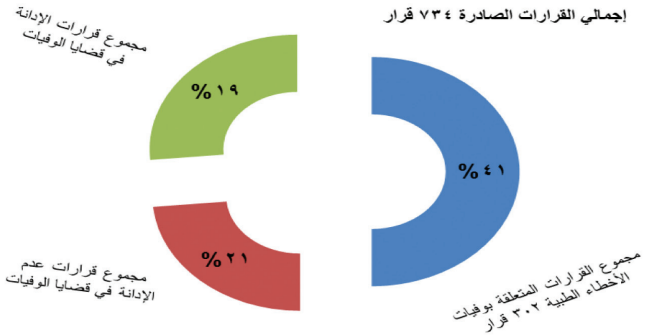

العدوى المكتسبة في المستشفيات بما يقارب (١) مليار جنيه سنوياً. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، يقدر إجمالي التكلفة المترتبة على الأحداث الطبية السلبية، بما فيها الدخول الضائعة والعجز والنفقات الطبية بما بين (١٧) إلى (٢٩) مليار دولار أمريكي. ومع عدم توفر إحصائيات دقيقة عن الأحداث السلبية في الدول النامية، فإنه من المتوقع أن تكون الأخطاء السلبية أعلى منها في الدول الصناعية لأسباب عدة أهمها، الحالة غير المواتية للتمويل مما يحد من إيجاد مستوى ملائم للبنى التحتية والتجهيزات والمعدات، والأداء الوظيفي والمهني الفاعل للعاملين والإمداد الموثق والمستدام للعقاقير ومكافحة العدوى، وإدارة النفايات بالصورة المطلوبة، ومن ذلك ما ورد من التقارير الدالة على أن تقارير الأدوية التي دون المستوى المطلوب في الدول النامية بحوالي ٧٧٪ من إجمالي التقارير في العالم. وتتراوح معدلات المضاعفات المهمة ما بين (٣-١٦٪)، ومعدلات الوفاة ما بين (٢-١٠٪) حسب المكان / البلد التي تجرى فيه العملية الجراحية.

مبادرات الحد من الأخطاء السلبية:

ترى العديد من الجهات ذات الصلة أن نصف الأحداث السلبية يمكن تجنبه إذا اتبعت معايير الرعاية الأساسية على نحو أكثر اتساعاً وجودة، حيث أصدرت منظمة الصحة العالمية تقريراً (مايو ٢٠٠٦م) تضمن رؤى لمجابهة الأحداث السلبية، وأكد هذا التقرير على الحاجة لتحسين سلامة المرضى وأن ذالك "يستلزم تصميم نظم الرعاية الصحية تصميماً جيداً من أجل الحد من المخاطر التي يتعرض لها المرضى.." وكذلك الحاجة إلى تغيير سلوك الأفراد والجماعات والمنظمات في مجال إيتاء الرعاية الصحية إلى الأفضل.." كما قامت عدة دول بإنشاء مؤسسات تعمل على تجويد الخدمة الصحية وتعزيز سلامة المرضى، منها إنشاء "الوكالة الوطنية لسلامة المرضى" و"جمعية الحماية الطبية الأمريكية" في الولايات المتحدة و"الاتحاد العالمي لسلامة المرضى" وعدة منظمات بريطانية واسترالية إلى جانب "الاتحاد الدولي لمكافحة العدوى" و"الشبكة الإقليمية لدول شرق المتوسط لمنظمة الصحة العالمية".

وقامت الجهات المختصة في بلدان الخليج العربية ومنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول الخليج العربية بجهود ترمي للتقليل من الأخطاء السلبية منها:

- عقد لقاء تشاوري بين بلدان الإقليم حول "سلامة وأمان المرضى" في الكويت عام ٢٠٠٤م، وفي مسقط عام ٢٠٠٩م.
- تشكيل فريق العمل الخليجي لمكافحة العدوى عام ٢٠٠٧م.
- تبني شعار "سلامة وأمان المرضى" عام ١٤٣٠هـ.
- إنشاء اللجنة الخليجية لضمان الجودة عام ٢٠٠٩م.
- إعلان الكويت لسلامة المرضى عام ٢٠٠٥م.
- قيام المملكة العربية السعودية بالتوقيع مع الدول المساهمة في دعم الاتحاد العالمي لسلامة المرضى لمجابهة العدوى المصاحبة للرعاية الصحية عام ٢٠٠٥م.
- مبادرة المستشفيات المتعاونة في مجال سلامة المرضى، ومبادرة المرافق الصحية صديقة سلامة المرضى عام ٢٠٠٧م.
- عقد عدة مؤتمرات حول "الممارسات الطبية الخاطئة"، منها:

• ندوة الأخطاء الطبية (البحرين) عام ٢٠٠٩ م.

• إعداد وتنظيم المؤتمر العربي والخليجي لجودة وسلامة الرعاية الصحية تحت عنوان " التعمق في تحديات سلامة المرضى" (جدة ٨-١٠ ذو القعدة ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م).

كيف يصبح بالإمكان الحد من الأحداث السلبية؟

رؤى تشريعية لمقتضيات الحد من الأخطاء السلبية:

وفي ضوء ما تمثله الأحداث السلبية في الممارسة الطبية من مشكلات شرعية وقانونية واجتماعية ونفسية واقتصادية، أصبح لزاماً إيجاد إطار تشريعي متكامل لمختلف أوجه الخدمات الصحية تراعي الهدف الأساس - عافية وسلامة المريض - في الخدمات الصحية والحد ما أمكن من الأحداث السلبية للممارسة الطبية (الهدف الأساس).

وحيث يحتم التطور الكبير في العلوم الطبية والخدمات الصحية وضع أسس وأنظمة واضحة تضع المريض محور الخدمة ضمن ضوابط أخلاقية في المسائل الحساسة - كالطب والطبابة، وهي التي تتعلق بالحياة والموت وكون وضع الضوابط ضرورة لمنع الشطط والحفاظ على صحة وسلامة وكرامة الإنسان في ممارسة مهنة الطب والطبابة.

أ- الجهود الإقليمية والدولية:

أدركت العديد من الدول المتقدمة الحاجة إلى إيجاد جهة تهتم بالجودة النوعية وسلامة المريض في الرعاية الصحية واعتماد المؤسسات الصحية في هذا الجانب وأن تتكامل في ذلك مع جهات الترخيص. ولذلك تم إنشاء "المنظمة العالمية لاعتماد الهيئات الاعتمادية (ISQUA)"، وأنشئت جهات في عدد من الدول لاعتماد المؤسسات الصحية منها "Joint Commission International" في الولايات المتحدة الأمريكية، و"مجلس اعتماد المؤسسات الصحية" في المملكة الأردنية الهاشمية، وهما يعتمدان منشآت صحية في الداخل والخارج، كما صدرت عدة قوانين وأنظمة خاصة بجودة الخدمة الصحية وسلامة المرضى في بعض الدول منها : "قانون سلامة المرضى في منظومة الرعاية الصحية" في الدنمارك، و"قانون سلامة المرضى" في الولايات المتحدة، وهي قيد النظر في بريطانيا وأستراليا وجمهورية مصر العربية ودول الخليج العربية ودول أخرى ترى أهمية إيجاد قوانين وتشريعات تُعنى بسلامة المرضى في الرعاية الصحية أو تعديل مواد في الأنظمة الصحية لاستيعاب متطلبات وإجراءات تعزز سلامة المرضى في الرعاية الصحية.

ب- جهود المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى:

عنيت الجهات المختصة بالمملكة العربية السعودية

لإثبات المسئولية عن الأحداث السلبية يجب توافر ما يثبت الحيود عن المعايير المهنية أو عدم الالتزام بالقواعد المتعارف عليها

ودول الخليج العربية الأخرى بسلامة المرضى والتقليل من الأحداث السلبية ما أمكن ذلك من خلال توفير بعض العناصر اللازمة لتعزيز سلامة المريض في الرعاية الصحية.

وفي المملكة العربية السعودية تم وضع أنظمة وتنظيمات تتعلق بالترخيص والتسجيل والتصنيف وتنظيم ممارسة المهنة الطبية - وهي روافد لتجويد الخدمة الصحية وتعزيز سلامة المرضى أثنائها.

١- إنشاء الهيئة السعودية للتخصصات الصحية بموجب المرسوم الملكي رقم م/٢ وتاريخ ٢/٦/١٤١٣هـ لتعنى بتأهيل وتدريب الكوادر البشرية وتصنيفها، ورفع مستوى المؤسسات الصحية.

٢- إنشاء اللجنة الوطنية للأخلاقيات الحيوية والطبية بالأمر السامي الكريم رقم ٧/ب/٩٥١٢ وتأريخ ١٤٢٢/٥/١٨هـ لتعنى بالضوابط الخاصة بالبحث على المخلوق الحي "الإنسان والحيوان والنبات".

٣- إنشاء الهيئة العامة للغذاء والدواء بقرار مجلس الوزراء رقم (١) وتاريخ ١٤٢٤/١/٧هـ لتعنى بالجوانب المختلفة ذات العلاقة لسلامة الغذاء والدواء.

٤- إصدار نظام المنشآت والمستحضرات الصيدلانية الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم ٧٨ وتاريخ ١٤٢٥/٣/٧هـ ليعنى بالمستحضرات الصيدلانية.

٥- قانون مزاولة المهن الصحية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٩) وتاريخ ١٤٢٦/١١/٤هـ وهو يتضمن المسؤولية المهنية على الممارس الصحي - المسؤولية المدنية، المسؤولية الجنائية، المسؤولية التأديبية، وإنشاء الهيئة الصحية الشرعية للنظر في الأخطاء الطبية، كما تضمن الإلزام التأميني على الأخطاء الطبية على الأطباء وأطباء الأسنان.

٦- ضوابط إجراء الجراحات غير المسبوقة بقرار مجلس الوزراء رقم ٢٧٦ وتاريخ ١٤٢٦/١١/٣هـ وهو يضع إطارها العام.

٧- إنشاء المجلس المركزي لاعتماد المنشآت الصحية بقرار وزارة الصحة رقم ١١/١٤٤١٨٧ وتاريخ ١٤٢٦/٩/١هـ ليُعنى باعتماد المنشآت الصحية المنضوية تحت وزارة الصحة.

وقد أدركت الجهات المعنية في المملكة أهمية إبراز حقوق المريض وضرورة حصوله على الرعاية الصحية في المنشآت الصحية مع الحفاظ على سلامته في جسمه وعقله، وتجنيبه الأحداث السلبية ما أمكن ذلك من جهة، وحقوق العاملين في المجال الصحي من جهة أخرى، فسارعت وزارة الصحة ومجلس الشورى ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية إلى اتخاذ خطوات في هذا السبيل كما يلي:

٨- إقرار "إستراتيجية الرعاية الصحية في المملكة عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م)، الصادرة

بقرار مجلس الوزراء رقم ٣٢٠ وتاريخ ١٤٣٠/٩/١٧هـ، والتي احتوت على اثني عشر أساساً استراتيجياً منها إستراتيجيتان تعنيان بالجودة النوعية وبحقوق المريض والفريق

دلت التقارير في بريطانيا عام ٢٠٠٠م على وقوع حوادث سلبية ضارة في حوالي ١٠٪ من المرضى المنومين بالمستشفيات

الصحي وتعزيزها.

٩- نظام أخلاقيات البحوث على المخلوقات الحية، وقد أجيز بالمرسوم الملكي رقم م/٥٩ وتاريخ ١٤٣١/٩/١٤هـ.

١٠- قرار مجلس الشورى رقم٦٣/٩٣ وتاريخ ١٤٣٠/١/٨هـ، والذي ينص على (إنشاء هيئة مختصة مستقلة للجودة النوعية في الخدمة الصحية، تختص بوضع المعايير المطلوبة للخدمات الصحية وتوصيلها للمرضى بالصورة الملائمة في أنماط الخدمات العلاجية والوقائية ووسائلها والتحقق من الالتزام بها في المنشآت الصحية – كماً ونوعاً- ولها أن تستعين في سبيل ذلك ببيوت الخبرة العالمية).

١١- مشروع نظام الجودة وسلامة المريض في الخدمات الصحية، والذي أقره مجلس الشورى بقراره رقم ٦٦/٨١ وتاريخ ١٤٣٣/١/١٠هـ.

وقد روعي في نظام الجودة وسلامة المريض في الخدمات الصحية أن يستند على "إنشاء هيئة للجودة النوعية في الخدمات الصحية، تكون مستقلة عن الجهات التي تقدم الخدمات الصحية وتقوم باعتماد عموم المنشآت الصحية الحكومية والخاصة التابعة لمختلف الجهات التي تقدم خدمات في هذا المجال، وتوخي سلامة المرضى" من خلال:

- مكافحة الأحداث السلبية في الرعاية الصحية وإدارة المخاطر، من خلال الجوانب الإجرائية الرئيسة المتمثلة في تجنب الممارسات الطبية والدوائية الخاطئة، والالتزام بأخلاقيات المهنة ومتطلباتها، وتفعيل التوجهات الحديثة في برنامج الاتحاد العالمي لسلامة المرضى، وخاصة في مجالات الجراحة الآمنة، ورعاية الحالات الحرجة.
- تقنين إجراءات تسجيل الأحداث السلبية والإبلاغ وإدارة المعلومات، وإجراء بحوث حول سلامة المرضى ومقتضياتها.
- إلزام المؤسسات الصحية – الحكومية والخاصة- بتوافق البُنى التحتية والتسهيلات والقوى البشرية العاملة والبروتوكولات الطبية وإجراءات العمل مع متطلبات سلامة ومقتضيات رعاية المريض على الوجه المطلوب كماً ونوعاً.
- قيام هيئة "الجودة النوعية وسلامة المرضى في الخدمات الصحية" المقترحة بوضع اللوائح التنظيمية ومتابعة إجراءات العمل في المؤسسات الصحية للتأكيد على مقتضيات الرعاية الصحية – المهنية والأخلاقية ومراعاة العادات والتقاليد المرعية، وتعزيز مفهوم مأمونية وكفاءة الخدمة الصحية وسلامة المرضى من خلال اعتماد المنشآت الصحية بناء على تحقيق المستوى المطلوب لنظم الخدمات الصحية، وإبراز حقوق المرضى في الرعاية الصحية، وحقوق الفريق الصحي والتوعية بها، واعتبار المريض مركزاً للجهود الصحية وإصحاح الفرد والمجتمع، والحرص على أن يكون المريض وعافيته، أولاً وأخيراً، محور الخدمات الصحية وغايتها.

كما أورد النظام المتطلبات العامة لأركان الخدمات الصحية كما يلي:

– ملاءمة مكونات المنشآت الصحية لغرض تقديم الرعاية الصحية المختلفة وتأمين الوصول الشامل للمنشأة الصحية.

– كفاية وكفاءة القوى البشرية، والمستوى المطلوب للتجهيزات التشخيصية والعلاجية والتأهيلية، وتوفر المدونات الطبية والإجراءات التنظيمية.

– جودة أسس رعاية المريض من خلال نظام مؤسسي ومواد تنظيمية ولائحة تنفيذية تهدف لتعميق مفاهيم الجودة وسلامة المرضى واعتبارها أسساً للاعتماد، وتأخذ في الاعتبار المفهوم التكاملي لتعزيز الجودة وسلامة المرضى، وتفعيل التوجهات الحديثة في برنامج "الاتحاد العالمي" لسلامة المرضى والبرامج الأخرى ذات الصلة.

– ملاءمة وتوفر أسس الخدمة المجتمعية والصحة العامة في المنشأة الصحية.

– مدى إبراز حقوق المريض في الرعاية الصحية من جهة، وحقوق الفريق الصحي والتوعية بها، والتركيز على أن يكون المريض محور الجهود الصحية وإصحاح الفرد والمجتمع.

وبذلك فإن النظام يهدف إلى تحقيق ما يلي:

١- ضمان توافر وجودة المكونات الأساسية لعناصر الخدمات الصحية المكانية والتسهيلات التشخيصية والعلاجية والقوى البشرية والأدلة المهنية لإجراءات الممارسة الصحية واعتماد المنشآت الصحية تبعاً لذلك بهدف رفع مستوى عناصر الخدمة ومن ثم التقليل من حدوث الأحداث السلبية في الخدمات الصحية، ما أمكن ذلك.

٢- تعزيز مفهوم أمان وسلامة المرضى من خلال تحسين نظام الصحة الوقائي والعلاجي التأهيلي.

٣- إبراز حقوق المرضى في الرعاية الصحية وواجبات وحقوق الفريق الصحي والتوعية بها.

وبذلك ومن خلال اعتماد المنشآت الصحية تأسيساً على توافر وجودة عناصر الخدمات الصحية، يمكن القول أنه تم اتخاذ الاحتياطات اللازمة ضد الأحداث السلبية وأن ذلك سيؤدي –بمشيئة الله وتوفيقه– إلى الحد من حدوثها إلى أقصى درجة ممكن.

عضو مجلس الشورى

الهاكرز حرب السيبرانية.. هل نحن بمنأى عنها؟

د حامد بن ضافي الوردة الشراري

الاختراق، هو ضريبة من ضرائب عصر المعلومات ونتيجة للتطور في علم الاتصالات وتقنية المعلومات والحاسوب المفيدة في كثير من المجالات، والتوسع المتسارع في استخدامها حتى أصبحت من الضروريات التي لا يمكن الاستغناء عنها، وهو عملية مستمرة وتتطور مع تطورها. والاختراق يكون على مستويات مختلفة، إما تغيير واجهة موقع على شبكة الانترنت أو الدخول للأنظمة التقنية وقواعد البيانات لجهة معينة لغرض التدمير أو التغيير أو السرقة، وتتنوع أهدافه من هواية وتحد إلى دوافع اقتصادية وسياسية، ومن عمل فردي أو أفراد غير معروفين ألى عمل منظم وممنهج تقف وراءه جهات مشبوهة وغير معروفة. والهاكرز (المخترقين) ليس بالضرورة أن يحمل مؤهلاً عالياً، فمنهم من يحمل شهادات متوسطة، لكن قدرتهم على تكرار التجربة والخطأ والتفرغ لذلك، يصل بهم في كثير من الأحيان، إلى ما يُريدون. فضلاً عن وجود تبادل للخبرات في مجالات الاختراق عبر شبكة الإنترنت. وهذا الاختراق قد يكون منظماً ويدار باحترافية عالية ويستغل في الحروب تعمد له دول لتدمير البنية التحتية التقنية للعدو لما له من تأثير معنوي واقتصادي، وما الحرب العسكرية الشرسة التي شنت على إخواننا في قطاع غزة قبل أسابيع وما صاحبها من حرب أخرى ظهرت جلية في هذه الحرب بشكل أكثر وضوحاً من السابق إلا خير دليل على ذلك، وهي الحرب الإلكترونية من خلال شبكة الإنترنت أو ما يطلق عليها "حرب الإنترنت أو السيبر (cyber war)" التي يزيد تأثيرها المعنوي والاقتصادي مع التوسع باستخدام شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات في الخدمات والتعاملات الإلكترونية.

هذه الحرب بدأت بحملة استباقية قبل تلك الحملة العسكرية على قطاع غزة بهدف شل إمكانيات الفلسطينيين التقنية مستغلة إسرائيل قدراتها التقنية المتقدمة في الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي بشكل كبير ومدروس، وخلال تلك الحملة تعرض هذا العدو المحتل لهجمة إلكترونية شارك فيها مقاومون فلسطينيون ومتعاطفزون من منظمات وأفراد من شتى بقاع الأرض بشكل ملفت للنظر بالرغم من احتياطات العدو التقنية المتقدمة لمثل هذه الحرب.

ومن بعض النتائج الأولية المعلنة لهذه الحملة الإلكترونية المضادة على العدو المعلنة خلال فترة الحملة:

١- إحدى منظمات الهاكرز المعروفة بـ" انونيموس" اخترقت عشرات المواقع الإسرائيلية المهمة وتم تعطيل بورصة تل أبيب والبنك المركزي ورئاسة الحكومة ووزارة الخارجية والدفاع والعدل وشركات أمن ورقابة واستطلاع.

٢- وزير المالية الاسرائيلي يصرح: بأنه منذ بداية الحرب على غزة تعرضت الشبكة الالكترونية الاسرائيلية لأكثر من ٤٤ مليون هجوم إلكتروني، ويقول: هذه الهجمة ليس لها مثيل وجاءتنا من كل أنحاء العالم.

٣- يوم ١٩ نوفمبر الماضي كان من أسوأ أيام شبكة الانترنت في اسرائيل حيث تم اختراق النطاق الدولي لإسرائيل والتحكم بأكثر من ٢٨ نطاق مؤسسة إسرائيلية مهمة وعطلت مئات المواقع لمؤسسات دولية ذات ارتباط بتلك النطاق في ذلك اليوم، مما انعكس سلباً على سمعة وهيبة إسرائيل التقنية عالمياً وما صاحبها من تكلفة اقتصادية عليها.

٤- الجيش الاسرائيلي يحذر مواطنيه من استخدام شبكات التواصل الاجتماعي مثل التويتر والفيسبوك لإمكانية تحديد مواقعهم من قبل العدو(الفلسطينيين).

هذه الحرب كانت على ثلاثة مستويات، االحملة العسكرية المباشرة، والسيبر(او الإنترنت)، وشبكات التواصل الاجتماعي. ومن المفاجئ للقيادة الاسرائيلية أن غالب هجمات "انونيموس" انطلقت من امريكا وأوروبا الغربية، وقد لوحظ أن المواقع الإلكترونية الإسرائيلية تعاد للخدمة بسرعة بعد الاختراقات ولا تتعطل إلا لفترة وجيزة، وهذا يرجع للاستعداد المبكر لمثل هذه الحرب. وتوقع الخبراء استمرار الحرب الإلكترونية الإسرائيلية المضادة وبوتيرة متزايدة، حتى بعد انتهاء الحرب العسكرية المباشرة، وربما تعمد لتعطيل شبكات الاتصالات والكهرباء والمياه والنفط والغاز والبنوك في الوطن العربي ودول إسلامية أخرى في أي لحظة.

والمملكة- بحمد الله- واعية لمثل هذه المخاطر وتسعى جاهدة لتأمين عالمها الرقمي، وتنفق له المليارات من خلال التنظيمات والسياسات والخطط الوطنية ذات العلاقة كالخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات التي فيها مشاريع نوعية إذا ما نفذت- بعون الله- كفيلة بحمايتنا تقنيا بنسبة عالية وتساعدنا في الاستعداد الأمثل لمثل هذه الاخطار مستقبلاً. وهناك الحراك العلمي والبحثي المستمر واللقاءات وورش العمل والمؤتمرات التي تركز على هذا المجال، وما مؤتمر الأمن الرقمي الذي عقد مؤخراً في الرياض واجتمع فيه حوالي ١٠٠ من مدراء تقنية المعلومات ومزودي الحلول في العالم من ٢٠ دولة، إلا دليل على أهمية الموضوع.

ليس هناك أدنى شك، أنه كلما زادت عدد المواقع والخدمات الإلكترونية، كلما زاد عدد المنافذ، وبالتالي ازدياد عدد الثغرات واحتمالية حدوث اختراقات يكون بنسبة أعلى، وقد وصل عدد الهجمات في الثانية ١٨ هجمة في شبكة الإنترنت عالمياً ويتوقع الخبراء أن العام القادم ستزداد الهجمات الإلكترونية بوتيرة أعلى. والمملكة من أكثر الدول عرضة لعمليات الاختراق والبرمجيات الخبيثة على مستوى العالم كما ذكرت بعض التقارير والدراسات الدولية المتخصصة، وبناء على م سبق، فإن هناك بعض النقاط الجديرة بالاهتمام، والتي منها فقرات من مقال لي سبق أن نشر، لغرض اكتمال الفكرة:

١- التقنية وبرمجياتها تتطور بتسارع وفي الجانب الآخر تتطور عمليات الاختراق وآلياته، وليس هناك مأمن مطلق من مخاطر الاختراق مهما كانت قوة الحماية، لذا يجب أخذ الحذر الدائم واستجلاب التقنيات المتطورة واستقطاب الكفاءات الوطنية المتميزة والمهرة في مراكز أمن المعلومات وتطويرهم ودعمهم مادياً ومعنوياً والتي تعتبر من أصعب المهارات وأكثرها طلباً بين تخصصات تقنيات المعلومات.

٢- المملكة تعمل على التوسع في البنية التحتية للتعاملات والخدمات الإلكترونية سواء في القطاع العام أو الخاص وتضخ المليارات لهذا الغرض وبنيتها التحتية، لذا يجب الاهتمام بأمن المعلومات وحمايتها وأن تكون مواكبة لهذا التوسع.

٣- أهمية استحداث جهاز أو مركز وطني مستقل يهتم بأمن المعلومات من تشريع ورسم سياسات ومراقبة التسوق الإلكتروني والتأكد من الأسواق المحلية وتطبيقها لمعايير أمن المعلومات وحمايتها وتوفير الدعم الفني الاستشاري، ومكان احتواء للهاكرز السعوديين المتميزين، وأيضا يكون هو الجهة المسؤولة المطمئنة للمواطن والمقيم في حالة حدوث اختراقات على المستوى الوطني- لا سمح الله.

٤- وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات ما زالت تعكف حاليًا على إعداد استراتيجية عامة لأمن المعلومات بالتعاون مع بعض الجهات ذات العلاقة، كلنا أمل في إنجازها للحاجة الملحة في خضم التوسع في التعاملات والخدمات الإلكترونية، وزيادة الهجمات الإلكترونية.

٥- على الجانب الإعلامي المحلي توخي الحذر عند نقل الأخبار التي لا تتأكد حقيقتها وإنما تسبب تشويشاً وبلبلة للمواطنين وقد تؤثر سلباً على جدية التوجه للتحول للتعاملات والخدمات الإلكترونية مستقبلاً- لا سمح الله.

٦- العمل على التوعية ونشر ثقافة أمن المعلومات لدى المواطنين والمُقيمين. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، حثهم على الحفاظ على سرية مُتطلبات نفاذهم إلى خدمات هذه التقنيات سواء البنكية أو الحكومية أو غير ذلك وتشجيعهم على إبلاغ الجهات المعنية عن أي حالات طارئة تستحق الاهتمام. مع التأكيد على ضرورة وجود كتاب وصحفيين مُتخصصين في القضايا العلمية لنشر الثقافة العلمية في المُجتمع.

٧- حث إدارات تقنية المعلومات اتباع الدليل الإرشادي لأمن المعلومات الذي فيه الكثير من التعليمات والسياسات، والذي قامت بإعداده هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

٨- هناك مراكز وكراسي علمية بحثية وطنية لها ارتباط مباشر بأمن المعلومات وحمايتها، يشرف عليها نخبة من خيرة ابناء هذا الوطن في مجال أمن المعلومات، لذا أرى أهمية الاستفادة من خبراتها وأبحاثها ودعمها معنوياً ومادياً. اضافة لذلك، أهمية تشجيع ودعم الشركات الوطنية المتخصصة في أمن المعلومات.

٩- أهمية التأكيد على الجهات ذات العلاقة بتفعيل الاتفاقيات أو المعاهدات الدولية التي تساهم في حماية شبكة الاتصالات وتقنية المعلومات الوطنية أو بتبنيها في حالة عدم وجودها.

ختاماً، أردت من هذا المقال تسليط الضوء على هذا النوع من الحروب التي برزت مؤخرا وزادت اهميتها وتأثيرها والذي نحن ليس بمنأى عنها، وما تعرضت له شركة أرامكو في شهر اغسطس الماضي إلا مؤشر تحذيري أولي، يحتم التنبه وأخذ الاحتياطات المناسبة له واستباق حدوثه، مع التأكيد على أن أمن المعلومات وحمايتها هو جزء مهم من الأمن الوطني ويزيد تأثيره اقتصاديا مع التوسع في استخدام الخدمات والتعاملات الإلكترونية بشكل خاص.. حفظ الله مملكتنا الحبيبة، والله من وراء القصد.

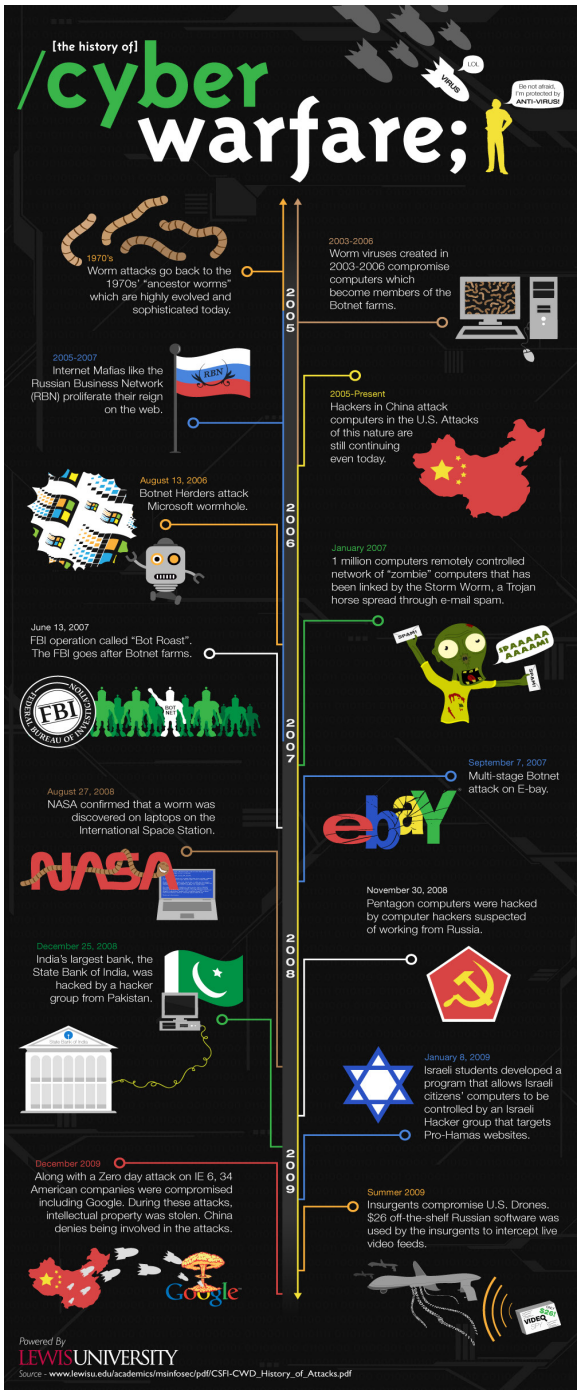

النائب التشادي إسحاق عيسى:

نعمل على الاستفادة من خبرات مجلس الشورى السعودي ولم أنس أيام طفولتي في المدينة المنورة

أعرب النائب الدكتور إسحاق عيسى عضو الجمعية الوطنية التشادية وعضو هيئة التدريس بجامعة الملك فيصل بتشاد وعضو المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين، عن شكره للمملكة العربية السعودية على مساعدتها الكبيرة للشعب التشادي، مشيراً إلى أن أكبر صرح إسلامي في تشاد أنشأه جلالة الملك فيصل بن عبدالعزيز – يرحمه الله– عام ١٩٦٤م، ويضم مسجداً كبيراً ومدرسة ابتدائية وأخرى للدراسة المتوسطة وثالثة للثانوية ومسرحاً كبيراً ومجمعاً صحياً كبيراً ومركزاً للمؤتمرات .

وذكر أنه ولد ونشأ في رحاب المدينة المنورة وتعلم في مدارسها ووجه الشكر إلى أساتذتها الذين تلقى العلم على أيديهم وترحم على المتوفين منهم .

وعن العلاقات البرلمانية التشادية السعودية قال إنها جيدة ولكنه يتطلع إلى تطويرها نحو الأفضل خاصة وأنه رئيس لجنة الصداقة البرلمانية التشادية السعودية. وفيما يلي نص الحوار:

الكويت: عبد الحميد زقزوق

س: بداية كيف ترى حجم العلاقات بين مجلس الشورى السعودي والجمعية الوطنية التشادية؟

جـ/ قبل أن أتطرق إلى العلاقات بين البرلمان التشادي والبرلمان السعودي أود أن أتوقف عند العلاقات التشادية السعودية، فالعلاقة التشادية السعودية ليست وليدة اليوم أو الأمس وإنما هي علاقة عميقة عمق التاريخ حيث تربط الشعبين علاقة الدين والأصول والقيم والمبادئ، فنحن لا ننسى أن جلالة الملك فيصل بن عبدالعزيز يرحمه الله قد زار جمهورية تشاد سنة ١٩٦٤، وقام بوضع الحجر الأساس لأكبر مسجد مازال قائماً حتى الآن وهو الجامع الكبير ويعرف بجامع الملك فيصل بتشاد وهو أكبر صرح إسلامي في منطقة وسط أفريقيا؛ حيث يضم مدرسة ابتدائية وأخرى للدراسة المتوسطة وثالثة للثانوية الشاملة ومجمعاً صحياً ضخماً ومسرحاً كبيراً للمؤتمرات وصولاً إلى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله الذي تكفل بإنشاء أكبر مستشفى للطفل والأم في دول وسط أفريقيا بتمويل خاص منه والذي يقع في أنجمينا. وبهذه المناسبة نتوجه بوافر الشكر وعظيم التقدير لخادم الحرمين الشريفين ولشعب المملكة العربية السعودية الصديق .

العلاقات بين الشورى والجمعية الوطنية جيدة ونسعى لمزيد من التعاون

وأعود إلى العلاقة بين البرلمان التشادي ومجلس الشورى السعودي وأقول إنها علاقة جيدة فيما مضى وستزداد تحسناً في قادم الأيام إن شاء الله. ويحضرني هنا الدور الذي تقوم به لجان الصداقة البرلمانية التشادية العربية ، ومن بينها لجنة الصداقة التشادية السعودية التي أتشرف برئاستها ويعاد تشكيلها في كل دورة برلمانية وتتكون من الرئيس ونائب الرئيس ومقرر عام ونائب المقرر ومحاسب. وسوف نتواصل عن طريقها مع مجلس الشورى السعودي، وهو

نشكر المملكة على مساعدتها لشعب تشاد والعلاقة بين البلدين عميقة

مجلس معروف لدى الجميع وغني عن التعريف.

س: هل هناك تبادل خبرات بين مجلس الشورى السعودي والجمعية التشادية وما مدى الاستفادة من تجارب مجلس الشورى؟

جـ/ بالتأكيد نحن سنستفيد كثيراً من هذه الخبرات ، خاصة في الأمور التشريعية لأن خبرة مجلس الشورى السعودي وأعضائه ومنسوبيه خبرة طويلة في هذا المجال وهذا ما نحتاج إليه.

الملك فيصل بن عبدالعزيز أنشأ أكبر صرح إسلامي في تشاد

س: علمت أيضا أنكم تعملون في جامعة الملك فيصل في تشاد، فهل لنا أن نتعرف على هذه الجامعة؟

جامعة الملك فيصل هي صرح علمي كبير، وهي جامعة تشادية أنشئت سنة ١٩٩٠م في مدينة أنجمينا وقد سميت باسم الملك فيصل حباً وتقديراً لجلالته على جهوده الخيرة في تشاد واعترافاً بفضله في بناء الجامع الكبير الذي يعد مجمعاً حضارياً يضم عدة أنشطة إلى جانب المسجد . وجامعة الملك فيصل تضم عدة كليات منها الشريعة والتربية والآداب واللغات والهندسة والحاسوب والمعهد العالي للصحة والقانون والإدارة والاقتصاد وكلها تدرس المواد باللغة العربية .

س: هل سبق لكم زيارة المملكة العربية السعودية من قبل؟

جـ / نعم زرتها حاجاً ومعتمراً عدة مرات لكنني أحب أن أوضح أن نشأتي كانت في المملكة العربية السعودية، حيث درست مراحل الطفولة والدراسة الابتدائية في المملكة العربية السعودية وتحديداً في المدينة المنورة وهي مسقط رأسي، وقد درست في مدرسة المنصورية الابتدائية ومدرسة طيبة الثانوية وهما بالمدينة المنورة كما ذكرت .

س/ ماذا عن ذكريات الدراسة بتلك المدارس وهل تود أن توجه رسالة إلى هذه المدرسة أو تلك؟

نعم أحب أن أوجه رسالة عرفان وتقدير إلى كل من بذل جهداً تجاهي وتجاه غيري وما علمونا إياه في مدرسة المنصورية الابتدائية ومدرسة طيبة الثانوية ومدرسة أبي بن كعب ومدرسة الإمام حفص، وجميع هذه المدارس لا أنساها ولا أنسى أساتذتها الذين نتوجه إلى الأحياء منهم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان وأترحم على من توفاهم الله وأدعو لهم بالرحمة والمغفرة .

س/ انطلاقاً من معرفتنا بأنه كان هناك استعمار فرنسي في تشاد أما الآن فقد رحل هذا الاستعمار، وأنتم تتابعون دون شك السياسة الفرنسية ولاحظتم بالتأكيد الفارق بين ما يحدث هناك وما يحدث في بلادكم، فما تعليقكم؟

جـ/ لا شك أن المتابع للسياسة والديمقراطية الفرنسية وما حدث في الانتخابات الفرنسية الأخيرة وأنا شخصياً وكوني نائباً في البرلمان التشادي، أتابع ذلك، أجدني أتحسر على هذا المستوى الراقي من الأداء الديمقراطي سواء في فرنسا أو في غيرها من الدول الكبرى دون أن يكون هناك تصادم أو خلافات أو إراقة دماء بين أنصار مرشح هنا أو هناك.

وأرجو أن نأخذ عنهم هذا السلوك القويم وأن نبتعد عن ما يخالف السلوك الديمقراطي المحايد خلال الانتخابات. فالطرق غير الشرعية في الانتخابات تجعل الناخبين محبطين ويتساءلون لماذا ننتخب ويعزفون عن المشاركة في الانتخابات.

أتشرف برئاسة لجنة الصداقة البرلمانية التشادية السعودية ونعمل على تطوير عملها

رئيس المجلس يستعرض الموضوعات المشتركة مع سفير دولة الكويت المعين

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس الشيخ ثامر بن جابر الأحمد الصباح سفير دولة الكويت المعين لدى المملكة . وهنأ رئيس المجلس السفير الكويتي بمناسبة تعيينه سفيراً لبلاده لدى المملكة، متمنياً له التوفيق في مهام عمله بما يسهم في تعزيز العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين في شتى المجالات.

وتم خلال الاستقبال استعراض عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين البلدين الشقيقين خاصة فيما يتعلق بالتعاون بين مجلس الشورى ومجلس الأمة الكويتي.

حضر الاستقبال مدير عام الإدارة العامة للعلاقات العامة والإعلام في مجلس الشورى الدكتور عبدالرحمن بن عثمان الصغير .

... ويستقبل وفد لجنة السياسات الخارجية في البرلمان الدنماركي

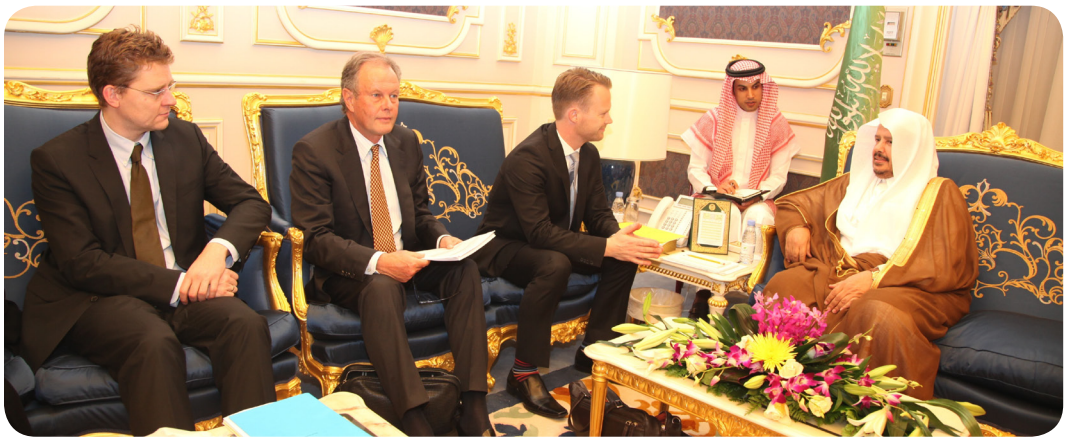

أكد معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ أن إطلاق خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – مبادرته للحوار العالمي بين أتباع الأديان والثقافات، تأتي انطلاقاً من مسؤولية المملكة وحرصها على الإسلام والمسلمين، وأن من ثمرة هذه المبادرة الكريمة افتتاح مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في العاصمة النمساوية فيينا مؤخرًا لمد جسور التواصل والتفاهم المتبادل بين أتباع الأديان والثقافات المختلفة.

جاء ذلك خلال استقبال معاليه في مكتبه بمقر المجلس بالرياض وفد لجنة السياسات الخارجية في البرلمان الدنماركي برئاسة عضو البرلمان ورئيس اللجنة يبي كوفود.

وأكد رئيس المجلس أهمية تطوير العلاقات بين المملكة ومملكة الدنمارك في شتى المجالات إلى جانب العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الدنماركي .

وقدم معاليه نبذة عن مجلس الشورى، وآلية عمله ولجانه المتخصصة وعضويته في الاتحادات الدولية والقارية، والدور الذي يقوم به المجلس في مناقشة القضايا التي تهم الوطن والمواطن .

من جانبه عبر رئيس لجنة السياسات الخارجية في البرلمان الدنماركي عن سعادته والوفد المرافق بزيارة المملكة، مؤكداً أهمية تعزيز العلاقات الثنائية التي تجمع بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات وتطويرها بما يخدم المصالح المشتركة، إضافة إلى تعزيز التعاون البرلماني المشترك بين البلدين الصديقين .حضر اللقاء سفير مملكة الدنمارك لدى المملكة كريستيان كونكسفيلت.

مجلس الشورى يكرم الغامدي والبشري والعبدالقادر

معالي المساعد يتسلم درعاً تذكارياً نيابة عن معالي الأمين العام السابق د. محمد الغامدي

د. عبدالله العبدالقادر يتسلم درعاً تذكارياً

أقام مجلس الشورى حفل تكريم لمعالي الأمين العام السابق للمجلس الدكتور محمد بن عبدالله الغامدي ولمعالي مدير جامعة الجوف الدكتور إسماعيل بن محمد البشري ولمعالي نائب رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لحماية النزاهة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز العبدالقادر بحضور معالي المستشار في الديوان الملكي الدكتور صالح بن حميد ومعالي وزير الدولة لشؤون مجلس الشورى الدكتور سعود المتحمي ومعالي وزير الإسكان الدكتور شويش المطيري ومعالي وزير الحج الدكتور بندر حجار ومعالي وزير الخدمة المدنية الدكتور عبدالرحمن البراك ومعالي رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام الشيخ محمد العبدالله ومعالي رئيس هيئة مكافحة الفساد الأستاذ محمد الشريف .

وأشار معالي الدكتور آل الشيخ إلى أن هذا المشهد اعتاده مجلس الشورى ليكرم من غادروا قبته بعد عطاء وبذل كان له الأثر الفاعل مع إخوانهم أعضاء المجلس في الخروج تحقق تطلعات ولاة الأمر وتلبي حاجات المواطنين .

ونوه بالجهود التي بذلها معالي الأمين العام السابق الدكتور محمد الغامدي إبان عضويته ومن ثم تقلده الأمانة العامة حيث كان له جهوداً في أعمال المجس الفنية والإدارية ستظل معالم في العمل الفني والإداري بالمجلس .

وسجل معاليه سعادة المجلس وغبطته بالثقة الملكية بتعيين كل من الدكتور البشري مديرًا لجامعة الجوف والدكتور العبدالقادر نائباً لرئيس هيئة مكافحة الفساد لحماية النزاهة متمنياً لهما التوفيق في عملهما .

من جهته أعرب الدكتور إسماعيل البشري عن شكره وتقديره لمعالي رئيس مجلس الشورى على هذا التكريم الذي هو ليس بمستغرب على هذا المجلس الذي قضيت فيه وقتاً يسيراً لكن اكتسبت فيه المعرفة والخبرة من خلال العمل مع زملائي أعضاء المجلس في دراسة الأنظمة وتقارير الأداء السنوية التي يبذل مجلس الشورى فيها جهداً كبيراً بهدف تحقيق تطلعات القيادة الرشيدة في تطوير وتحديث الأنظمة والارتقاء بأداء الأجهزة الحكومية.

كما أعرب معالي نائب رئيس هيئة مكافحة الفساد لحماية النزاهة عن شكره وتقديره لمعالي رئيس مجلس الشورى على هذه اللفتة بتكريم أعضائه سواء من شرفوا بالثقة الملكية وتقلدوا مناصب في الدولة أو ممن انتهت مدة عضويتهم في المجلس .

وأكد أن مجلس الشورى هو المورد والمنهل الذي يرتوي عضو المجلس منه خبرة وعلمًا وتجربة، مشيراً إلى أن مجلس الشورى مصنع للرجال فالعضوية فيه أمانة ومسؤولية.

وفي ختام الحفل سلم معالي رئيس مجلس الشورى المكرمين دروعاً تذكارية، وقد تسلم الدرع التذكاري نيابة عن معالي الأمين العام السابق للمجلس الدكتور محمد بن عبدالله الغامدي معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور فهاد بن معتاد الحمد .

حضر الحفل معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري ومعالي مساعد رئيس المجلس ومعالي الأمين العام للمجلس الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو وأعضاء مجلس الشورى .

د. إسماعيل البشري يتسلم درعاً تذكارياً

د. الجفري يؤكد دعم مجلس الشورى لجهود وزارة الشؤون البلدية والقروية

استقبل معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري في مكتبه بالمجلس عدداً من أمناء المناطق والمحافظات ورؤساء المجالس البلدية.

وشدد معاليه على أهمية دور أمانات المناطق والبلديات والمجالس البلدية في تحقيق التنمية المتوازنة في أرجاء المملكة، مؤكداً دعم مجلس الشورى للجهود التي تبذل من قبل وزارة الشؤون البلدية والقروية والمسؤولية الملقاة على عاتقها في تنمية وازدهار مدن ومحافظات المملكة .

وأوضح أن مجلس الشورى حريص على التعاون مع مختلف الجهات الحكومية من أجل رفع مستوى الأداء وتحسين الخدمات بما يحقق رفاه المواطن. ولفت معاليه النظر إلى أن مجلس الشورى قد وافق خلال الفترة الماضية على النظام الجديد للمجالس البلدية.

من جانبهم أكد أمناء المناطق ورؤساء المجالس البلدية أهمية الدور الذي يقوم به مجلس الشورى ومساهمته في مسيرة التنمية الشاملة بالمملكة في جميع المجالات من خلال دراسة وتطوير وسن الأنظمة التي تسهم في دعم مسيرة التنمية الشاملة في المملكة.

... ويبحث العلاقات الثنائية مع نائب بريطاني

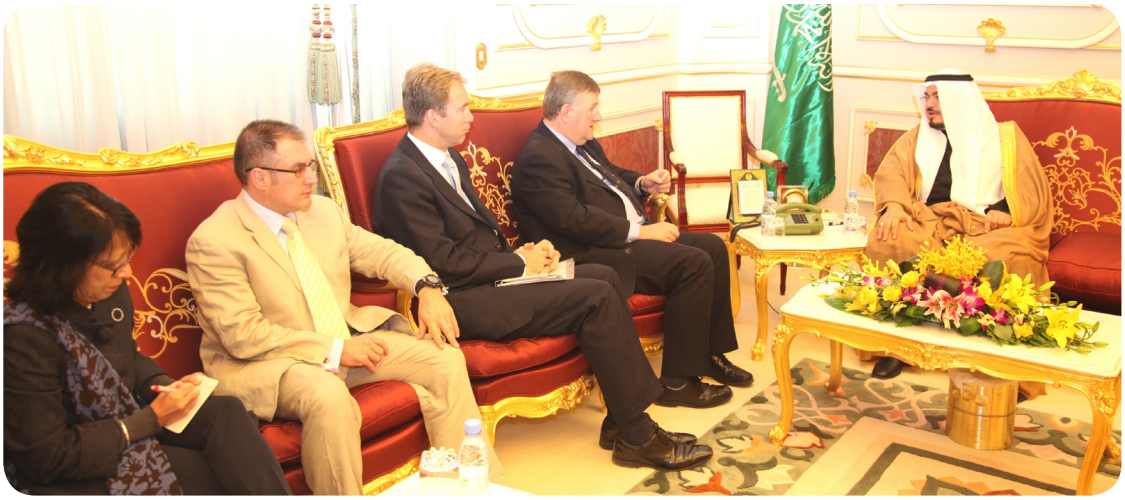

استقبل معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري في مكتبه بمقر المجلس في الرياض، النائب عن حزب المحافظين والمستشار البرلماني في وزارة الخارجية البريطانية توبايس إلود والوفد المرافق له.

ورحب نائب رئيس المجلس بالوفد البريطاني، مؤكداً متانة العلاقات التي تجمع المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والعلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى ومجلس العموم البريطاني .

وقدم معاليه نبذة عن مجلس الشورى وآلية العمل فيه وفي لجانه المتخصصة وعضويته في الاتحادات البرلمانية الدولية والقارية .

من جانبه أكد توبايس إلود أهمية تعزيز العلاقات الثنائية التي تجمع بين البلدين على الصعد السياسية والتجارية الاقتصادية والحرص على تطويرها بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين وشعبيهما الصديقين وتعزيز التعاون البرلماني المشترك بين البلدين الصديقين .

حضر الاستقبال عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية البريطانية المهندس عبدالرحمن اليامي ومدير عام مكتب نائب رئيس المجلس أحمد درويش جابر.

مساعد رئيس المجلس يستقبل وفداً أكاديمياً صينياً

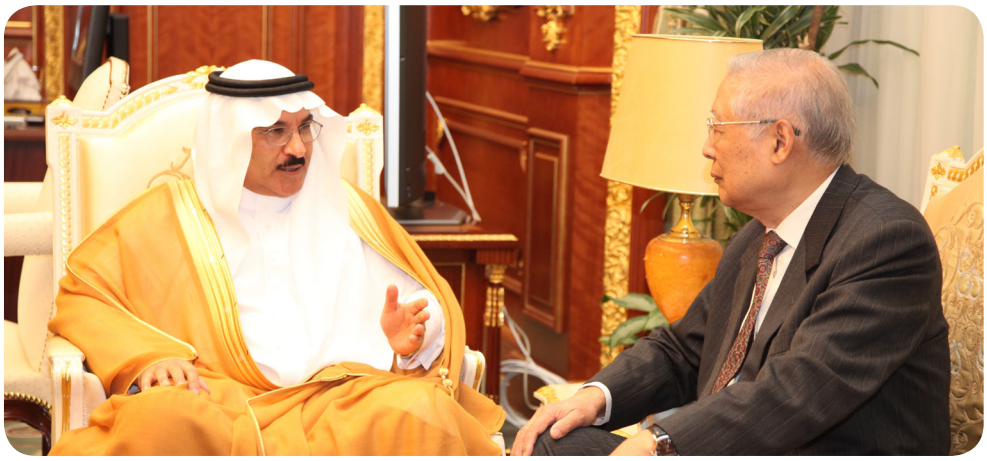

استقبل معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور فهاد بن معتاد الحمد في مكتبه بالرياض وفداً أكاديمياً من مركز دراسات منتدى التعاون الصيني العربي برئاسة نائب وزير الخارجية الصينية السابق ومستشار مجلس إدارة المركز يانغ فو تشانغ .

وأكد معالي مساعد رئيس المجلس، متانة العلاقات التي تجمع المملكة وجمهورية الصين الشعبية في شتى المجالات ومن بينها العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الصيني.

وتطرق معاليه إلى مسيرة مجلس الشورى في المملكة وآلية عمله.

وعبر يانغ فو تشانغ من جانبه، عن سعادته والوفد المرافق بزيارة المملكة، مؤكداً أهمية تعزيز العلاقات الثنائية التي تجمع بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات وتطويرها بما يخدم المصالح المشتركة إضافة إلى تعزيز التعاون البرلماني المشترك بين البلدين الصديقين حضر اللقاء سفير جمهورية الصين لدى المملكة لي تشيغ ون .

د. الحمد: الموظف هو رجل الأمن في المقام الأول وعليه أن يحافظ على معلوماته

أكد مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور فهاد بن معتاد الحمد أهمية حفاظ الموظفين في جميع الجهات على المعلومات المتوفرة لديهم وعدم وقوعهم في أسلوب الاستدراج الذي يعد أشهر الأساليب المستخدمة للحصول على المعلومات من أي طرف دون شعور منه، مشيراً إلى أهمية الحفاظ على المعلومات بما يخدم المصلحة الوطنية والحفاظ على أمن الوطن وممتلكاته.

وأضاف معاليه أن الموظف هو رجل الأمن في المقام الأول في مجال عمله ويجب أن يحافظ على وطنه وسلامته من كيد الكائدين.

وأشاد معاليه بتعاون أكاديمية نايف للأمن الوطني مع مجلس الشورى وتدريب منسوبيه في مجال الأمن الذاتي وأمن المعلومات والوقاية من الاستدراج ويهدف الى صقل مهارات موظفي المجلس وتحسين مستوى الأداء ورفع الحس الأمني للمحافظة على ما لديهم من معلومات.

وتمنى معاليه للمشاركين في البرنامج الفائدة المرجوة منه وأن يتحقق في نهايته المعرفة بأمن المعلومات للحاسب الآلي وشبكاته وعناصر وسياسات أمن المعلومات ووسائل تحقيق أمن المعلومات وطرق التشفير الحديثة المستخدمة والدراية بالمخاطر المعلوماتية وأساليب الاختراق.

جاء ذلك خلال افتتاح معاليه بمقر مجلس الشورى لبرنامج أساسيات أمن المعلومات الذي تنظمه إدارة التخطيط والتطوير في المجلس بالتعاون مع أكاديمية نايف للأمن الوطني.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج يعتبر الثاني ضمن سلسلة البرامج التدريبية لأمن المعلومات والوقاية من الاستدراج ومكافحة الاختراق التي ينظمها مجلس الشورى لموظفيه بالتعاون مع أكاديمية نايف للأمن الوطني.

بحضور أمناء عدد من المناطق ورؤساء المجالس البلدية لجنة الإسكان والمياه بالمجلس تناقش الأوضاع البلدية في المملكة

بحثت لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بمجلس الشورى أوضاع عدد من مدن ومناطق المملكة وسبل تطوير هويتها العامة، ومشكلات العشوائيات القائمة في بعض المدن، وتصريف السيول وتجمعات الأمطار، وتطوير آليات منح الأراضي المناسبة، وإستراتيجية وزارة الشؤون البلدية والقروية للتنمية العمرانية، والخدمات التي تقدمها الوزارة والأمانات للسكان وأساليب إنجازها.

جاء ذلك خلال اجتماعين منفصلين عقدتهما اللجنة بمقر المجلس في الرياض، برئاسة رئيس اللجنة المهندس محمد بن حامد النقادي، وبحضور عدد من أمناء المناطق، وعدد من وكلاء ومسؤولي وزارة الشؤون البلدية والقروية، ورؤساء المجالس البلدية.

واستعرضت اللجنة خلال الاجتماعين أبرز المحاور التي تضمنها تقرير الأداء السنوي لوزارة البلدية والقروية للعام المالي ١٤٣٢/ ١٤٣٣هـ، التي اشتملت على ملامح الوضع الحالي للوزارة والمهام والأدوار التي تضطلع بها وكالاتها وما يتعلق بالجوانب المالية والكوادر البشرية، إلى جانب أهم الإنجازات التي تحققت خلال فترة التقرير، وأهم المعوقات التي تواجه الوزارة في قيامها بأداء مهامها وخططها المرسومة.

وأوضح المهندس النقادي أن هذين الاجتماعين اللذين حضرهما عدد من أمناء المناطق ووكلاء وزارة الشؤون البلدية والقروية ومندوبين عن المجالس البلدية، جاءا لبحث العديد من الموضوعات التي تتعلق بأداء وزارة الشؤون البلدية والقروية خلال فترة التقرير السنوي الذي تعكف اللجنة على دراسته تمهيداً لرفعه للمجلس لمناقشته في إحدى جلساته العادية، مشيراً إلى أهمية الاجتماعين في إلقاء الضوء على العديد من المحاور التي تضمنها التقرير واستعراض أبرز ما تقوم به الوزارة والأمانات في عدد من الملفات التي تؤديها وانجازاتها في ذلك ومواضع القصور وسبل معالجتها.

وقدر المهندس النقادي اهتمام الوزارة ومسؤوليها بما تقوم به لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بمجلس الشورى بما يجسد علاقة التكامل والتعاون بين مجلس الشورى وكافة أجهزة الدولة في بحث ومناقشة ما يكفل تحسين الأداء ويرتقي بالخدمات التي تقدم للمواطن، مؤكداً أن اللجان المتخصصة في المجلس دأبت على استضافة المسؤولين والمندوبين بالجهات الحكومية والمؤسسات المختلفة أثناء دراستها لتقارير الأداء ومشروعات الأنظمة لمناقشتهم واستعراض خططهم المستقبلية وهو ما يعكس اهتمام المجلس وأعضائه، وحرصه على اتخاذ القرارات ذات العلاقة والإجراءات التي تصب في مصلحة تطوير أداء الجهات والأجهزة الحكومية لاسيما في قطاع البلدية الذي يلامس مختلف شرائح المجتمع.

وناقش المجتمعون خلال الاجتماعين هوية المدن السعودية والعمل على تطويرها في ظل انتشار المحلات التجارية والورش بشكل عشوائي وفقدان التنظيم الجيد في العديد من المشروعات مما يفقد المواطنين الراحة في بعض الأحياء السكنية، إضافة إلى أبرز أسباب انتشار العشوائيات القائمة في بعض المدن والمحافظات، وبعض الملاحظات المتعلقة بمِنَح الأراضي للمواطنين.

وبحثت اللجنة مشكلات التصريف في عدد

من مدن المملكة والمتكررة بشكل مستمر في كل عام وأبرز ما تم التوصل إليه في سبيل معالجتها وإنهاء معاناة المواطنين منها، واستعرضت الجهود التي تبذلها الأمانات والبلديات في مجالات الإصحاح البيئي والنظافة العامة لجميع الأحياء في مدن المملكة ومحافظاتها ومراكزها وما تعانيه بعضها في هذا الشأن، ووضع الرقابة على الأسواق ومستوى الاهتمام بالمفتشين بشكل عام، وأبرز ما تضمنته إستراتيجية التنمية العمرانية.

كما ناقشت اللجنة عدداً من الملاحظات الواردة على التقرير فيما يتعلق بوضع الكوادر البشرية في الوزارة ومستوياتهم الوظيفية، وأبرز الأدوار الأساسية للمجالس البلدية وواجباتها تجاه فئة الشباب والخدمات المقدمة لهم، ومستوى العلاقة والتواصل بين الأمانات والمجالس البلدية.

وتطرق الاجتماع إلى مدى حاجة وزارة الشؤون البلدية والقروية لافتتاح أقسام نسائية في بعض مقار الأمانات وفروع ومكاتب البلديات، والأدوار التي تقوم بها إدارة الطوارئ في وزارة الشؤون البلدية والقروية.

وتناولت اللجنة عدة محاور من أبرزها "منح الأراضي ومستوى تنسيق الوزارة بينها وبين الجهات الأخرى لتسليم الأراضي المناسبة، وانتشار العشوائية في مختلف مدن المملكة وسبل علاجها ووضع المحلات والمدارس الأهلية العشوائية في الأحياء، وإستراتيجية التنمية العمرانية، والرقابة على الأسواق والمحلات التجارية، وتصريف السيول وتجمعات الأمطار في عدد من مناطق المملكة والإصحاح البيئي ومستوى الخدمات التي تقدم للمواطنين من قبل الأمانات والوزارة ووكالاتها والوضع الإداري والتنظيمي لوزارة الشؤون البلدية والقروية والخطط المستقبلية لتطوير الأداء، والتدريب والتأهيل والابتعاث، وفتح أقسام نسائية في الوزارة ومكاتب البلديات وفروعها، وأبرز إنجازات الوزارة والمعوقات خلال فترة التقرير السنوي.

بحضور مدير عام المديرية العامة للجوازات
الشؤون الأمنية تبحث ظاهرة تغيّب العمالة الوافدة

ناقشت لجنة الشؤون الأمنية في مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس الدكتور سعود بن حميد السبيعي في اجتماعها الذي عقدته بمقر المجلس في الرياض مشروع ضوابط بلاغات تغيّب العمالة الوافدة عن العمل وطلبات إلغاء تلك البلاغات، بحضور معالي مدير عام المديرية العامة للجوازات الفريق سالم بن محمد البليهد وعدد من كبار الضباط المسؤولين في المديرية.

وبحثت اللجنة خلال الاجتماع المحاور المتعلقة بمسودة مشروع الضوابط لبلاغات تغيب العمالة الوافدة وأبرز ما تضمنته تلك المحاور، كما استمعت إلى أبرز المقترحات والمرئيات التي تقدم بها مندوبو المديرية تجاه مسودة الضوابط.

وتناولت اللجنة مع ضيوفها حجم ظاهرة تغيّب العمالة الوافدة، واستطلعت أبرز الإحصائيات التي تبين أعداد العمالة المتغيبة في الوقت الحالي ونوعيتها من حيث العمالة المنزلية أو عمالة الشركات، وبحثت آخر الدراسات الميدانية التي توضح الصلة بين تغيب العمالة وبين تلاعب أرباب العمل وكافلي العمالة فيما يتعلق بالتأشيرات، وأبرز طرق التحايل والتلاعب وتجاوز الأنظمة المعمول بها في هذا الصدد.

كما استعرضت اللجنة الرسوم المقترحة لإلغاء البلاغات والمبررات التي تقف خلف فرض هذه الرسوم على صاحب العمل الذي يفترض أنه المتضرر من هروب عمالته، وأبرز المعايير التي بموجبها تقرر تحديد تلك الرسوم، وتساءل أعضاء اللجنة عن إمكانية استثناء فئات محددة من العمالة التي يتم استقدامها كالعمالة المنزلية ومن في حكمها من فرض رسوم إلغاء بلاغات الهروب، والالتزامات على كفيل العامل الهارب خاصة فيما يتعلق بتكاليف ترحيله.

وناقشت اللجنة مع ضيوفها الإجراءات التي تتم أو المقترح اتخاذها بموجب الضوابط المقترحة لمتابعة العمالة الهاربة وترحيلها، والجهات التي يفترض منها المشاركة في متابعة ذلك بالتعاون مع المديرية العامة للجوازات، وتطوير الآليات المتعلقة بتطبيق الضوابط الخاصة بإبلاغ دول مجلس التعاون والسفارات المعنية حول تغيب العمالة، ووضع العامل الهارب الذي تربح بالعمل خلال مدة هروبه وجمع مرتباته وقرر المغادرة بتسليم نفسه إلى الجهات المختصة لترحيله حيث تطلب الجهات من كفيله تحمل نفقات ترحيله بدلاً من إلزام العامل الهارب تحمل تلك النفقات.

وأجاب مسؤولو المديرية العامة للجوازات خلال الاجتماع على التساؤلات والاستفسارات التي طرحها أعضاء اللجنة، وأبرز مرئياتهم حيال الضوابط المقترحة لمعالجة وضع العمالة الهاربة والمتغيبة.

لجنة الإدارة والموارد البشرية بمجلس الشورى
تستعرض مستجدات "حافز" مع مسؤولي صندوق تنمية الموارد البشرية

ناقشت لجنة الإدارة والموارد البشرية إحدى اللجان المتخصصة في مجلس الشورى، في اجتماع عقدته بمقر المجلس في الرياض برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور محمد بن عبدالله آل ناجي، التقرير السنوي لصندوق تنمية الموارد البشرية للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ، وذلك بحضور مدير عام صندوق تنمية الموارد البشرية الأستاذ إبراهيم آل معيقل، وعدد من المسؤولين بالصندوق.

واستعرضت اللجنة أبرز ما تضمنه التقرير حول الوضع الراهن للصندوق وأهم الإنجازات التي حققها خلال فترة التقرير، وأهم الصعوبات والمعوقات التي يواجهها في أدائه لأعماله، وأبرز المقترحات التي يمكن تبنيها لمعالجة تلك الصعوبات.

كما ناقش المجتمعون عدداً من المحاور منها ما يتعلق بالإستراتيجيات والبرامج المستقبلية التي أعدها الصندوق في مجال التدريب والتوظيف، وما تم التوصل إليه من مراحل في إطار الدراسات التي يقوم بها في إطار الجهود التي تبذلها الجهات المعنية للقضاء على البطالة والحد منها، وأبرز الاستثمارات التي يقوم بها الصندوق، كما استعرضوا أعمال المرصد الوطني لمؤشرات العمل الذي تم تأسيسه مؤخراً.

كما تم بحث عدد من المحاور المتعلقة ببرنامج حافز وما قام به الصندوق بشأن توظيف الباحثين عن عمل وهو أحد أهداف برنامج حافز، وكذلك أهم الميزانيات التي صرفت لتنفيذه وتطبيقه منذ إطلاقه، وأساليب تطبيق البرنامج وتحديث بياناته ومعايير القبول فيه، وما تم التوصل إليه في سبيل إعادة هيكلة البرنامج.

وأوضح مسؤولو صندوق تنمية الموارد البشرية أنهم في برنامج حافز استطلعوا أبرز التجارب الدولية في سبيل معالجة البطالة أو في تلك البرامج المماثلة له، مشيرين إلى أن الصندوق وضع استراتيجية متكاملة للتعامل مع ظاهرة العاطلين عن العمل، والتي ستعمل على التعرف على حقيقة أرقام البطالة ونوعيتها، مؤكدين أن إبعاد المستفيد من البرنامج لا يتم إلا بعد رفضه دون سبب مشروع التفاعل مع البرنامج وما يطرحه من دورات تدريبية أو رفضه لأكثر من فرصة وظيفية دون مسوغ.

وشدد مسؤولو الصندوق في إجاباتهم على أسئلة واستفسارات أعضاء اللجنة على أن برنامج حافز نظام آلي لا يقبل أي تدخل بشري بشكل نهائي مما يسوغ إيجاد آلية التحديث المستمرة والتي لا يقصد منها التعجيز بقدر ما هي ضمان التفاعل المستمر بين البرنامج والمستفيد بحيث يتأكد من الدعوات والرسائل والبرامج التدريبية التي تعرض عليه، لافتين النظر إلى أن الصندوق اكتشف عدم جدية عدد من المستفيدين من برنامج حافز في البحث عن وظيفة نتيجة للكثير من المعطيات، مؤكدين أن الصندوق أبرم العديد من الاتفاقيات مع معاهد تدريب بارزة للإشراف على البرامج التدريبية التي تعطى للباحث عن العمل.

الصداقة السعودية الأردنية تبحث سبل تعزيز التعاون البرلماني المشترك

عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الأردنية بمجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة المهندس إحسان بن فريد عبد الجواد، بمقر المجلس في الرياض اجتماعاً مع معالي سفير المملكة الأردنية الهاشمية لدى المملكة جمال الشمايلة. وجرى خلال الاجتماع بحث الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين الشقيقين، واستعراض مجالات التعاون الثنائي في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

كما ناقش الجانبان سبل تعزيز العمل والتعاون على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى ومجلسي الأعيان والنواب الأردنيين، وأهمية تفعيل دور لجان الصداقة البرلمانية في البلدين بما يسهم في دفع العمل البنّاء بما يخدم البلدين والشعبين الشقيقين.

د. محمد السالم والمهندس إحسان عبدالجواد يجتمعان مع وفد برلماني تركي

عقد عضو مجلس الشورى رئيس اللجنة البرلمانية المشتركة للتعاون بين مجلس الشورى والجمعية الوطنية التركية (مجلس الأمة التركي) الدكتور محمد بن سعد السالم، وعضو المجلس رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية التركية المهندس إحسان بن فريد عبدالجواد، اجتماعاً بمقر مجلس الشورى في الرياض، مع وفد لجنة الصداقة البرلمانية التركية السعودية بمجلس الأمة التركي برئاسة النائب الدكتور خليل أوزجان والوفد المرافق له.

وجرى خلال الاجتماع بحث العديد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين المملكة وجمهورية تركيا على الساحتين الإقليمية والدولية، واستعراض لأوجه التعاون التي تربط البلدين الشقيقين في شتى المجالات.

كما تناول الجانبان سبل دعم وتعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان التركي، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في البلدين بما يسهم في دعم أوجه التعاون في شتى المجالات لتحقيق مصلحة البلدين والشعبين الشقيقين.

كما بحث الاجتماع أبرز ما توصلت إليه اللجنة الثنائية المشتركة للتعاون بين مجلس الشورى والبرلمان التركي، وهي اللجنة الثنائية الأولى بين المجلس والبرلمان التركي التي انبثقت عن اللقاءات المتبادلة التي تمت بين معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن إبراهيم بن محمد آل الشيخ، ومعالي رئيس الجمعية الوطنية التركية (البرلمان) جميل تشيشيك.

لجنة الصداقة البرلمانية السعودية البريطانية تجتمع بالمستشار البرلماني في الخارجية البريطانية

التقى أعضاء لجنة الصداقة البرلمانية السعودية البريطانية بمجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة المهندس عبدالرحمن بن أحمد اليامي، بمقر المجلس بالرياض، النائب عن حزب المحافظين والمستشار البرلماني في وزارة الخارجية البريطانية توبايس إلود والوفد المرافق له. وجرى خلال اللقاء بحث الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة، واستعراض روابط الصداقة وعلاقات التعاون المتينة التي تجمع البلدين الصديقين في شتى المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية.

وبحث الجانبان سبل دعم وتعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان البريطاني، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في البلدين بما يسهم في دعم أوجه التعاون والعمل في شتى المجالات.

يذكر أن لجان الصداقة البرلمانية السعودية في مجلس الشورى تعمل على تنمية وتوثيق روابط الصداقة والتواصل بين المجلس، والمجالس التشريعية والبرلمانات في الدول الشقيقة والصديقة بما يعزز علاقات المملكة خارجياً، ويحقق أكبر قدر من التواصل والتنسيق في مختلف المحافل البرلمانية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

لجنتا الشؤون الخارجية والصداقة السعودية الدنماركية تجتمعان بوفد برلماني دنماركي

عقد أعضاء لجنتي الشؤون الخارجية والصداقة البرلمانية السعودية الدنمركية بمجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس لجنة الشؤون الخارجية الدكتور عبدالله بن إبراهيم العسكر اجتماعاً بمقر مجلس الشورى في الرياض، مع وفد أعضاء لجنة السياسة الخارجية في البرلمان الدنماركي برئاسة النائب جيبي كوفود.

وجرى خلال الاجتماع بحث العديد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين المملكة والدنمارك على الساحتين الإقليمية والدولية، واستعراض لأوجه التعاون التي تربط البلدين الصديقين في شتى المجالات.

وتناول الجانبان سبل دعم وتعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الدنماركي، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في المجلسين بما يسهم في دعم أوجه التعاون في شتى المجالات بما يسهم في تحقيق مصلحة البلدين.

مما يذكر أن لجان الصداقة البرلمانية السعودية في مجلس الشورى تعمل، على تنمية وتوثيق روابط الصداقة والتواصل بين المجلس، والمجالس التشريعية والبرلمانات في الدول الشقيقة والصديقة بما يعزز علاقات المملكة خارجياً، ويحقق أكبر قدر من التواصل والتنسيق في مختلف المحافل البرلمانية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

مجلس الشورى يشارك في اجتماع برلماني لتعزيز الحوار بين أتباع الديانات

شارك وفد من مجلس الشورى في أعمال الاجتماع البرلماني الذي عقد قي جزيرة بالي بجمهورية إندونيسيا خلال المدة ٧-١٤٣٤/١/١٠هـ الموافق ٢١-٢٠١٢/١١/٢٤م تحت عنوان: "الدور البرلماني في تعزيز الحوار بين أتباع الأديان والحضارات" ومثل المجلس في الاجتماع عضو مجلس الشورى الدكتور سالم بن علي القحطاني.

وقد قدم عضو المجلس الدكتور سالم بن علي القحطاني ورقة عمل تناول فيها جهود المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – في مجال الحوار ونشر ثقافة التسامح سواء على الصعيد المحلي أو الدولي، مشيراً إلى تأسيس مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني في شتى المجالات والقضايا.

أما على الصعيد الدولي، فأشار الدكتور القحطاني إلى دعوة خادم الحرمين الشريفين لترسيخ مفهوم الحوار كأساس للتعايش السلمي بين شعوب العالم خلال انعقاد المنتدى السادس لحوار الحضارات عام ٢٠٠٦م، ومبادرته – حفظه الله– للحوار العالمي التي توجت بعقد المؤتمر العالمي للحوار بين أتباع الديانات والثقافات في مدريد في شهر يوليو ٢٠٠٨م الذي أوصى بتأسيس مركز دولي للحوار العالمي فأنشئ مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والحضارات، الذي تم افتتاحه في مدينة فيينا يوم الاثنين ٢٦ نوفمبر ٢٠١٢م.

وعقد المجتمعون ثلاث جلسات الأولى تحت بعنوان (الديانات والمشكلات الاجتماعية) ركز فيها المحاضرون على أهمية التسامح بين أتباع الديانات للقضاء على الظواهر الاجتماعية السلبية كالفقر، والبطالة، ومشكلات التعليم.

وفي الجلسة الثانية التي كانت بعنوان (دور البرلمان في تعزيز أخلاقيات التعاون بين أتباع الأديان) أكد المتحدثون في الجلسة على أهمية دور البرلمانيين في العمل على سن القوانين والأنظمة التي تعزز التسامح بين أتباع الأديان، وتدعم الحوار المشترك بينهم، وتقوي روابط القيم المشتركة بين شعوب العالم.

وفي الجلسة الثالثة من جلسات الاجتماع قدمت الوفود المشاركة أوراق عمل توضح ما بذلته وتبذله كل دولة للعمل على تعزيز الحوار بين الأديان والحضارات في العالم.

وصدر في ختام الاجتماع إعلان بالي الذي أكد أهمية احترام الأديان والحضارات والثقافات العالمية بمختلف أشكالها، كما أكد أهمية الحوار بين أتباع الأديان والحضارات المختلفة لتحقيق الأمن والسلام الدوليين، ودور البرلمانات في تعزيز وحفظ حقوق الأقليات، ودعم احترام حقوق الأغلبية، وتحقيق تطلعات الشعوب.

وضم وفد المجلس الأستاذ فهد بن عبدالله المسيند – مسؤول المراسم والأستاذ أنس بن عبدالعزيز السعيد – الباحث بإدارة الاتحادات والمنتديات البرلمانية.

ذكـــرى

أ.د. إسماعيل بن محمد البشري ●

في مجلس الشورى لنـــا ذكرى لـــخير مجلسِ
تـدار كـــأس للـــرؤى رحيقهـــا كالنرجسِ
رجـــــاله تحسبـــهم نجـــوم ليلٍ كـــنسِ
أفكـــارهم تبلـــورت فـأصبحت كالقـــبسِ
وفي اللجـــان تلتـــقي عقولهـــم بالأنـــفسِ
يبغـــون خيراً للـــورى بالصـدق كلِ مكـتسي
يا حبذا تلـــك الـــربى مكســـوة بالســـندسِ
زاهيـــــة متـــرعة بنهـــرها المنبـــجسِ
لا زال مـــأوى للحـــجا والفضل والعلم الرسي
وموئـــــلاً لأمـــتي في صبحـــها والـــغلسِ
والشكـــــر أُزجـــيه إلى (سليـــل ذاك المغـرسِ)
أكـــرم به أنعـــم به رئيـــس هذا المجـــلسِ
وكل تقـــديري لكـــم أحبـــتي ومـــؤنسي
ما لاح بـــدر في السـما أو طـــلّ يومٌ مشـمسِ

مدير جامعة الجوف ●

ألقيت في مجلس الشورى بمناسبة تكريمي مساء الأحد ٣ صفر ١٤٣٤هـ

سيد الشعب

شعر/ موسى بن محمد السليم

حقاً لقد كان مساء الأربعاء الرابع عشر من شهر محرم الماضي مساء تأكيد خير وهناء، وتجسيد محبّة وولاء؛ بين قائد ورعيته بل بين والد وأفراد أسرته.. في ليلة مباركة مميّزة، مضيئة بأغلى سعادة وبهجة؛ ازدادت سناءً بإطلالة المليك المفدّى عبدالله بن عبدالعزيز رمز الخير والمحبة؛ يخاطب أبناء شعبه بكلمات أبوية حانية ويطمئنهم بأنه ولله الحمد بخير وعافية؛ يبّشرهم بنجاح العملية التي أجريت له، ويشكرهم على دعائهم وسؤالهم عنه.. لقد كانت تلك الإطلالة السامية، وتلك الابتسامة الصافية التي تلقاها مواطنوه بفرحة غامرة بلسماً أزال همومهم، وشرح صدورهم، وأشاع البهجة في نفوسهم؛ فتواصلوا بينهم مستبشرين، وتبادلوا التهاني فرحين.. ورفعوا إلى ربهم العلي العظيم أسمى آيات الحمد شاكرين؛ حيث أزاح عن نفوسهم ما اعتراها من قلق ازدادت شدته خلال ساعات إجراء العملية، وطيلة أيّام المتابعة الطبية، مبتهلين إليه عز وجل أن يسبغ على والدهم ومليكهم خادم الحرمين الشريفين تمام الصحة والعافية وأن يحفظه وسمو ولي عهده الوفي الأمين ذخراً للإسلام والمسلمين وعزاً وخيراً للوطن والمواطنين وأن يديم على بلادنا الغالية أمنها ورخاءها ويحميها من شرور الأعداء والحاقدين .

سيد الشعب خادم الحـــرمين يا حبيـب الفـــؤاد والمقلتين

نحمد الله أن حباك شفـــــاءً من عنـــاء قابلْتـــه باليقيـــن..

يـا أبا متعـبٍ ســـلمت ودام لـــــك الحب من الله في الدَّاريـــن

أنت للشعب نبضـــه وسنـاه.. دمت فخراً وعشت عزّ العـــرين

عشت للدين يا كريم السجـــايا ذخر خيرٍ لنصرة المســـلمين

بقلـــوب محـبةٍ وابتهـــــال للإله العظيـم في كـــل حيـن

نســـأل الله أن تعيش معافـــى وسليمـــاً من كلِّ شـــرٍّ وعيـن

عضو مجلس الشورى

دعاء

الدكتور مازن بن فؤاد الخياط

اللهم إني أسألك برحمتك وعفوك وإحسانك وامتنانك أن تمن على خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بالصحة والعافية وأن تمتعه بسمعه وبصره وقوته ما أحييته وتجعلها الوارث منه يا أرحم الراحمين.

اللهم يا من لا تراه العيون ولا تخالطه الظنون اللهم أكفه ما أهمه من أمر دنياه وآخرته وفرج عنه كل ضيق كما فرجت على اليتامى والمساكين والأرامل والمعاقين والمحتاجين والفقراء والمساكين من المسلمين كافة .

اللهم أعتق رقبته من النار كما أعتقت من رقاب الناس في سبيلك آمين .

اللهم وإنك عفو كريم تحب العفو فأعف عنه فقد عفا عن الكثير من المساجين والمذنبين وأنت أعلم به منا.

اللهم إن ملكنا وحبيبنا عبدالله بن عبدالعزيز قد تولى أمر المسلمين ورفق بهم فأرفق به ودمعت عيناه رأفة باليتامى منهم وأحسن إليهم فأحسن إليه .

اللهم لك الحمد كالذي نقول وخيراً مما نقول على ما مننت به على ولي أمرنا من خدمة لبيتك الحرام ومسجد نبينا محمد صلى الله عليهِ وسلم والعمل على توسعته تسهيلا على المسلمين وتيسير سقيا زمزم اللهم أسقه من نهر الكوثر شربة لا يظمأ بعدها أبداً، اللهم وسع له في رزقه وبارك له في عمره وعمله وولده وشعبه وصغير أمره وجله ولا ترد أيدينا عن الدعاء إلا وأنت راض عنه.

اللهم أدخل على قلبه السرور والفرح وجازه بالإحسان عن كل ما قدم ويقدم للمسلمين وللناس أجمعين.

اللهم أقر عينه باجتماع كلمة المسلمين وتوحيد صفوفهم ونصرهم وعزهم فأنت يا الله القادر على ذلك ووليه.

اللهم إنك قلت وقولك الحق (أدعوني أستجب لكم) اللهم هذا الدعاء وعليك الإجابة

اللهم صلي وسلم على الرسول العظيم محمد ابن عبدالله وعلى آله وصحبه أجمعين.

عضو مجلس الشورى

الراشد رئيساً لمجلس الأمة الكويتي

فاز النائب علي فهد الراشد برئاسة مجلس الأمة الكويتي للفصل التشريعي الـ ١٤ بأغلبية ٣٣ صوتاً، بعد أن تقدم على منافسيه النائبين على العمير وأحمد المليفي اللذين حصلا على ٢٦ صوتاً و٤ أصوات على التوالي .

كما فاز النائب مبارك بنية الخرينج بمنصب نائب رئيس مجلس الأمة الكويتي لذات الفصل بعد حصوله على ٣٩ صوتاً مقابل ٢٤ صوتاً لمنافسه النائب عدنان سيد عبد الصمد .

وقد أدى أعضاء مجلس الأمة الكويتي "وزراء ونواب" اليمين الدستورية في الجلسة الأولى لدور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الـ ١٤ وذلك لمباشرة أعمالهم في المجلس وفقاً للمادة (٩١) من الدستور .

وكان سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت قد افتتح دورة الانعقاد العادية الأولى من الفصل التشريعي الـ ١٤ لمجلس الأمة وجاء انعقاد وتشكيل مجلس الأمة الكويتي عقب توجه الناخبين الكويتيين والذين بلغ عددهم ٤٢٢٥٦٩ ناخبًا وناخبة إلى صناديق الاقتراع لاختيار ٥٠ عضوًا في الفصل التشريعي الرابع عشر للمجلس وفقًا لنظام الدوائر الخمس وآلية التصويت لمرشح واحد .

وجرت عملية الاقتراع في ٦٦٦ لجنة انتخابية موزعة على مئة لجنة انتخابية في مختلف مناطق دولة الكويت إضافة إلى خمس لجان رئيسية يتم فيها إعلان النتائج النهائية لكل دائرة على حدة .

أول رئيس للبرلمان العربي الدائم.. الجروان: نسعى لدعم العمل العربي المشترك

أكد رئيس أول برلمان عربي دائم عضو المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات أحمد محمد الجروان أن البرلمان سيسعى خلال الفترة المقبلة إلى التركيز على دعم مسيرة العمل العربي المشترك والبعد عن الأمور الداخلية للدول العربية فيما عدا القضايا العربية العامة والتي يتم مناقشتها تحت مظلة جامعة الدول العربية.

وقال الجروان في تصريحات صحفية عقب فوزه برئاسة البرلمان "إن من أساسيات عمل البرلمان خلال الفترة السابقة والقادمة هي مراقبة العمل العربي المشترك".

وشدد الجروان على أنه سيعمل على مناقشة وبلورة الأمور المهمة لدول المنطقة بعيداً عن إثارة المشاكل وتهييج الرأي العام وإنما سنعمل بهدوء لخدمة العالم العربي والشارع العربي، مشيراً إلى أنه سيمارس دوره الرقابي على العمل العربي المشترك في هذا الإطار.

وكان البرلمان قد اختتم أعمال دورته الأولى التي عقدت بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة والتي استمرت لمدة يومين، ناقش فيها ترتيب البرلمان العربي من الداخل واختيار أمين عام للبرلمان، حيث تم انتخاب أربعة نواب لرئيسه أحمد الجروان هم النائب التونسي أحمد المشرقي وحصل على ٤٦ صوتاً والسودانية سامية حسن سيد أحمد وحصلت على ٤٥ صوتاً ومن قطر الدكتورة عائشة المناعي وحصلت على ٣٣ صوتاً، وحل في المركز الرابع الجزائري نور الدين السد بـ ٢٤ صوتاً.

التأسيسي التونسي يصادق على قانون الانتخابات

صادق المجلس التأسيسي التونسي على مشروع قانون الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بعد التصويت على الصيغة النهائية للفصل السادس للمشروع.

وذكرت وكالة الأنباء التونسية أن مصادقة المجلس على الفصل السادس جاءت بعد توصل رؤساء الكتل إلى توافق حول المضامين الواردة فيه والمتعلقة بالخصوص بالتمثيلية النسبية لغير المنتمين للكتل وكيفية انتخاب أعضاء الهيئة بأغلبية الثلثين إلى جانب زيادة عدد المرشحين من ٢٧ إلى ٣٦ وانتخاب رئيس الهيئة خلال جلسة عامة بعد المصادقة عليه من قبل المجلس.

كما تم التصويت على فصل إضافي يتعلق بضمان التواصل والخبرة مع الهيئة من خلال انتخاب عضوين من الهيئة السابقة تنتهي صلاحياتهم فور إعلان النتائج النهائية للانتخابات.

الاتحاد البرلماني الدولي يدعم التحول الديمقراطي في ليبيا

أكد الاتحاد البرلماني الدولي أن توقيع نائب رئيس المجلس الوطني الليبي جمعة عتيقة مذكرة تفاهم مع الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي أندرس جونسون في طرابلس يمثل خطوة مهمة في جهود ليبيا نحو إقامة ديمقراطية برلمانية.

وتهدف المذكرة إلى تقديم المساعدة من قبل الاتحاد البرلماني الدولي لليبيا لضمان الانتقال السلس نحو الديمقراطية.

ويتم التركيز في المرحلة الأولى من المساعدة على تقديم المساعدة الفنية للبرلمان الليبي وتزويده بخبرات البرلمانات الأخرى ومراجعة ودعم الإجراءات والقواعد التي يعمل بها وتقديم المشورة بشأن عملية صياغة دستور ليبي جديد إضافة إلى برامج التدريب والدعم الأخرى.

البرلمان الألماني يوافق على خفض الدين اليوناني

وافق البرلمان الألماني على اتفاق يقضي بخفض الدين اليوناني ما يمهد الطريق أمام الإفراج عن الشريحة التالية من مساعدة الطوارئ لأثينا.

ومن بين ٦٢٠ نائباً بمجلس النواب "بوندستاج"، أيد ٤٧٣ نائباً الحزمة التي تشمل توفير الشريحة التالية من المساعدات بقيمة ٤٣٫٧ مليار يورو (٥٦٫٦ مليار دولار) لليونان التي تعاني من أزمة سيولة نقدية غير أن ١٠٠ نائب رفضوا الخطة بينما امتنع عن التصويت ١١ آخر.

وكانت قد تمت الموافقة على حزمة إجراءات الطوارئ في اجتماع عقد في بروكسل مؤخراً بين وزراء مالية منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي.

الاهتمام بنظافة المساجد

رفعت زهرة عبدالله محمد القحطاني عريضة إلى مجلس الشورى لفتت فيها إلى اهمية الحرص على نظافة المساجد التي توليها الدولة عنايتها الكاملة. وقالت في عريضتها: يعلم الجميع أننا في بلد الإسلام وعدد المساجد كبير ولكل مسجد دورات مياه، ومع أن لكل مسجد من يقوم بنظافته إلا أننا نشاهد في معظم المساجد تدني مستوى النظافة، وهذا لا يعكس صورة مجتمعنا الحقيقية ولا صورة قداسة المسجد في ديننا الحنيف، وخاصة إذا تعلق الأمر بدورات المياه الخاصة بالمساجد. وقد يكلف الإمام أحد العمال بنظافة المسجد ولكن مصليات النساء ودورات المياه النسائية تفتقد إلى النظافة، لذلك أعرض مقترحاً بسيطاً وأجد أنه فعال وهو إيجاد فرقة نظافة متجولة لكل فرع من فروع الأوقاف تقوم بالتجول والعمل على التنظيف وفق جدول زمني محدد.

موضوع العريضة (تحديد المطلوب): بشأن نظافة المساجد

إرسالة: يعلم الجميع اننا في بلد الاسلام وعدد المساجد كبيرولكل مسجد دورات مياة ومع ان لكل مسجد من يقوم بنظافته إلا اننا نشاهد في معظم المساجد تدني مستوى النظافة وهذا لا يعكس صورة مجتمعنا الحقيقية ولا صورة قداسة المسجد في ديننا وخاصة اذا تعلق الامر بدورات المياة الخاصة بالمساجد وقد يكلف الامام احد العمال بنظافة المسجد ولكن مصليات النساء ودوراةالمياة النسائية تفتقد النظافة لذلك اقترح مقترح بسيط وأجد أنه فعال وهو إجاد فرقة نظافة متجولة لكل فرع من فروع الاوقاف تقوم بالتجول والعمل على التنظيف وفق جدول زمني محدد

دمج الخبرات بين التقاعد والتأمينات

رفع المواطن خالد راشد سليمان الطحيني عريضة لمجلس الشورى تناول فيها موضوع دمج الخبرات بين التقاعد والتأمينات لإتاحة فرصة التقاعد للموظفين القدامى لكي يتمكن كثير من الشباب من التوظيف بدلاً عنهم. وقال: سبق وأن أصدر المجلس قراراً لدمج الخبرات بين التأمينات والتقاعد وهذا أمر طيب للغاية لكن هناك مشكلة وفي حلها فائدة عظيمة للمجتمع ككل وحل لمشكلة كثير من البطالة. واختصاراً أعرض عليكم مشكلتي والحل المقترح: فأنا لدي ١٣ سنة خبرة في الشركات ضمن التأمينات، ثم وظفت في العمل الحكومي وحتى الآن ما يقارب ١٨ عاماً فيصبح المجموع ٣١ سنة. ولا أستطيع التقاعد مع حاجتي الماسة له، حيث إن النظام يقول لا بد من خدمة ٢٠ سنة مدة للتقاعد المبكر! ولو تقاعدت لأرحت الحكومة من راتبي الذي تجاوز ١٧ ألف ريال ولجاءوا بمعلم شاب بثلث الراتب يعني ٣ أشخاص بمكاني وحلوا نسبة كبيرة من البطالة. واختتم بطلب للمجلس بدراسة الموضوع لدمج الخدمة بين التأمينات والتقاعد لكي يستكمل هو المدة النظامية للتقاعد الكامل ويتاح التوظيف للشباب الراغبين في العمل.

موضوع العريضة (تحديد المطلوب): دمج الخبرات بين التقاعدوالتأمينات

إرسالة: المكرمون أعضاء مجلس الشورى السعودي : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:
سبق وأن أصدرتم قرار دمج الخبرات بين التأمينات والتقاعد وهذا أمر طيب للغايه لكن هناك ثمة مشكله وفي حلها فائده عظيمه للمجتمع ككل وحل لمشكلة كثير من البطاله واختصارا إليكم مشكلتي : عندي ١٣ سنه خبره في الشركات ضمن التأمينات ثم عملت عملا حكوميا ولي الأن ما يقارب ١٨ عاما المجموع ٣١ سنه ولا أستطيع التقاعد مع حاجتي الماسه له حيث النظام يقول لا بد من ٢٠ سنه أقل مده للتقاعد المبكر !
ولو تقاعدت أرحت الحكومه من راتبي الذي تجاوز ١٧ الف ولجائوا بمعلم شاب نثلث الراتب يعني ٣ أشخاص بمكاني وحلوا نسبه كبيره من البطاله.
والله أعلم وأرجو دراسة الموضوع سريعا وبجديه والله يحفظكم ويرعاكم.

دراسة أسباب ارتفاع أسعار العقار

رفع المواطن عبدالله محمد آل نهير عريضة لرئيس المجلس طلب فيها دراسة اسباب ارتفاع العقار. وقال:

أرجو أن تكون دراسة هذا الموضوع سبباً برفع الضرر عن طبقة من طبقات المجتمع وهي الطبقة الوسطى وهي السواد الأعظم، لما لحق بها من ضرر كبير بسبب ارتفاع أسعار العقار في المملكة شراءً وتأجيراً، وكذلك احتكار التجار للأراضي. أرجو أن يعرض الموضوع على أعضاء المجلس لدراسة الأسباب وإيجاد الحلول طبقاً للقواعد الشرعية التي منها إزالة الضرر حيث لا ضرر ولا ضرار، علماً أن هذا الارتفاع لأسعار العقار غير المعقولة سيضعنا في مواجهة أزمة سكن في المملكة لها تأثير سلبي على المجتمع شاكرين ومقدرين لسعادتكم.

ارجو ان تكون سبب برفع الضرر عن طبقه من طبقات المجتمع وهي الوسطى السواد الاعظم لما لحق بها من ضرر كبير بسبب ارتفاع اسعار العقار في المملكه شراء وتاجير وكذلك احتكار التجار للاراضي ارجو ان يعرض سعادتكم الموضوع على اعضاء المجلس لدراسة الاسباب وايجاد الحلول طبقا للقواعد الشرعيه التي منها الضرر يزال ولا ضرر ولا ضرار علما ان هذا الارتفاع لاسعار العقار الغير معقوله سيضعنا في مواجهة ازمة سكن في المملكه لها تاثير سلبي على المجتمع شاكرين ومقدرين لسعادتكم .

متضرر من عدم الإعفاء من أقساط بنك التسليف

رفع المواطن محمد عثمان الشهري عريضة لمجلس الشورى يعرض فيها تضرره من بنك التسليف. وقال:

قال الله تعالى: (إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم) وقال تعالى: (ولا تحسبن الله غافلاً عما يعمل الظالمون).

إننا نعيش عصراً جديداً في ظل حكم القائد العادل الملك عبدالله بن عبدالعزيز – حفظه الله ورعاه، حيث وضع سياسة الباب المفتوح سياسة له قبل أن تكون سياسة دولة، ومن منطلق ذلك أقول إنني ظلمت من بنك التسليف والإدخار (فرع جدة) حيث لم يشملني الأمر الملكي الكريم بإعفاء المقترضين من البنك ٢٤ قسطًا. وأنا من أقدم المتقدمين للبنك وذلك بتاريخ ١٤٢٩/١٠/١٠هـ، ولم يضعوا في الحسبان تاريخ تقديم الطلب عند وتنفيذ القرار أو برقم الطلب كي يكون هناك عدل ومساواة لا يخفى عليكم أنه لم يكن لي يد في هذا التأخير، بل وتحملت مواعيد البنك المرهقة وإنني أحرم في حين أن أصدقائي وأقاربي قدموا بعدي بشهور في فروع أخرى واستلموا قبلي بشهور وشملهم الأمر الملكي، أنا لا أحسد أحداً ولكن لا أريد الظلم وقد خاطبت مدير عام البنك ورد بأن وزارة المالية لم توافق لمن استلم القرض بعد ٣/٢٠ وقد استلمت بتاريخ ٣/٣٠ من نفس الشهر.

إننا نعيش عصر جديدا في ظل حكم القائد العادل الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله ورعاه حيث وضع سياسة الباب المفتوح سياسة له قبل أن تكون سياسة دولة ومن منطلق ذلك أقول أنني ظلمت من بنك التسليف و الادخار(فرع جدة) حيث لم يشملني الأمر الملكي الكريم بإعفاء المقترضين من البنك ٢٤ قسط وأنا من أقدم المقدمين على البنك وذلك بتاريخ :١٤٢٩/١٠/١٠هـ ولم يضعو في الحسبان تاريخ تقديم الطلب عند تنفيذ القرار أو برقم الطلب كي يكون هناك عدل ومساواة لا يخفى على معاليكم انه لم يكن لي يد في هذا التأخير بل وتحملت مواعيد البنك المرهقة الذالك أعاقب الذالك أحرم لأنني احترمت النظام وضروف البنك أصدقاء وأقارب لي قدمو بعدي بشهور في فروع أخرى و أستلمو قبلي بشهور وشملهم الأمر الملكي أنا لا احسد احد ولكن لا أريد الظلم وقد راسلت مدير عام البنك وقد رد بأن وزارة المالية لم توافق لمن استلم القرضبعد٣/٢٠ وقد استلمت بتاريخ : ٣/٣٠ من نفس الشهر أيعقل سيدي كل هذا الظلم

تشكيل هيئتين لإدارة عين زبيدة

اطلع مجلس الشورى على أوراق المعاملة المرفقة الواردة من مقام رئاسة مجلس الوكلاء برقم ١٢٥٠ في ١٣٥١/٩/٤هـ لوضع التعليمات المطلوبة لإدارة عين زبيدة المنوه عنها في البند ٢ من قرار المجلس الصادر في الموضوع برقم ١٣٩ في ١٣٥١/٨/٢١هـ، وامتثالاً للأمر الكريم فقد عهد المجلس إلى لجنة الأنظمة لديه بعمل التعليمات المشار إليها وقامت بذلك، وقدمت إلى المجلس مشروع التعليمات المذكورة، وعقب درسها والمناقشة فيها أرتأى المجلس بجميع الآراء الموافقة على المواد الآتية:

١- يقوم بأعمال إدارة عين زبيدة هيئتان هيئة عمومية وهيئة إدارية.

٢- تشكل الهيئة العمومية من خمسة وعشرين عضواً يضاف إليهم خمسة من كبار المجاورين بمكة من ذوي السيرة الحسنة.

٣- أعضاء الهيئة العمومية يجري انتخابهم من قبل مجلس الشورى.

٤- تنتخب الهيئة رئيسها من بينها بأكثرية الأصوات.

٥- إدارة عين زبيدة مربوطة بوزارة الداخلية.

٦- مدة عضوية الهيئة العمومية سنتان وفي حالة انتهائها، يجري تجديد الانتخاب طبق المادة الثانية من هذا النظام.

٧- يجوز تجديد مدة الهيئة العمومية إلى ثلاثة أشهر فقط وذلك عند الاقتضاء واللزوم.

٨- يشترط في عضو الهيئة العمومية أن يكون متصفاً بالصفات الآتية:

أ- أن لا يقل سنه عن ثلاثين سنة. ب- أن يكون من تبعية الدولة. ج – أن يكون حسن السير والسيرة. د- أن يكون من ذوي المعرفة والخبرة.

وعلى ذلك جرى التوقيع.

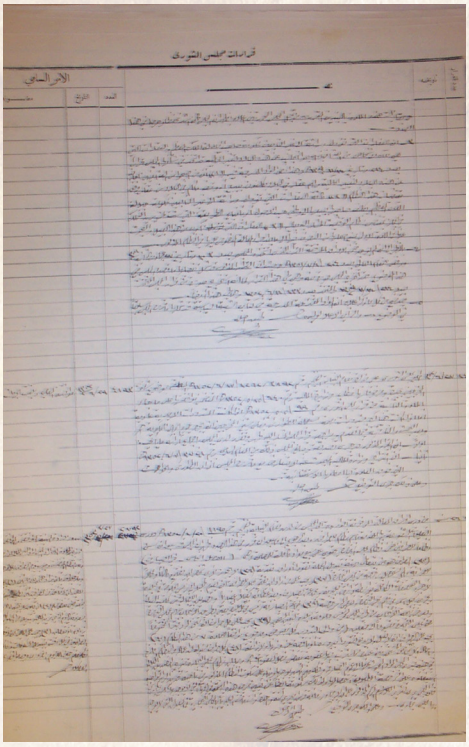

منع إنشاء مقابر بالقرب من المناطق المأهولة

اطلع مجلس الشورى على المذكرة الواردة من مقام النيابة الفخيم بعدد ٢٠٢٠ في ١٣٥٢/٣/٢٠هـ، المتضمن أن أحد المواطنين قد رفع للمقام العالي في شأن المقابر بالطائف ووقوعها بالقرب من البلدة وصدور الأمر على إمارة الطائف بمنع استعمال هذه المقابر، وأن يُمنع الدفن إلا في جهة واحدة وهي المقبرة العمومية، وأن يضع المجلس قاعدة تسير عليها البلدية والصحة في ذلك، وتداول الأعضاء البحث في الخصوص المذكور وقرروا بالإجماع ما يأتي:

من حيث أن الإرشادات الصحية تحظر وجود مقابر حول الأماكن المأهولة ويجب أن يكون الدفن في المقبرة العمومية.

وإذا لزم الحال لإيجاد مقبرة أخرى فيكون تحديد مكانها من قبل البلدية وتحت إشراف الصحة.

وعلى هذا حصل التوقيع.

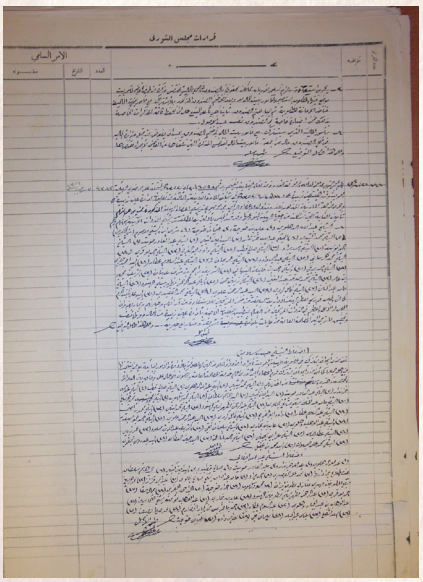

الفصل في تبعية حجاج (لاغوس)

اطلع مجلس الشورى على المعاملة المرفقة الواردة من مقام رئاسة مجلس الوكلاء برقم ١٠٩٠ في ١٣٥٢/٢/١٧هـ المشتملة على قضية بكر شرف وبرهان سيف الدين، في شأن التنازع على حجاج بلدة لاغوس. وتداول الأعضاء البحث في الخصوص المذكور، وبعد الفحص والتدقيق وإمعان النظر في عموم الأوراق المرفقة الواردة من المقام العالي، وفي العرائض المقدمة إلى المجلس من كل من بكر شرف وبرهان سيف الدين، ظهر ما يأتي:

١- أن برهان سيف الدين يَدَّعي أن بلدة لاغوس عائدة له ولوالده من قبله.

٢- أن بكر شرف يدعي أن بلدة لاغوس تابعة له لأنها تكرونية، وهو مقرر في عموم التكارنة وينفي ثبوت التداول في هذه البلدة لبرهان سيف الدين.

٣- أن وزارة الخارجية تفيد في خطابها المرفوق رقم ٩٣/٤/٥٤ أن نيجيريا تتألف من عدة مقاطعات أهمها: مقاطعة لاغوس، مقاطعة البوريا، ومقاطعات الهوسا والبرنو والبرقو والفلاتة.

وأن مقاطعة لاغوس كانت قبل سنة ١٨٦١م مقاطعة مستقلة بنفسها، إلى أن باعها ملكها سنة ١٨٦١ وضُمت إلى سيراليون ثم فصلت عنها عام ١٨٧٤م وجُعلت قسماً من الشاطئ الذهبي إلى سنة ١٨٨٦ لما أعيد انفصالها.

وفي سنة ١٩٠٦م وبعد أن تم للإنجليز إخضاع كل نيجيريا، ضموها إلى ما سُمي ولايات نيجيريا الجنوبية، وبقيت على ذلك إلى سنة ١٩١٤م، وحين صار توحيد نيجيريا رجعت لاغوس مركزاً للحكم. وسكان لاغوس العاصمة ليسوا من التكارنة ولكن لا يستبعد أن يوجد فيها تكارنة نظراً لأنها أصبحت ميناء نيجيريا عامة.

٢- أن هيئة المطوفين تفيد في قرارها المرفق عدد ٧٦ في ١٣٥١/١١/٢٤هـ بأنه ثبت لديها أن لاغوس ليست من التكارنة وأنها مقاطعة من نيجيريا وحجاجها لدى برهان سيف الدين ووالده منذ عام ١٣٢٧ حتى ابتداء دعوة بكر شرف في عام ١٣٥١هـ وأن تقرير بكر شرف لم يشمل إلا التكارنة فقط.

أن لجنة الحج تفيد في قرارها المرفق عدد ١١ في ١٣٥١/١٢/٣هـ ما يأتي:

١- أنه لا حق لبكر شرف في أهالي بلدة لاغوس إلا من كان تكرونياً ساكناً فيها.

٢- إن التداول المنوه عنه في عريضة برهان سيف الدين والمقرر من قبل هيئة المطوفين لم يكن التداول القانوني، حيث كان في عام ١٣٢٧ وعام ١٣٢٩ وعام ١٣٣٩ وعام ١٣٤٠ وعام ١٣٤٢هـ، حيث لم يكن تداولاً حقيقياً، فلا حق لبرهان فيها. وأصبح القرار في ذلك منوطاً بالرأي العالي في منحها لمن شاء.

٣- إن وافق الرأي العالي على هذا القرار تسترحم اللجنة على نقيب المطوفين بجدة، بملاحظة الاستعلام من كل حاج حين وروده من بلدته لاغوس عن جنسه الأصلي فإذا كان تكرونياً يسلم لبكر شرف.

ويتضح مما ذكر أعلاه أن معارضة بكر شرف لبرهان سيف الدين إنما هو في موضوع التكارنة، وحيث قد ثبت من قرار هيئة المطوفين وإفادة الخارجية أن بلدة لاغوس ليست تكرونية وقد ثبت بموجبه التداول أن بلدة لاغوس لبرهان سيف الدين كما جاء في قرار هيئة المطوفين المنوه عنه أعلاه الذي يراه المجلس في الموضوع أن بلدة لاغوس إنما هي لبرهان سيف الدين، كما أن لبكر شرف عموم التكارنة كما جاء في تقريره. وعلى هذا حصل التوقيع.

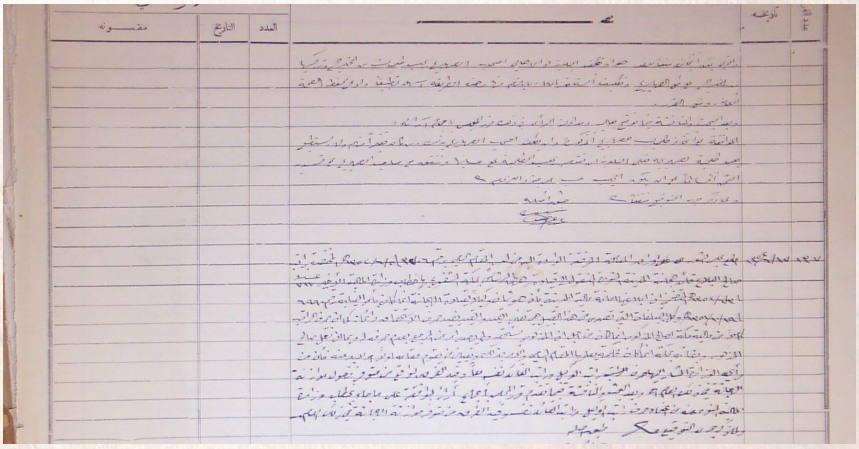

رجال من الشورى

محمد حسن عواد
(١٣٢٠-١٤٠٠هـ)

ولد محمد بن حسن بن قاسم عواد في مدينة جدة عام ١٣٢٠هـ. وتلقى تعليمه القراءة والكتابة وحفظ القرآن بأحد الكتاتيب، كما تعلم الخط على يد أحد أصدقاء والده، ثم تلقى تعليمه في مدرسة الفلاح بجدة، وحصل منها على شهادة الثانوية.

تخرج محمد حسن عواد من مدرسة الفلاح وعمل بها مدرساً وكان من أبرز أساتذتها، ويعد أستاذاً لكثير من الأدباء أمثال حمزة شحاتة، وأحمد قنديل، ومحمود عارف، وغيرهم. عمل معاوناً للتفتيش على المدارس والكتب الواردة إلى المملكة من الخارج بما يشبه الآن وظيفة رقيب المطبوعات، وذلك عام ١٣٤٠هـ، كما عُين معاوناً لمدير المدرسة السعودية الحكومية، ثم كاتب ضبط بالقسم العدلي بإدارة الأمن العام، فمعاوناً بالأمن العام، ثم محققاً جنائياً في إدارة الأمن العام. وعين عضواً في مجلس الشورى بين عامي ١٣٧٢-١٣٧٤هـ، وتولى أعمالاً مختلفة في حقلي الصحافة والنشر منها: رئاسة تحرير جريدة صوت الحجاز، كما يُعد أحد أبرز كتاب جريدة بريد الحجاز. وتولى منصب مدير جريدة البلاد، ومديراً عاماً لمؤسسة الصحافة والطباعة والنشر بجدة، وشارك في تأسيس مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر، وكان رئيساً للنادي الأدبي للثقافة بجدة.

يعد محمد حسن عواد من رواد الرومانسية في الجيل الأول، وكان شاعراً جيداً فازت قصيدته "الحرب الخفية في أوروبا" بجائزة مسابقة الشعر العالمية في لندن عام ١٣٦٤هـ. ومن مؤلفاته: تأملات في الأدب والحياة (مقالات)، من وحي الحياة العامة (مقالات)، نحو كيان جديد (شعر)، المنتجع الفسيح (آداب وعلوم). وتوفي يرحمه الله بمكة المكرمة سنة ١٤٠٠هـ.

الدورات الشورية

د. عبدالله بن إبراهيم العسكر

يُطلق على الدورات البرلمانية أو الشورية المتعاقبة مسميات مختلفة منها: دورة الانعقاد session وتُعطى رقماً تسلسلياً مثل الحال في مجلس الشورى السعودي. فيُقال الدورة الخامسة التي أوشكت على نهايتها، وبداية الدورة السادسة في يوم ٣ من شهر ربيع الأول ١٤٣٤هـ الموافق ١٥ من شهر يناير ٢٠١٣م. ومن المسميات: الدورة التشريعية، ودورة الانعقاد التشريعي أو الفصل التشريعي. ولا تختلف البرلمانات العالمية كثيراً في عدد سنوات الدورة التشريعية Legislative session (وتُعرف أيضا بالدورة البرلمانية وهنا سندعوها بالدورة الشورية)، فهي في الغالب أربع سنوات، وبعضها خمس أو ست سنوات وهي قليلة. ومهما يكن الأمر فالعبرة هنا هي في ضخامة العمل وإنجازه وليس عدد السنوات.

وتهتم الأدبيات البرلمانية عند التطرق للدورات البرلمانية أو الشورية بأمرين: الأول رصد وتحليل القضايا والمسائل التي دُرست في الدورة الواحدة. والأمر الآخر معرفة النجاحات والإخفاقات المصاحبة. وهاتان كلمتان قد تنصرفان أكثر في الجهات التنفيذية إلى ممارسات جيدة أو ممارسات مخطئة، وربما يترتب عليهما مساءلات. أما في الجهات الشورية فالأمر يختلف لأن النجاح والإخفاق ليس مداره العمل الشوري، بل مداره الجهات التنفيذية. ونحن نعرف كم من القرارات صدرت من مجالس تشريعية ولم تجد طريقها للتنفيذ، فاللوم هنا لا يقع على الجهات التشريعية بل الجهات التنفيذية.

والأمر الآخر قراءة تحليلية للتنظيمات الإدارية التي يسير عليها مجلس البرلمان أو الشورى، ذلك أن البنية الإدارية مهمة في أداء الأعضاء عملهم على وجه جيد. ويسود في بعض البرلمانات تقاليد صارمة وقديمة مثل مجلس اللوردات البريطانية، وهي تقاليد في نظر البعض تعيق العمل مع المستجدات العلمية والتقنية والفكرية الحديثة. أما في مجلس الشورى السعودي فقد شهدت الدورة الخامسة تغييرات كثيرة طالت البنية الإدارية والنظام الداخلي. وهذا أمر محمود، خصوصاً أن مجلس الشورى السعودي الحالي لا يتعدى عمره ثلاثة عقود ونيّف. وهو عمر في حساب العمل الشوري ليست بالطويل.

ومع بداية الدورة السادسة في مطلع شهر ربيع الأول سيشهد مجلس الشورى تحديثاً مهماً يتمثل في دخول عضوات (عضو مجلس الشورى ينصرف للرجل والمرأة) وهذا يستلزم إضافات في النظام بما يتناسب مع التشكيل الجديد.

بقي أن أقول إن مراجعة حصاد العضو (القديم والجديد) وأدائه الشوري مناط بنفسه، وليس مناطاً برئاسة المجلس أو أمانة المجلس، ذلك أن عمل عضو مجلس الشورى لا يشبه الوظيفة الحكومية أو الوظيفية في القطاع الخاص. لهذا على العضو أن يراجع أداءه ويحاسب نفسه، ويحاول أن يرتقي بعمله الشوري وأدائه الشوري إلى مرتبة عالية، معتمداً على التراكم المعرفي الذي حصل عليه من دورات سابقة، وعلى قراءات حرة في التراكم المعرفي البرلماني. والله أعلم.

عضو مجلس الشورى

الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام
CHARITY COMMITTEE FOR ORPHANS CARE

للتبرع أو الاستفسار يرجى الاتصال على الرقم الموحد ٩٢٠٠٠١١٣٣

www.ensan.org.sa

مصرف الراجحي ١٦٤٦٠٨٠١٠٠٠٠١٩٠	بنك الرياض ٢٠١١٦٩٣٠٤٩٩٠١	البنك الأهلي التجاري ٢٢٣١٩٠٠٠٠٠٠٢٠٠
مصرف الإنماء ٦٨٢٢٠٠٠٢٠٠٠٠٠٠	بنك ساب ٠٢٠٠٩٩٩٩٠٤٧٢	البنك السعودي الفرنسي ٧٧٩٦٤٠٠٠١٦٣
مجموعة سامبا المالية ٩٩٠٧٠٠٤٧٥٨	بنك البلاد ٩٩٩٣٣٣٣١١١٠٠٠٥	البنك العربي الوطني ٠١٠٠٨١١٧٤٠٠٠٠٠

تؤجّلي

تصل نسبة الشفاء من سرطان الثدي إلى ٩٥٪ إذا اكتشف مبكراً

يقدم مركز عبداللطيف للكشف المبكر بالرياض التابع للجمعية الخدمات التالية:

- الفحص بأشعة الماموجرام.
- الفحص بالموجات فوق الصوتية.
- الكشف السريري.
- التثقيف الصحي وشرح طريقة الفحص الذاتي.

للحجز : 01 2935945 - 01 2935942

الجمعية السعودية الخيرية لمكافحة السرطان

SAUDI CANCER SOCIETY

أنتم أملي بعد الله

للتبرع الشهري بقيمة ١٢ ريالاً للجمعية أرسل (١) إلى الرقم 5070 وللكشف المبكر أرسل (٢)